

مستقبل النقابات الحزبية

# اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

□ اليسار / العدد الثالث و الستون / مايو ١٩٩٥ م / ذى الحجة ١٤١٥ هـ / الثمن جنيهاً مصرياً □

مبارك يواجه أصعب  
محادثات مصرية  
أمريكية

ضريبة مبانى على  
سكان المقابر... وشقة  
فى القاهرة بـ ٥٤  
مليون جنيه

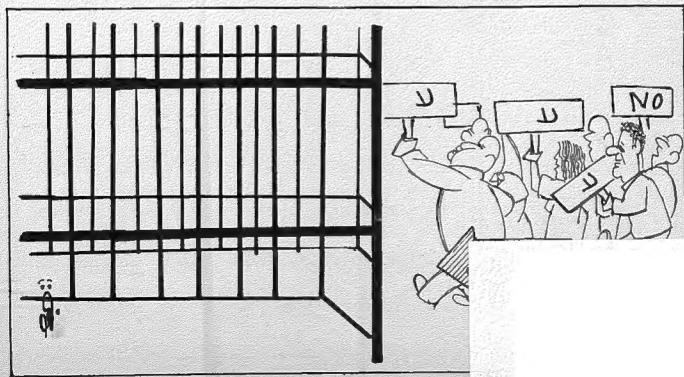
دبلو ماسية الحجاج  
تكسر الحصار  
الأمريكى

سينما المثقفين  
ومنولوجات شكو كو

الحكم يتراجع عن موقف  
الإجماع الوطنى فى قضية حظر  
انتشار الأسلحة النووية

السعودية تؤيد تحالف العسكر والأصوليين فى اليمن

دروس هامة فى معركة انتخابات نقابة الصحفيين



# للسار در أيام للفرح

إنها مناسبات للفرح والسعادة

فقبل أيام احتفل الإخوة الأقباط بعيد  
القيامة المجيد ، بعد أيام قليلة من مناسبة  
أكثر مدعاة للفرح ، وهي إعلان البابا شنودة  
حرمات المسحوقين الذين يزورون القدس في  
ظل الاحتلال الإسرائيلي وقبل الجلاء عنها  
من " سر التناول " وبعد أيام يحتفل المسلمون  
بعيد الأضحي المبارك أعاده الله على الجميع  
باليمن والبركات ، وفي ٢٥ إبريل يحتفل  
المصريين بعيد تحرير سيناء من الاحتلال  
الصهيوني . واليوم تحتفل الطبقة العاملة  
بالعيد العالمي للعمل . أي أن العيد الجديد  
من اليسار يصير ، ونحن تحتفل بأكثر من  
مناسبة سارة ، يتداخل فيها الوطني بالدين  
بالاجتماعي ، في زمن أخذ يفتن علينا  
بلمحات قليلة من الفرح

والعدد الجديد يجعل بهديد من  
الموضوعات الداخلية الهامة بينها إيراد المساحة  
الكبير لتدور حول مستقبل العمل النقابي في  
مصر ، ويسلط الجهر السياسي الضوء على  
دروس انتخابات الصحفيين والمواجهة بين  
الأخوان المسلمين والحكومة وأوضاع الزراعة  
المصرية لمرينان نصيف ومشكلة التهرب  
الضريبي لأحمد صالح أحمد وواصل مصباح  
قطب موضوعاته عن النقابات كما أن بالعدد  
ثلاثة موضوعات عن زيارة الرئيس مبارك  
لأمريكا ، إفتتاحية حسين عبد الرازق ،  
ورسالة واشنطن لسمير كرم ومقالة د. عيد  
العظيم أنيس ، وهي الموضوعات التي حفزت  
أمينتنا النقاش " عن الخوف عن استكمال  
موضوعها عن الزيارة قائلة إن الماء يغلظ  
الجمم . كما أن من المصادفات اللاحقة للنظر  
أن يتضمن العدد مقالين حول كتاب جديد  
للمفكر الأمريكي تشومسكي أحدنا  
للدكتور سمير حنا . لقد سعى العدد الجديد  
لأن يشمل متابعة لكافة الأحداث العربية  
والدولية والداخلية ، أملا في أن تحظى  
اليسار ذاتها برضاك باعزى القارئ ، أن  
تكون ذاتها ملاحا لحسن تلك .

وكل سنة وأنت طيب.

المحرر

## في هذا العدد

••• موقلتنا

الحكم بتراجع عن موقف الإجماع الوطني في قضية حظر انتشار الأسلحة النووية:

حسين عبد الرازق ٤

الجور السياسي..... ٦

••• هراش على دفتر الحياة

رحلة واشنطن حل لمحت ١..... ٥. عيد العظيم أنيس ١٤

••• مصر

حول مؤتمر السياسات الزراعية ..... ١٨ عريان نصيف

نهاية عصر التمدد في النقابات المهنية ..... ٢٢ مصباح قطب

التعريب الضريبي .. مشكلة نظام ..... ٢٤ أحمد صالح أحمد

• العرب

اليمن:

مظاهرات الخبز في اليمن ..... ٢٧ ملحت الزاهد

الجزائر:

خطرة للحرار خطرتان للعتف ..... ٣١ صلاح صابر

القدس:

الطريق لخسان الأمن بتصرف مسار القضية ..... ٣٣ حنا عميرة

تدور العدد

مستقبل النقابات المهنية في مصر..... ٣٥

• العالم

• واشنطن

هل اجتاز مبارك اختبار أصعب معادلات صرية-أمريكية. ١

..... ٤٧ سمير كرم

• باريس:

ماذا يجري في فرنسا الآن..... ٥١ مجدي عيد الحافظ

• برلين

تطبيق على مؤتمر المناخ..... ٥٥ تيميل يعقوب

• فكر

تحدي العلة الكوكبية..... ٦١ سمير أمين

• التمزج السوفيتي والاشتراكية (٧)

الاشتراكية والأديان .. ٦٤ خليل حس خليل

كتاب جديد لناوم تشومسكي..... ٧٠ سمير حنا صادق

• فن

• من أزمة السمن إلى سينما الأزمة (٢١)

سينما المثقفين بين طيبة "زولا" ومزولوجات شكوك..... ٧٢ أحمد يوسف

••• أبواب ثابتة

إسلام لكهانة: خليل عبد الكريم (٦٠) أرويف اليسار: د. رفعت السميد(٦٧)

بين × شمال ( ٧٦ ) مشاغيات :صلاح عيسى (٧٨)

مشافة الإصدار

دوريات إهداء

## موقفنا

### الحكم يترجع عن موقف الإجماع الوطني في قضية حظر انتشار الأسلحة النووية

#### حسين عبد الرازق

في حديثه الهام للزميل صلاح الدين حافظ (الأهرام ١٨/٤/١٩٩٥).

قال عمرو موسى .. " أثناء المحادثات المصرية الإسرائيلية في " بلير هاوس " عام ١٩٧٨ ، التي مهدت لمعقد السلام فيما بعد - ١٩٧٩ - طرحتنا هذا الموضوع .. وكنت أنا شخصياً أحد الذين تحدثوا فيه . وكان وهم أن مصر دولة واحدة تحقق السلام معنا ، وإنما باقى الدول في المنطقة لم تفعل ذلك . ونحن نفضل سنخلف في إطار المعاهدة . ولذلك تم تأجيل مناقشة الموضوع آنذاك حتى تتقدم خطوات السلام .

وتدعى إسرائيل أن لديها اعتبارات أخرى مثل وجوه دول في المنطقة مثل ليبيا والعراق وإيران . تريد تعمير إسرائيل ولا تحمل خطراً مماثلاً على مصر .. وجاءت إثارة القضية في الوقت الحاضر لثلاثة أسباب :

أولاً .. أن علينا أن نأخذ موقفاً من التصويت على مد المعاهدة طبقاً للوائح المحدد سابقاً ١٢ مايو ١٩٩٥ ..

ثانياً .. إن كنا نريد فعلاً إقامة سلام في المنطقة وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإغلاق ملفه وإقامة نظام إقليمي جديد في ظل ذلك ، فهذا أمر لا يمكن أن يكون برصف الطرق وبناء الكبارى أو إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين هنا وهناك .. هذا كله لا يشكل نظاماً إقليمياً ، ولكننا حين نتحدث عن نظام إقليمي ، لهجج أن نتحدث عن الأمن ونزع السلاح وضبط التسليح والسلام وكل المسائل السياسية والاقتصادية لكي يصبح السلام نظاماً شاملاً .. وهنا أترنا من جديد موضوع ضبط التسليح والبرنامج النووي الإسرائيلي .

ثالثاً : إن كنا نتحدث عن السلام فكيف يبقى سابق التسليح قائماً . كلاماً له مضامين متعارضة ..

المشكلة التي تواجه مصر ، التي كانت

منذ بدأ الرئيس السابق أنور السادات سياسة الانفتاح والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ( سياسة التعمية ) ، والصالح المنقرد مع إسرائيل على حساب السيادة الوطنية والمصالح القومية .. لم تشهد البلاد اتفاقاً وطنياً عاماً حول قضية قومية ، كما حدث في الأشهر الأخيرة عندما أعلنت الإدارة المصرية رفضها المد اللاهثاني لاتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية . ما لم توقع إسرائيل على الاتفاقية .

فمنذ طرح " عمرو موسى " وزير الخارجية قضية الترمانة النووية الإسرائيلية في مؤتمر القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الوسط بالدار البيضاء ، في العام الماضي ، وكل الأحزاب والقرى السياسية المصرية تعلن تأييدها للموقف الرسمى الملن ، وتطالب بأن يكون التمسك بهذا الموقف الرافض للمد اللاهثاني ما لم توقع إسرائيل على الاتفاقية مسخلاً لإعادة النظر في العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات المصرية الأمريكية لتصحيح المسار وإعادة بنائها على أساس المصلحة الوطنية والقومية الحققة .

وهو مطلب يعرف الجميع أنه ليس سهلاً على الحكم القائم الذي أقام سياساته الداخلية والخارجية على أساس علاقات تهمية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية ولكنه ليس مستحيلاً ، إذا ما نجحت القوى الوطنية في ممارسة ضغط فعال على السلطة ينطلق من المصالح الوطنية والقومية ، ومن مصالح الحكم ذاته إذا كان راعياً حقاً في التوافق مع الراى العام المصرى والعربى .

لقد تبنى حزب التجمع منذ قيامه ، أى منذ ١٩ عاماً ، الدعوة لجعل منطقة الشرق الوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل . واتخذت أحزاب وقرى اليسار نفس الموقف . وجاءت استجابة الحكومة لهذه الدعوة في الفترة الأخيرة في ضوء مجموعة من الأسباب حددها وزير الخارجية

رئيس التحرير  
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى  
محمود الهندي

المستشارون:

إبراهيم بدر اوى

د. رفعت السيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنيس

عبد الغفار شكر

عبد الفتى أبو العنين

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى

يصدر عن التجمع الوطنى

التقدمى الوحى فى اليوم

الأول من كل شهر

ALYASSAR I KARIM EL DAW-  
LASH TALAAT HARB SQ.  
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (للمدة سنة واحدة)

مصر: ٢٤ جنيه للأفراد و ٦٠ جنيه للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولاراً أمريكياً

أو ما يعادلها

العالم: ١٠٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها

ترسل القيمة شيك مصرفى أو

حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: اشارع  
كريم الدولة ميدان طلعت  
حرب- القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١ - ٥٧٥٩٢٨١  
فاكس: ٥٧٨٢٩٨٨ - ٥٧٨٢٩٨٩

من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية أو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وصمدت عليها عام ١٩٨١ ، بعد أن دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠ . أنه مطلوب في المؤتمر الذي يعقد لمرات المعاهدة بعد ٢٥ عاماً ، في الفترة من ١٧ أبريل الماضي إلى ١٢ مايو الحالي بنسوروك ، أن يتخذ قرار إما بالمد اللاهائي للاتفاقية ، أو مدتها لفترة أو أكثر محددة (خمس سنوات مثلاً) أو إدخال تعديلات عليها .

وفي نفس الوقت الذي تحسفت (أو ترفض) الإدارة المصرية المد اللاهائي ، تسعى الولايات المتحدة لتسديد اللاهائي "غير الشروط" للمعاهدة "كأولوية استراتيجية مطلقة" في هذه المرحلة كحجر زاوية في نظامها الدولي الجديد . وترفض الولايات المتحدة الموقف المصري الذي يعلق الموافقة على التسديد اللاهائي على توقيع إسرائيل على هذه المعاهدة ، وإضعاغ منشاتها النووية للتفتيش الدولي ، بحجة أنه يستحيل إخضاع الأمن العالمي لظروف إقليمية متغيرة . وأن الولايات المتحدة لا تقبل من حكومة مصر التي تلقت معونات أمريكية بلغت حتى الآن ٤٠ مليار مثل هذا الموقف مع إدراك الحكومة المصرية أن التسديد اللاهائي يمثل مصلحة أمريكية أساسية . وبالمقابل ترفض الولايات المتحدة ممارسة أي ضغط على إسرائيل لتوقيع المعاهدة . وهو موقف يؤكد الانحياز الأمريكي الإسرائيلي ضد المصالح المصرية والعربية ، ويكشف عن رؤية الولايات المتحدة للإدارة المصرية ، باعتبارها إدارة تابعة لا بد أن تضع المصالح الأمريكية قبل المصالح الوطنية والقومية ، مقابل ما تتلقاه من مساعدات ومعونات اقتصادية .

إن القبول بالناطق الأمريكي يمثل خربة قاسية لمصالح مصر وأمنها ومصالح الوطن العربي وأمنه .

فإسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة وتملك في الوقت الحاضر ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رأس نووية ، وصواريخ لحمل الرؤوس النووية يصل مداها إلى ١٤٠٠ كيلو متر . ويقع مفاعل ديفيز النووي على مسافة ٤ كيلو متر . من حدود مصر ، و ٤ كيلو مترات من حدود الأردن ، و ٦٠ كيلو متر من حدود السعودية .

ويشكل هذا الوضع تهديداً للأمن القومي المصري والعربي ، وعصراً لعدم الاستقرار السياسي والعسكري

والاستراتيجي في المنطقة ، وعائقاً حقيقياً يمنع أي تسوية سلمية عادلة وبحرول السلام الذي تسعى إليه دول المنطقة التي "هدنة سلمية معرضة للانفجار في أية لحظة" في ظل هذا التهديد النووي الإسرائيلي .

ويشير الفكر الاستراتيجي اللواء أحمد عبدالحليم إلى حقائق إضافية تؤكد خطورة هذا الوضع لإسرائيل في ظل اتفاقيات الصلح مع البلاد العربية . بهذا باتفاقية كاسب ديفيد ومعاهدة السادات يوجبن ، ودعم أمريكي كامل ، تتمتع بتفوق كامل على الهلاد العربية - لرويا وجصاصا - من ناحية القوة العسكرية .. سواء في مجال نظم التسليح التقليدية ، أو في المجال لفرق التفتيش الكيماوي والبيولوجي ، أو في مجال استخدام الفضاء الخارجي لتحقيق أهداف عسكرية ، أو في المجال النووي ، وفي نفس الوقت فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة والعالم التي تعتقد "عقيدة عسكرية هرمية" تقوم على إعطاء قوتها المسلحة الحق في بدء القتال خارج أراضيها ، وتوجيه ضربات أجهزة طيحا لتصوراتها وحساباتها الخاصة ضد الدول العربية المجاورة .

وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية - حتى الآن - مد إسرائيل بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية في مجال التسليح في المستويات المختلفة ، وترفض ممارسة أي ضغط للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية . وتتضعضق الإدارة المصرية لتشرع عن الموقف الذي دعت إليه وأبدته كل القوى الوطنية .

ولألف فقد تراجعت الإدارة المصرية بالقلع عشية زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وبمعدا ، عن موقف الإجماع الوطني هذا ، وصرح النطر عن تصريحتها المتناظر يوم ١٢ مايو الحالي . لقد تحدد الموقف الرسي في خنس نقاط :

١ - لا تطالب مصر من إسرائيل أن تتضمن للمعاهدة الآن ( II ) . ولكن تريد الدخول في مفاوضات جادة للاتفاق على غطرات محددة تضمن انضمامها للمعاهدة في مستقبل معلوم ، وطبقاً لبرنامج زمني محدد ، يتوافق مع استكمال التسوية السلمية .

يعني أن لتقوم إسرائيل بإجراءات محددة تتخذ عن توقيع اتفاق التسوية مع سوريا ولبنان . وتتقدم خطوة أخرى في الاتجاه نفسه مع إعلان كافة الدول العربية أنها حالة الحرب

مع إسرائيل "بحيث يصبح انضمام إسرائيل للمعاهدة أمراً واقعاً قبل الدخول في أية ترتيبات إقليمية جديدة في الشرق الأوسط" .

٢ - تتقدم مصر طرف إسرائيل الداخلية التي ربا لتكن حكومة وأربين من إعلان انضمامها للمعاهدة في أجل محدد ولفرب .

٣ - لم تقم مصر من جانبها ولن تقوم بأي جهد أو حملة لحد دول أخرى على رفض المد اللاهائي للمعاهدة .

٤ - لن تملن مصر انضمامها من هذه المعاهدة التي تزم بأمنها وزاهايا .

٥ - تستنظر مصر حتى اللحظة الأخيرة نتائج المحادثات المصرية الإسرائيلية ( حتى يوم ١٢ مايو ) لتتخذ أحد الموقف التالية : الموافقة على المد اللاهائي للمعاهدة . الموافقة على المد اللاهائي للمعاهدة في إطار تحفظات محددة .

الموافقة على المد لفترة زمنية محددة . الامتناع عن التصويت . الامتناع عن الحضور .

الرجوع عن الامتناع عن التصويت . وهكذا أصبح جوهر الموقف المصري القراجع هو الموافقة صلبا على المد اللاهائي ، فالصواب

الامتناع عن التصويت أو حتى التصويت ضد المد اللاهائي ، دون القيام بمجهود لتكثيل الدول العربية ودول عدم الانحياز لرفض المد اللاهائي ، والإعلان صلبا عن عدم مطالبة إسرائيل بالتروقيع الآن ، يعني صلبا نجاح الولايات المتحدة في الحصول على الأصوات اللازمة للمد اللاهائي للمعاهدة . وبالتالي يصبح الموقف المصري موقفا صلبا متحذلاً ، بل ومتواطفا لتصير ما يريد "سادتنا" في البيت الأبيض . إن موقف الحكم في مصر وتراجعه ضو كاشف على مدى التبعية للسياسة الأمريكية حتى وإن تناقضت بصورة قاطعة المصالح الأساسية ، ومدى عجز الحكم ورفضه للخروج من أسر هذه التبعية .

وتسجيل هذه الحقيقة لا يعني الاستسلام لها . فبما أن أسبانا ١٢ يوما تمارس خلاله القوى الوطنية المصرية ضغوطها المرحدة من أجل دفع الحكومة المصرية للتسك بمرقها الملن برفض التسديد اللاهائي للمعاهدة ما لم تعرب إسرائيل على هذه المعاهدة . والتقيام بتحرك دبلوماسي مساند لهذا الموقف يهدف إلى تجميع الدول العربية ودول عدم الانحياز وراء المد الموقف ، حماية لأمن واستقرار مصر والمنطقة .

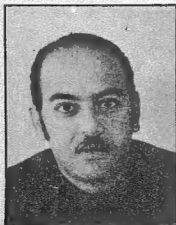
## دروس هامة في معركة انتخابات نقابة الصحفيين

السبيل إلى إصدار القانون ١٠٠ الشهر الذي صدر في وجه معارضة جماعية من مجالس النقابات المهنية ، وأدى إلى صراعات ومشاكل وقضايا في العديد من النقابات المهنية . فتأجلت انتخابات ٦ نقابات عامة وقرعية ( الأطباء - أطباء الأسنان - الاجتماعيين الفرعية - المحامين الفرعية - البيطريين - المهندسين ) وأضرِب المهنيين في أكثر من نقابة واعتصم بعضهم احتجاجا على التدخلات الحكومية الفظة ، وصدر حكم بفرض الحراسة على نقابة المهندسين وهناك محاولات لاستصدار أحكام عاجلة في نقابات الأطباء ، والمحامين . وفي إطار الصراع بين الحكم والقيادات النقابية المنتهية للإخوان المسلمين لجأت الحكومة تحت غطاء واه من القانون لاعتقال عدد من القيادات النقابية المنتهية للإخوان المسلمين في نقابات المهندسين والأطباء . وفي ١٢ فبراير ١٩٩٥ ، أصدرت تعديلا مفاجئا للقانون ١٠٠ يعطي اللجنة القضائية الإشراف على كافة الإجراءات الخاصة بالانتخابات بجميع مستوياتها بما في ذلك تحديد مواعيد فتح باب الترشح ومواعيد الانتخابات وتعيين مفار اللجان الانتخابية ، ومراقبة سجلات قيد الأعضاء بالنقابة " ولها انتداب من ترى الاستعانة به من الأجهزة الإدارية المختصة " ، والفصل في الطعون . والقانون ١٠٠ وتعديلاته يمثل انتهاكا صارفا للمادة ٥٦ من الدستور ( راجع حكم المحكمة الدستورية في قضية نقابة المحامين ) ، كما يمثل انتهاكا للدستور وحماية حق التنظيم النقابي رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ والتي صدقت مصر عليها عام ١٩٥٨ . وقد حددت لجنة الخبراء التي شكلتها منظمة العمل الدولية مفهوم الحرية النقابية ، وقالت أن في مقدمة مبادئها " استقلال الحركة النقابية وعدم تدخل الدولة والسلطة الإدارية في شئون النقابات وفي سياساتها أو في تحديد البنية النقابية وهيكله ، أو في التدخل في الانتخابات النقابية بأي شكل من الأشكال ، أو في الإضرار المالي عليها أو إجبارها على الانضمام إلى حزب

والعنف والعنف المضاد وتحوله إلى كارثة حقيقية تهدد الحياة على أرض مصر ، والصراع المستعمر عن الهامش الديمقراطي المحدود ، يبدأ بالفناء نظام انتخاب العمد وعمدا الكليات في الجامعات ، واستمرار العمل بحالة الطوارئ ما يقرب من ١٤ عاما ( حتى الآن ) ، والانفجار إلى مزيد من الاعتقالات ( تتراوح الأرقام المعلنة ما بين ٨١٣٩ معتقلا و ٢٠ ألف ) وشيوع التعذيب ، وفرض قوانين تقيد حرية الأحزاب في إصدار الصحف ، وتهدد استقلال النقابات المهنية والمصالحية . الثاني: يرتبط مباشرة بالأوضاع في النقابات المهنية ، والهجمة الحكومية عليها والتي تتم تحت شعار القضاء على هيئة " الإخوان المسلمين " على عدد من مجالس النقابات المهنية الأساسية ، ولكنها تستهدف في حقيقة الأمر استعادة سيطرة الحزب الحاكم والسلطة على النقابات المهنية جميعا . ولجأت الحكومة في هذا

تقل انتخابات مجلس نقابة الصحفيين التي تمت يوم ٢٦ مارس الماضي ، بالطرق التي جرت فيها والنتائج التي أسفرت عنها ، نقطة تحول هامة ، سواء بالنسبة للنقابة في حد ذاتها ، أو بالنسبة للنتخابات المهنية والنضال الديمقراطي عامة . لقد أثرت في هذه الانتخابات ثلاثة عوامل أساسية:

الأول يتعلق بأوضاع الوطن ، وما يعيشه من لاهور الاقتصادي واجتماعي وسياسي نتيجة لسياسات الحكم المتعازة لقلعة من أغنياء الانفتاح ضد مصالح الغالبية من الفئات الوسطى والعمال والفلاحين ، والتي أدت إلى توتر وتراجع العنصرية وتزايد الفقر ، وانتشار الفساد وتحول من كونه استثناء ليصبح القاعدة وبشكل أليم متميزة في النشاط الاقتصادي ، وسيلة غير مشروعة للاستمرار في إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء والعمال والمثنيين الشراء في المجتمع ، وتعاقد الإرهاب



جلال  
فاريد



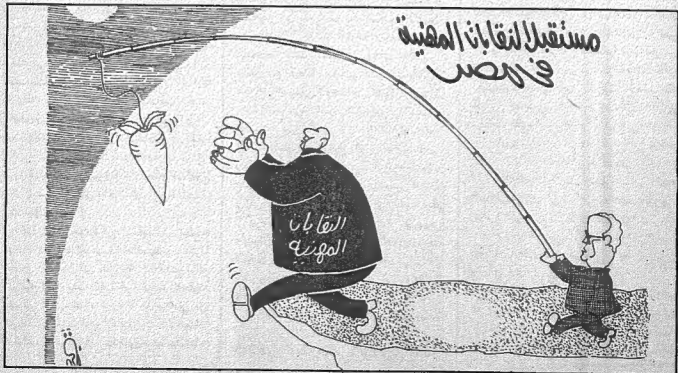
سعيد  
رازي



الثالث "أوضاع مهنة الصحافة ونقابة الصحفيين". فقد عاشت المهنة تدهورا مستمرا في ظل سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية التي تتحكم في أكثر من ٩٥٪ من الإصدارات الصحفية في مصر. و١٠٠٪ من شركات طباعة الصحف والتوزيع وفي ظل طاهرة "الملكية الغائبة" واستئثار رؤساء مجالس الإدارات بإدارة هذه المؤسسات بأساليب فردية دكتاتورية ولمصالحهم الخاصة. وهكذا تواصل التراجع في أرقام ونسب توزيع الصحف والمجلات، وعانت أغلبها من خلل في هيكلها المالية والإدارية، ومن بظالة مقنعة محاصر أكثر من ٦٠٪ من الصحفيين العاملين بها، فرضت صراعا ضاربا بين الصحفيين حول فرص العمل والكتابة والنشر والرزق، وأصبحت علاقات العمل بخلل بالغ، وتراجعت قيم الكفاءة والاجتهاد. وأصبحت أجور ومرتبات الغالبية العظمى من الصحفيين عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة الضرورية، بما دفعهم للبحث عن أعمال إضافية ومجالات أخرى للعمل لتعويض النقص في دخولهم. بينما راكبت قلة من أصحاب النفوذ والسلطان وحواريهم في المؤسسات الصحفية ثروات عامة، ووصلت بالنسبة لأفراد محددين ملايين الجنيهات

والدولارات، كان للفساد وللعلاقات مع صفاتها الفساد في المجتمع والمشاركة بين الأبناء وأبناء المسؤولين التصيب الأولى في حصولهم على هذه الفوائد. وامتدت طاهرة الفساد إلى قطاع أوسع من العاملين في الصحافة حين اختلط التحرير بالإعلان، وأصبح الصحفي لا يقيم على كفاءته وجهده الصحفي، وإنما بقدرته على الحصول على الإعلانات من مصادره (الحلقة الحكومية، أو الخارجية). وساهم في هذه الجرمية التي سست المناخ الصحفي في مصر وأفقته المصداقية، إدارات الصحف وأجهزة الدولة والشركات الخاصة والدول النفطية. وانعكس هذا التدهور في أوضاع المهنة على المؤسسة النقابية في ظل حرص الإدارات الصحفية والحكومة على السيطرة النقابية وإخضاعها لمصالحهم وأهوائهم. وهكذا عاشت النقابة طاهرة الانقسام بين مجالس النقابات وجموع الصحفيين. فعند كبير من أعضاء مجلس النقابة بدير طهر - مجرد انتهاء الانتخابات - للصحفيين ومصالحهم، ويتجه بولائه لرئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أو الحكومة أو لهم جميعا، وآخرون يسعون لتحقيق منافع ومغانم شخصية من وراء العمل النقابي، بعد أن تسلت في السنوات الأخيرة بعض مظاهر

الفساد والخلل المالي والإداري للنقابة، وخضع توزيع الخدمات المتاحة التي توفرها النقابة للأهواء والأغراض. واستكملت هذه الحلقة الشريرة بمحاولة تفكيك النقابة وتقويض سلطتها وتقييدها إلى كيانات مستقلة تحت اسم ناد أو جمعية. وأصبحت النقابة والصحفيون في ظل هذا الضعف عرضة للعدوان المتصاعد من أطراف وقوى عديدة. وشهدت الدورة الأخيرة (مارس ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٥) في ظل النقابي إبراهيم تافع سلسلة من المواقف والأحداث كشفت عن الهياوية السخيفة التي تنتفع إليها نقابة الصحفيين، وكان من أبرز هذه الأحداث والمواقف، شروع الدولة في تغيظ العنصرية على الصحف والصحفيين، ومحاولة فرض قانون جديد للنقابة بهتم استقلالها، ويؤزم جدولها بالآلاف من موظفي الحكومة العاملين في وزارة الإعلام، ويخلص من سرادورها، وينتقص من الحسبوق الاقتصادية والصناعات المكفولة لأعضائها بمقتضى قانونها الحالي ويضعهم تحت سيف التهديد بالتفيل لأعمال إدارية، ثم تواطؤ أغلبية مجلس النقابة مع نقابي الصحفيين لصيرور تعديل القانون سلطة الصحافة بجهز تولي المناصب القيادية (رئاسة الإدارة ورئاسة التحرير) حتى سن الخامسة والستين، وذلك بالمخالفة للقرارات الجمعية العمومية وتورط كافة سلطات الدولة في انتهاكات



والتيعة يحتكر (٥) مقاعد مقدما ، وكان من الصعب مقاومة هذه الدعوة ، خاصة مع إصرار جلال عارف ومحمد عبيد القدوس ومجدي مهنا على عدم خوض الانتخابات ، فكان صرح أحدهم " لقد تصبنا من وضع الأقلية ، وأن نكون شهيدا على جريمة ترتكب في حق النقابة والمهنة ، نكتفى بالرفض والتسجيل للتاريخ ، أمام أغلبية مفروقة بقدرتها على الحسم والتصويت ولا تلقى أي اعتبار لمصلحة الصحفيين والنقابة".

ولكن ومع صدور فتوى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بضرورة إجراء الانتخابات للتعبير عن كل عامين ولجلس النقابة كاملا ( ١٢ عضوا ) كل أربع سنوات ، وبالتالي قرار اللجنة القضائية فتح باب الترشيح لعضوية المجلس كاملا وللتعبير يوم ١١ مارس وإجراء الانتخابات يوم ٢٦ مارس .. تغلب الصوت الداعي لخوض معركة تكون بداية للتغيير وتأكيدا لقوة النقابة وديمقراطيتها واستقلالها عن المؤسسات والأحزاب والحكومة وسعيها لتطهير المحلل النقابي من أدران الفساد وكافة تراخي المحلل والاضطراب . واتخذ جلال عارف قراره الشجاع والنبيل بأن يتقدم للترشيح لرفع التمييز مناسكا لإبراهيم تافع الذي أعلن قراره بالترشيح في السعودية قبل نهاية شهر رمضان ( منذ فبراير ١٩٩٥ ) . وقدر بقية أعضاء مجلس النقابة السابقين " مجدي مهنا ومحمد عبيد القدوس وعلى هاشم " خوض المعركة واستجاب عدد آخر من المنتخبين لهذا الاندفاع خوض المعركة أيضا ، في مقدمتهم حين عبد الرزاق وأحمد طه النقر ومحسن قلاش ومحمد الزاهد وكارم محمود ورواجي الميرغني .

كان واضحا أن ما يجمع هؤلاء هو موقف نقابي نقالي مستقل . تأسس بالطبع على خلفية فكرية وسياسية واضحة ولكنه لا يعكس ولا يمثل أي نفع من التحالف الخرنج ، كما فرحين بتمسك اثنين منهم للناسرين ، واثنان لحزب التجمع وواحد لكل من الوفد والإخوان المسلمين والوطني والمستقلين والملاكيين.

في المقابل قرر التيار المسطر على النقابة أن يخوض المعركة على أساس النزاع لتفويض من الجمعية العمومية للاستمرار في سياسة



محمد عبد القدوس

عضو واحد قدم استقالته ( بالواله للتعبير ومؤسسته وحكومته . الغريب أن هذا القرار صدر من مجلس النقابة - بعد استقالة الزلاء الأربعة " جلال عارف - مجدي مهنا - محمد عبد القدوس - على هاشم " - رغم معرفة أعضاء المجلس أن ذلك مخالف للقانون ١٠٠ المطلق على النقابات المهنية .

وقد أثار قرار مجلس النقابة حالة إحباط في صفوف الصحفيين ، وداخل التيار النقابي الذي تطور خلال السنوات الست الماضية ، وفي الستين الأخيرتين تحديدا ، والرافض لإلحاق النقابة بحزب أو حكومة أو مؤسسة أو شخص . وتزاته أعضاء مجلس النقابة المستقلين " جلال عارف ومجدي مهنا ومحمد عبد القدوس وعلى هاشم " واثنان من أعضاء مجلس النقابة السابقين " صلاح عيسى وحسين عبد الرزاق " وعدد كبير من النقابيين البارزين في السنوات الماضية ، سواء الذين خاضوا الانتخابات قبل ذلك أم اكتفوا بالاشتراك في النشاط النقابي وساهموا بصورة بارزة في كافة الممارك النقابية مثل " يحيى قلاش ومحمد الزاهد وكارم محمود وخليل رشاد وأحمد طه ورواجي الميرغني وماجدة موريص ولجوان عبد اللطيف ورياض سيف النصر وأمينه النقاش وعبد القادر شهاب وعبد الرزاق وفريدة النقاش وصديق صباي و .. و ..

رساء الصرحت الداعي إلى مقاطعة الترشيح في الانتخابات ، سواء لموقع التقييد أو لعضوية المجلس فالمركة تبدأ وتيار إلحاق

متوالية للقانون لضمان بقاء التقييد إبراهيم تافع في موقعه في الأهرام ، أطرا مدة محكمة . فلم يعين أحدا مكانه بعد بلوغه سن الستين في يناير ١٩٩٤ واستمر في موقعه بالمخالفة للقانون . ثم صدر تعديل خاص له من مجلس الشعب في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ - بجيزي الد حتى سن الخامسة والستين . وعندما تبين استحالة تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي : لجأ مجلس الشورى إلى طلب فتوى من مجلس الدولة ، فأصدرت الجمعية العمومية للمصريين للفتوى والتشريع مجلس الدولة فتواها التي قضت تماما على أي أمل في استمرار تافع في موقعه بالأهرام . ومع ذلك استمرت الدولة في مخالفة القانون والضرر به عرض الحائط إلى حد النشر عن طلب رأي المحكمة الدستورية العليا - دون سند قانوني - في صحة فتوى مجلس الدولة من عدمها .

وتتوالى المواقف والأحداث من انتهاك حقوق الصحفيين وشمائهم بالحسن الاحتياطي لهم في قضايا النشر بالمخالفة الصريحة لقانون النقابة وقانون الإجراءات الجنائية ، ومعاملة الصحفيين المجهزين احتياطي معاملة مهينة تستهين بإهانتهم وكسر إرادتهم ، ثم تهديد الداخلية والنائب العام للنقابة والصحفيين الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الصحفيين ، وصدر قرارات من مجلس الشورى تستهين بالتطبيق على الصحافة الخمرية.

المراهجة وفي هذه الظروف جرت انتخابات نقابة الصحفيين ، وفي ظل قرار ملعن من المحكم وتقييد الصحفيين " إبراهيم تافع " رئيس مجلس إدارة ورئيس التحرير ، بضرورة الاستيلاء العام على النقابة وتصفية العناصر التي تصدت لكل الهجمات السابقة من داخل المجلس " جلال عارف - مجدي مهنا - محمد عبيد القدوس - على هاشم " ومهدت طرالم عامين الماضيين والاعوام السابقة عن تيار نقابي مستقل ، وقدمت استقالته بعد نضال طويل في ٣١ ديسمبر الماضي احتجاجا على عدوان السلطة على النقابة وتواطؤ أغلبية أعضاء المجلس.

وراهنت الحكومة في البداية على إجراء انتخابات تجديد تصفي فقط للمجلس . وقرر المجلس بالنسبة في يناير ١٩٩٥ فتح باب الترشيح لانتخابات تقييد الصحفيين والتجديد النصفي ( ٦ أعضاء ) يوم ٧ مارس على أن تتم الانتخابات يوم ٢١ مارس . للأعضاء السعة السابقين يدينون باستعفاء



استثناس النقابة وتلكيكها وإلحاقها  
بشخص النقيب إبراهيم نافع وبعض  
المؤسسات الصحفية، والحزب الوطني  
ومكومتة، وأعلن النقيب بوضوح أنه يريد  
مجلساً متساوياً، أي لا يشارك فيه  
الأعضاء المستقلون، أو الشخصيات القادرة  
على اتخاذ موقف مستقل.

صراع بين المال والسلطة ..

#### واللهياد

وقد كسرت كل إمكانيات الدولة  
والمؤسسات الصحفية والمجلس الأعلى  
للصحافة لجنة النقيب المرشح إبراهيم نافع  
وقائمتة. كما استخدمت كل الوسائل  
والأساليب المشروعة وغير المشروعة لضمان  
هزيمة تيار الاستقلال والديمقراطية ومعارضة  
الفساد، وفوز نافع وقائمتة.

فتمتع إبراهيم نافع أعزازات مالية  
إعطاه الصحفيين جميعاً زيادة في بدل  
التدريب والتكنولوجيا خسين جنبها شهرها  
ليترفع الى ثمانين جنبها. كما منح الإداريين  
والعاملين سابين ١٥ و ١٠ جنبها علاوة  
شهرية، ومنع صحفيين وكالة أنباء الشرق  
الأوسط بدل شهر ٣٠ جنبها شهرها، وتقرر  
تخصيص ١٥ مليون جنبها لمبنى جديد  
للنقابة. وخصص ميزانية صندوق التكافل  
الاجتماعي ٢٢ مليون جنبها. وأعلن  
إبراهيم نافع أيضاً أنه تم الاتفاق على  
إقامة مدينة سكنية للصحفيين تضم ٨ أبراج  
في منطقة السواح بالقبية بالاشتراك مع هيئة  
الأوقاف وتم اعطاء ٢٠٠ مليون جنبها لتمويل  
المرحلة الأولى من نادي الصحفيين بمدينة نصر  
و ١٠ ألف مشروع نادي الصحفيين البحري.

إبراهيم نافع



وقدر إبراهيم نافع القيمة الإجمالية  
لهذه الخدمات بحوالي ٣٠ مليون  
جنبه.

يشك إليها تكاليف تلكاكر  
طائرات ذهاباً وإياباً لحوالى ٣٦٠  
صحفياً مصرها يعملون في الخارج (   
البلاد العربية .. أوروبا - أمريكا  
وكندا) ثم استعصاؤهم للذلا.

بأسواتهم في الانتخابات ١١.

وعقد صقوت الشريف وزير الإعلام  
اجتماعاً مع رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء  
تحرير الصحف الحكومية، حيث أبلغهم أن  
إبراهيم نافع هو مرشح الدولة ولابد أن  
تكرس جهود المؤسسات لضمان نجاحه  
وضرورة عمل قائمة مشتركة من مرشحي  
المؤسسات على أن تكون متعاضدة ملقومة

وتتعاون بطريقة سليمة مع إبراهيم

نافع. وطرح كل رئيس مجلس إدارة مرشحي

مؤسسته الرسميين واعترض إبراهيم نافع

على هاشم الذي رشح عن الجمهورية

على أساس أنه كان معارضا للنقيب طرابلس

سنوات، وحدثت مشادة بينهما وزير الإعلام

بأن طلب أن تحدد كل مؤسسة مرشحها وتترك

له وناقض إعطاء القائدة النهائية. وبالفعل -

وحلا للاشكالات - تم الاتفاق على قائمة من

١٦ اسماً سميت القائمة التقديمية طبع

على ورقة خضراء ووُضعت بكشافة يوم

الانتخابات وكانت هناك قائمة أخرى يتم

توزيعها سراً بعد استبعاد ٤ أسماء من القائمة

الترقية. هم مرشحي الجمهورية الثلاثة على

هاشم وحسن الرشيدى وعبد العزيز

خاطر ومحمد رجائي المبرغنى. كانت

أمنة شفيق



قائمة النقيب الحقيقية تضم " إبراهيم  
عجنازي، أسامة سراجيا، أمينة  
شفيق، حسن السكاكيني ( الأبرام)  
، جلال عيسى، حاتم زكريا، خالد  
جبر، ياسر لقحى زكى ( الأخبار)  
شويكار الطويلة، مصطفى عيد  
الرحيم المرأة (أ.ش.أ)، جمال شوقي (   
الرفد) محمد نجم ( أكثر) ..

وكجزء من حملة إبراهيم نافع وتيار

الإلحاق والتبعية تم لأول مرة في تاريخ نقابة

الصحفيين والتخابات عامة، حرمان أعضاء

من الجمعية العمومية من الاشتراك في

مناقشة تقرير مجلس النقابة والميزانية خلال

انعقاد الجمعية العمومية يوم ١٧ مارس

١٩٩٥. فنعلم اكتشاف النقيب إبراهيم نافع

أن طالبي مناقشة التقرير هم - جلال عارف

مجدى مهنا - على هاشم - حسين

عبد الرزاق - صلاح عيسى - سمير

تادرس.. لجأ قبل فتح باب المناقشة إلى

طرح اقتراح بفتح المرشحين أعضاء الجمعية

العمومية من المناقشة لهم - من سابقة

هي الأولى من نوعها - حرمان عضو

الجمعية العمومية من المناقشة عقاباً

على تقديمه لقرشوع للنسب وممارسة

حقه الديمقراطي، وجرى التصويت

بأسلوب شرعائي لا يعكس رأى الجمعية

العمومية، فسأل النقيب من يوافق على

اقتراحه فلهل وصفق عدد محدود من أنصاره

احتلوا المقاعد الأولى وجوانب القاعة

ومزغرتها منذ التاسعة صباحاً في تكتيك

معروف وأغلبهم ممن يطلق عليهم الصحفيون

" ميليشيات الصحافة" فأعلن قبول

الاقتراح دون أن يستجيب لأصوات الأعضاء

التي طالبت بأن يسألا أيضاً من يرفض

الاقتراح.

وكان مجلس النقابة قد قرر إلغاء الندوات

التي تقام للمرشحين لموقع النقيب وعضوية

المجلس في مقر النقابة واضطر في النهاية

للسماح بعقد عدد محدود من الندوات

للمرشحين الذين ألغوا على ضرورة عقدتها.

وأعلنت اللجنة القضائية المشرفة على

الانتخابات برئاسة المستشار أحمد سلطان

أنها ستجري الانتخابات في مقر النقابة

كالمعتاد وعلى أساس تقسيم الصحفيين على

عشر لجان طبقاً للمؤسسات الصحفية وتقدم

عدد من الصحفيين بطلب إلى رئيس اللجنة

أن يتم تقسيم اللجان كما جرى العرف قبل

القانون ١٠٠ على أساس الحزب الأجنبي

حتى لا يخضع الصحفيون لأي ضغوط من

البيسار/ العدد الثالث والستون/ مايو ١٩٩٥ <٩>

وتاستهمل واقتضوا مشاكل بين المؤسسات في حالة تخصيص لجنة لكل مؤسسة ، وأشاروا في رسالة إلى رئيس لجنة الانتخابات إلى ترسية الجمعية المصرية يوم ١٤ مارس ١٩٩٢ والتي طالبت " بتشكيل لجان الانتخابات داخل النقابة على أساس الحروف الأبجدية كما هو متبع من قبل " واستجابات اللجنة القضائية عام ١٩٩٢ للجزء الأول من الترسية وتعذر تنفيذ الجزء الثاني الخاص بالحروف الأبجدية لأن الانتخابات كانت ستجرى بأعدل من ٤٨ ساعة ( ١٦ مارس ) وفي مناقشة مع رئيس اللجنة المستشار أحمد سلطان أبدى فيها لوجية النظر هذه ووعد بتنفيذها ، وأعيد طرح الموضوع عليه مرة أخرى عن طريق جلال عارف ومجدي منها وحسين عبد الرازق يوم الخميس ٢٤ مارس ١٩٩٥ ، وعبر مرة أخرى عن تقييده لوجية نظره خاصة وقد حملوا إليه رسالة موقعة من ٢٥ من المرشحين تلح على الطلب ذاته . ومع ذلك تمت الانتخابات يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ على أساس لجان المؤسسات " مما أشعل حرب المؤسسات وترك آثارا سلبية بعد ذلك على المناخ الصحفي .

#### حرب الإشاعات

أجريت الانتخابات يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ في جو صحى بشكل عام وأصبح واضحاً أن هناك بالفعل تياران متبلوران ومتصارعا ، تيار يستند إلى قوة وثقافة الدولة والمال والمؤسسات الصحفية . ورغم أنه ينتمى فعلياً إلى الحزب الحاكم ، فقد التحق به من يتمنون لليسار الماركسي والناصري ، بل وبالغ بعضهم في التأييد ومهاجمة التيار الآخر ، تيار الاستقلال النقابى والديمقراطية ومقاومة الفساد ، الذى اعتد قبله على الموقف الصحيح وطرح الحلول الحقيقية لمشاكل وقضايا المهنة والنقابة ، والدفاع عن كرامة الصحفيين وحقوقهم فى أجور عادلة ومستوى معيشة لائق وخدمات بلا من ولاذى وعن حريتهم وحرية الصحافة .. الخ .

ولم يكف تيار الإحقاق بكل الإمكانات التى استولى عليها ، بل لجأ فى الأيام الأخيرة إلى حرب الإشاعات الكاذبة . فردد عدد محدود ومعروف من الصحفيين قربة كاذبة عن وجوه تحالف بين الناصريين وحزب التجمع من ناحية و " الإخوان المسلمين " من ناحية ثانية وحرصوا

على نشر هذه الكذوبة فى الأيام الأخيرة من المعركة الانتخابية ، بعد أن أسفروا بخمف مرشحي السلطة وحلفائهم .

ونشرت روز اليوسف " فى صيف صفتها الأولى أن " هناك بيانا يتناشد أعضاء الجمعية الترسية للنقابة الصحفيين الوقوف ضد دعاوى لها سميات دينية من شأنها أن تقلل نقابة الصحفيين هويتها .. وأن خطورة الأمر تتزايد عندما تقع قوى صحفية ونقابية فى مصيدة التحالف مع هذا التيار من أجل الوصول إلى مقعد فى مجلس النقابة مهما كان الثمن " . وأن ٨٠٠ صحفى قد وقعوا هذا البيان . ولم يظهر هذا البيان المزعوم لائيل ولا بعد الجمعية العمومية . ولم يعرف اسم واحد ممن قيل أنهم وقعوا عليه .

وقيل ذلك وفى قاعة إحسان عبد القدوس بروز اليوسف ، وفى يوم الخميس ٢٣ مارس ، وأثناء لقاء جلال عارف وحسين عبد الرازق بالصحفيين فى روز اليوسف وصباح الخير ، هاجم صحفى شاب من روز اليوسف جلال عارف طالبا منه أن يكف عن تحالفه مع تيار الإسلام السياسى . وكان هذا الهجوم الذى استغفر المحاضرين روا على حديث جلال عارف عن أهمية استقلال نقابة الصحفيين ماديا عن طريق التطبيق الصحيح لنسبة ١٪ من حصيلة الإعلانات لمصلحة النقابة طبقا للقانون بما يضمن إلغاء الحد الأقصى وتحصيلها بالقلم ، مشيرا إلى

مجدي منها



تحتاج نقابة المحامين إلى الاستقلال المادى عن طريق الصفة . فقد فسر الصحفى الشاب إشارة جلال عارف لنقابة المحامين بأنها دعوة إلى اعتبار نقابة المحامين التى يهيمن عليها الإخوان المسلمون نموذجاً يجب الاحتذاء به ، ويبدو أن صاحب الاتهام لم يكن يعرف - أو لم يكن يريد أن يعرف - أن قانون نقابة المحاماة صدر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وبدأ تطبيقه منذ عشرات السنين على يد النقيب مصطفى البرادعى وعبد العزيز الشويخ وأحمد الحراجة . وعلمت حسين عبد الرازق فى نفس اللقاء قائلا " أن ما يعرفه الجميع داخل النقابة وفى صفوف الصحفيين عامة ، أن المعركة الانتخابية لا تدور بين أحزاب أو تيارات سياسية ، ولا يجب أن تكون . وأن المرشحين لا يصرخون عن انتصارات أو موافق حزبية فالمعركة فى أساسها صراع ديمقراطى بين منافع وأسياليب ومواقف نقابية " .

ويأتى النتائج المملنة للانتخابات تصرا حقيقيا لتيار الاستقلال والديمقراطية . وللوجه الضيق التى تصدت للدفاع عن النقابة والمهنة خلال السنوات السابقة ، لقد انتخب إبراهيم نافع " نقيباً للصحفيين بعد حصوله على ١٤٨٤ صوتا مقابل ١٠٥٢ صوتا حصل عليها " جلال عارف " وهى نتيجة تعكس هزيمة عقيدة إبراهيم نافع والتيار الذى يمثل فى ضوء مجموعة من الحقائق .

- لقد تكلفت الدولة - طبقا لتصرحات إبراهيم نافع - أكثر من ٢٠٠٠ ( عشرين ألف ) جنيه مقابل كل صوت حصل عليه إبراهيم نافع .

- رفض الصحفيون إبراهيم نافع فى جميع المؤسسات الصحفية حيث حصل جلال عارف على أصوات أعلى من إبراهيم نافع بـ ٧٢ صوتا ولكنه خسر النتيجة النهائية لحصول إبراهيم نافع على ٤١٢ صوتا زيادة عن جلال عارف من أصوات الملهدين فى جدول التقييد من مؤسسة الأهرام ، وبينهم عدد هائل من السكرتيرات ومرطقي الإعلانات والإدارة سجلوا كصحفيين فى النقابة .

- رغم أن الذين أدلوا بأصواتهم ( الأصوات الصحيحة ) فى هذه الانتخابات

وصلوا إلى ٢٦٥٣ بزيادة ٢٨٦ صوتا عن الانتخابات السابقة عام ١٩٩٣ ، فقد تراجعت الأصوات التي حصل عليها إبراهيم نافع من ١٧٨٧ صوتا عام ١٩٩٣ إلى ١٤٨٤ صوتا عام ١٩٩٥ أي بفقدان ٣٠٣ صوت وتراجعت نسبة الأصوات التي حصل عليها من ٧٥٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥٨٫٩٪ عام ١٩٩٥

#### مجلس التغيير

أما بالنسبة لمجلس النقابة فإن النتائج انتصار مطلق لتجار الاستقلال والديمقراطية وحرية حقيقية لتجار الإحقاق والتعبئة.

- فلم يفر من قائمة إبراهيم نافع إلا أربعة فقط هم ( جلال عيسى وجا - ترتيبه الثالث وحصل على ١٣٠١ صوت وأمنه شقيق وجا - ترتيبه الخامس وحصل على ١١٥٧ صوتا ، وإبراهيم حجازي السادس وحصل على ١١٤٢ صوتا ، وحاتم زكريا السابع وحصل على ١١٠٩ )

- حصل الفائزون من قائمة إبراهيم نافع على نسبة من الأصوات أقل مما حصلوا عليها في انتخابات ١٩٩٣ ، فتراجعت النسبة التي حصلت عليها أمينة شقيق من ٤٦٫٨٪ من الأصوات عام ١٩٩٣ إلى ٤٣٫٣٪ عام ١٩٩٥ ، وترجع إبراهيم حجازي من ٥١٫٧٪ إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٥

- بالمقابل فاز خمسة من التجار الاستقلالي وهم: محمد عبد القوس الأول وحصل على ١٨٠٢ صوت ، وعلى هاشم الثاني وحصل على ١٧٥٥ صوتا ، ومجدي منها الرابع وحصل على ١٢٣٦ صوتا ، يحيى فلاش الثامن وحصل على ١٠٤١ صوتا ، محمد رجائي المورشي الرابع عشر وحصل على ٨٣٦ ،

- حقق محمد عبد القوس وعلى هاشم ومجدي منها نصيبا نسبيا من الأصوات تفوق ما حصلوا عليه في الانتخابات السابقة ( ١٩٩٣ ) بالنسبة لعبد القوس ، و١٩٩١ بالنسبة لمجدي منها وعلى هاشم ١٠٤١ أما يحيى فلاش فهذه أول مرة يخوض فيها الانتخابات ،

- جاء ترتيب حميد عبد الرزاق التاسع وحصل على ١٠٣٣ صوتا ، وهي نتيجة ملقطة في خرو غيابه التبري عن العمل في المؤسسات "التجارية" منذ عام ١٩٧٥ ( منذ عشرين عاما ) وتركيز الحملة الرسمية ضده ، مرة باعتباره شوعويا ، ومرة

باعتباره متحالفا مع الإخوان المسلمين ، وإعلان رجال إبراهيم نافع أن دخول حميد عبد الرزاق للمجلس حزمة شخصية للتقريب - كما جاء ترتيب أحمد طه النقر العاشر وحصل على ١٠١٨ صوتا بزيادة في عدد الأصوات وفي نسبتها مقارنة بما حصل عليه عام ١٩٩٣ ، فقد ارتفعت النسبة من ٢٦٪ إلى ٣٨٪ ولم يدخل كاحداه للمجلس لأن الفائزين يمنعون وجود أكثر من ستة أعضاء ( فرق ١٥ سنة ) في المجلس ، ودخل بدلا منهما " حسن الرشيد وجاوي المورشي " .

- فاز صلاح عبد المقصود وجا - ترتيبه الثاني عشر وحصل على ١٠٠١ صوت وهو الوحيد من الذين خاضوا الانتخابات تحت شعار " الصوت الإسلامي " الذي فاز في هذه المعركة ، ولقد انظر تضاعف عدد الأصوات التي حصل عليها بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٣ ، فقد ارتفعت أصواته من ٤٥٤ صوتا إلى ١٠٠١ صوت ويعد هذا الفوز إلى شخص المرشح ، ووجهه - تبار قوى داخل صفوف الصحفيين لإحقاق مرجع ينتسب للإخوان المسلمين كتبرع من الاحتجاج على طغيان الحكومة والمؤسسات في النقابة والمجمع خاصة بعد تعديل قانون سلطة الصحافة لحساب رؤساء مجالس الإدارات بعد سن الستين ، وكذلك لبرنامج الانتخابي الذي قدم وله صلبة لبعض الخدمات الأساسية مثل البرنامج ،

وتأكد هذا المعنى إذا أخذنا في الاعتبار أن الآخرين الذين خاضوا الانتخابات متممين إلى التجار الإسلاميين حصلوا على أصوات ضئيلة مثل أحمد السويدي ( ٤١٨ ) صوتا .

وقد أعلن صلاح عبد المقصود بوضوح وحسم انتصار الاستقلال والديمقراطية.

وتأكد هذا الفوز والانتصار لهذا التجار عند تشكيل هيئة المكتب واللجان ، حيث فرضت الأغلبية الثاقبة رؤيتها الديمقراطية التي لا تتعبد أحدا ولكن ترفض الإحقاق والتعبئة.

إن الدرس الأساسي لهذه المعركة ، أن هناك إمكانية في ظل توازن هروب معينة وإرادة حقيقية للتغيير ليرد تيار ديمقراطي استقلالي بولش الحضور لأي سلطة أو تيار - سواء كان الحكومة والحزب الحاكم ، أو

تبار الإسلام السياسي . ومن ثم فهناك باب يمكن فتحه لطريق ثالث يذلل من التحاق التجار والتمسك بالديمقراطية بشكل ذيلى بالحكم ويتجاوز الإسلام السياسي والطريق الثالث لا يتعبد أحدا لغير انتصار الحزب الحاكم أو حزب معارض أو الإسلام السياسي ، فكل من يقبل ويعمل بروح نقابية صحيحة وبشكل استقلالي وديمقراطي فهو جزء من هذا التيار الثالث .

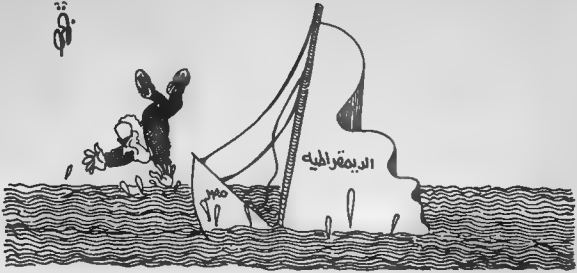
الدور الثاني والذي يرمي التجار بصفة خاصة سواء كان جميعا أو تاريا أو ماركسيا أن هناك ضرورة لإعادة الفرض وتحديد المواقف ، فليس كل من كان يساريا يرمي حتى ولو ظل منتقبا لأحد أحزاب اليسار ، ينتسب فعلياً إلى اليسار . فالقضية ليست لافتة أو كارتيزية وإنما مواقف وممارسة فالتشرد الذي بدت عليه هذه الأحزاب من خلال أعضائها - مرشحين وناخبين - خلال انتخابات الصحفيين أمر يحتاج إلى تأمل ومعالجة .

وهذه الملاحظة الأخيرة لانتال من التعاون الرائع بين غالبية مرشحي وناخبي التجار الديمقراطي الاستقلالي وفي القلب منه اليسار . بل أن هذا الفوز في المجلس يرجع إلى هذا التعاون وإلى ظاهرة جديدة بالتبسيط والرعاية ، وهي أن مرشحي هذا التيار - من كافة الاتجاهات - كانوا جميعا مقبولين بلقوى هذا الاتجاه بصرف النظر عن الأشخاص . ولأول مرة يدعو مرشح علانية وكعناية لمرشحين آخرين متنافسين له ، فالهدف العام كان هو الحركة الأساسية وليس الهدف الشخصي على عكس التيار الآخر الذي كان التنافس في داخله بارزا وحادا في بعض الأحيان ، فالتفرد كان هو الهدف الأساسي .

## أسباب تصاعد المواجهة

### بين التحكم والإخوان المسلمين

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية العامة التي ستجرى خريف هذا العام ، وانتخابات النقابات المهنية التي يجمع الإخوان



داخليا وجاءت الحملة التي شنها الإعلام الحكومي ، على مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان متزامنة مع حملة الاعتقالات ضد قيادات الجماعة ، ونشر صفحات موسعة من تاريخها لدمغها بالارهاب والضلوع في جرائمه . واشتداه الحملة على مصطفى مشهور ، ووصفه بأنه إرهابي ، وأمير للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي شكل عمام ١٩٨٢ ، يحكي في أحد جوانبه عبد رضا الحكم ، عن الانحياز الموجود داخل الجماعة ، والذي يتنوع لاختيار مرشد عام جديد لها ، بدلا حامد أبو النصر الذي أقعده التقدم في العمر والمرض ، من بين ثلاثة نواب أحدهم مصطفى مشهور ، وثلاثتهم من الحرس القديم وأعضاء ، في النظام الخاص الذي درجت قيادات الإخوان على القول بأنه لم يكن سوى جهاز مخصص للقيام بأعمال فدائية لإرهابية ضد الاحتلال الإسرائيلي لمصر ، والاحتلال الصهيوني للفلسطين ، وأن الأعمال التي نفذت ضد السلطات المصرية والطوائف غير الإسلامية ، كانت انحرافا في عمل هذا الجهاز ، وخروجها عن الأهداف التي أنشئ من أجلها ، ولقد أعلن الإخوان منذ عرذتهم للنشاط في عهد الرئيس السادات ابتعادهم عن أعمال العنف والعمل في العلن وتوحيد الجماعة بعد أن ثبت لهم أن الصدام الدموي بينهم وبين الحكم لم يكن لصالحهم.

في تحقيقات النيابة مع القيادات النيابية للإخوان نفي : د . عصام العريان الاتهامات الموجهة إليه بأنه هو الذي وضع أسس وقواعد

وسبل توفير الدعم المالي اللازم لحرونها . وقد وجهت النيابة العامة لقيادات الإخوان تهمة المشاركة مع آخرين في تشكيل هيكل تنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة ، بهدف تغيير النظام القائم في البلاد من خلال التخلخل في المؤسسات الحيوية والقطاعات الجماهيرية للسيطرة عليها بزعيم إقامة دولة إسلامية كما وجهت للدفعة الأخيرة من المعتقلين تهمة الاستيلاء على أموال الإغاثة والصرف منها على تدريب عناصر بالخارج والعودة للقيام بعمليات إرهابية في الداخل . وقبل حملة الاعتقالات الأخيرة لقيادات الإخوان تصاعد الهزم الحكومي بأن جماعة الإخوان تدعم الإرهاب ، وشن الرئيس مبارك في صحيفة " نيويورك " الأمريكية هجوما بعد الأول من نوعه منذ توليه السلطة ، على جماعة الإخوان المسلمين ، ووصفها بأنها " أهل الإرهاب " وقال أنه لن يسمح لها بحضور الانتخابات القادمة كما قال عنها في حديث لصحيفة الحياة الدولية ، سأسومها " جماعة غير شرعية " ملوحا بأنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد من يخالف القوانين والدستور معلنا بذلك فتح صفحة مغايرة في العلاقة بين الحكم وحركة الإخوان المسلمين . تنهى الاتفاق المرفقي على السماح لهم بالعمل العلني دين متحهم من الوجود القانوني .

وقد تزايد القلق الحكومي ، وتصاعدت لهجة الاتهام للإخوان بأنهم يدعمون التطرف ، مع الثقل الذي منحتة الجماعة في السنوات الأخيرة لقيادات ما يعرف " بالنظام الخاص "

المسلمون في السيطرة على معظم مجلس إدارتها في الدورة السابقة ، وزيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي انتهت قبل أسبوعين ، تجدد التوتر بين الحكومة وحركة الإخوان ، وتزامن هذا التوتر مع نشر أنباء ، عن بروز جناح من الإدارة الأمريكية يسعى لفتح قنوات للحوار مع الجناح المعتدل في التيار الإسلامي الذي يمثله الإخوان ، تحسبا لاعتصامات استهلاء الإسلاميين على الحكم ، وحتى لاتساجا الإدارة الأمريكية ، بشكل مماثل لما جرى لها في أعقاب الثورة الإيرانية . وقد انتهت هذا التوتر بحملة اعتقالات لأكثر من خمسين عضوا من القيادات النيابية لحركة الإخوان المسلمين على دفعتين ضمت وجوها معروفة للجماعة لعل أبرزها د . عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء ، ونائب الإخوان السابق في مجلس الشعب ، ود . أشرف عبد الغفار عضو مجلس نقابة الأطباء ، وعضو لجنة الإغاثة بها ، الذي تمكن من الهرب

وكانت النيابة العامة ، قد واجهت قيادات الإخوان بتسجيل يشمل اجتماعا تنظيميا لهم ، وضعت فيه الأسس والقواعد لبناء هيكل تنظيمي جديد للجماعة وتم فيه انتخاب الأعضاء الجدد لكتيب الإرشاد ، كما جرى انتخاب مجلس الشورى العام الذي يتكون من القيادات الإخوانية المنتخبة في مجالس الشورى في مختلف محافظات الجمهورية ، فضلا عن الاستعدادات التي تجريها الجماعة لحضور انتخابات مجلس الشعب القادمة ،

بناء التنظيم الجديد للإخوان . ووصف تلك الاتهامات بأنها عمل كيدي وتصلية لحسابات معارضته للعكرية في البرلمان واعتراضه على سياساته الأمنية ، وتشريه لصورته مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقبلة . كما أصدر اتحاد الأطباء العرب في القاهرة بياناً من د . عبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب ، يحرب فيه د . هشاشه ، وما أعلنته - قصير أمني بوزارة الداخلية عما أسماه القصر على تنظيم يستغل نقابة الأطباء ، ولجنة الإغاثة الإنسانية بها لأعمال خارجة عن القانون .

وأكد البيان أن لجنة الإغاثة شاركت في تخفيف آلام المواطنين العرب في فلسطين ولبنان واليمن والصومال بدعم من الاتحاد ، وبلا من أن تخفر الحكومة المصرية بذلك ، تعقل من يبتلون جيله في هذا المجال . وغير البيان عن أسفه لأن يزعج بجهاز الشرطة في تصفية حسابات شخصية للحزب الحاكم ، وطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين من الأطباء ويمنح د . إبراهيم الزعفراني د . حسام حسين

كما أصدر د . أشرف عبد الغفار بياناً أعلن فيه أنه سيجلب للقضاء ليحفظ حقوقه القانونية من أسوأ إليه وقال أن الاتهامات التي وجهت إليه ونشرت باطلاً وملفقة ، وجزء من مخطط عالمي لتشرية صورة العمل الإغاثي الإسلامي ، والعمل النقابي المزور ، الذي يقوم به الإسلاميون .

## دبلوماسية الحجاج تكسر الحصار الأمريكي

### دبلوماسية الحجاج تكسر الحصار الأمريكي

احتضت الأحزاب والرأي العام المصري اهتماماً بالغاً بموضوع حجاج الطائرات اللبية ، بصورة عكست مساندة الرأي العام المصري للحركة اللبية .

وتواصلت محاولات التصوية السلمية لأزمة الحجاج اللبيين بعد توتر الأجواء في المنطقة إثر الإعلان اللبي عن استخدام المسار الجوي في نقل حجاجها بالطائرات إلى الأراضي السعودية .

وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت في البداية معارضته للخطوة اللبية باعتبارها

خرقاً لقرار حظر الجوي الذي اتخذته مجلس الأمن مع تصاعد أزمة لوكيربي .

وكانت معلومات قد تفرقت حول وضع قطع الأسطول البحري الأمريكية في البحرين الأبيض والأحمر في حالة طوارئ وإمكانية استخدام القوة في منع طائرات الحجاج من الوصول للأراضي السعودية .

وفي محاولة لقطع الطريق على تناعيات وأساطل بهدف اثنا الحكومة اللبية عن استخدام المسار الجوي في نقل الحجاج .

وتؤكد المعلومات أن المسئولين اللبيين أبلغوا سفوت الشريف ، وزير الإعلام المصري ، رفض لبيبا لاستخدام الطريق البري في نقل الحجاج ، ووصفوا قرار مجلس الأمن بوضع لبيبا تحت الحصار بأنه " ظالم " وأضافوا أن القرار مع ذلك استثنى الحالات الإنسانية والخاصة .

وتفيد المعلومات أن لبيبا قد رفضت في البداية مقترحات بشأن التقديم بطلب لمجلس الأمن لاستثناء رحلات الحج من قرارات حظر الجوي وذكر المسئولين اللبيين أن سبق لبلادهم للتقدم ، في العام الماضي ، بهذا الطلب إلى د . بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ولكن مجلس الأمن رفض الطلب اللبي ، غير أن لبيبا لم تقنع في أن تتقدم مصر بطلب هذا الطلب ، حتى لاتحصل في أي لبيبا تبعات الرفض ، وحتى لاتتكرر مترددة في عزها على كسر الحصار .

وقد توافد المواطنين من محافظات عديدة في لبيبا ومن دول عربية مجاورة للمشاركة في رحلات الحج ، واندلعت المظاهرات في طرابلس تندد بالتصنيف الأمريكي .

وتفيد المعلومات أن التعليمات لأي أنظار للطيارين اللبيين بعدم الاستجابة لأي أنظار يستهدف إجهاد الطائرات على الهبوط أو تغيير مسارها ، وأن بعض دول الجوار اقترحت على لبيبا مبادراً يختصر فترة تحليق الطائرات اللبية في أجوائها ، غير أن المسارات المقترحة كانت تصاعف من الظهور اللبي فوق البحر المتوسط ، ومن فرض احتكاكه بالطائرات الأمريكية .

أدى الإصرار اللبي على تحدي حالة الحصار باستخدام دبلوماسية الحجاج إلى وضع الأطراف المعنية بالأزمة في حرج بالغ ، فالمجموعة الأوروبية وروسيا والصين أكدت معارضته لاستخدام القوة ضد الطائرات اللبية ، وأكدت أن اتصالات مباشرة مع الإدارة الأمريكية أن تغيير مسار طائرات

الحجاج بالقوة أو إجبارها على الهبوط سوف يشمل موجبة غضب في العالم العربي والإسلامي وتضاعف من احتمالات العنف في العديد من مناطق العالم نظراً للحساسية الدينية لأزمة الحجاج .

وأكدت دوائر أوروبية في اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية استخدام القوة ضد طائرات الحجاج يختلف من عملية اختطاف الطائرة المصرية ، التي أجبرت على الهبوط في قاعدة منجويلا ، وعلى مستنها أبر العباس في أعقاب حادث البكي لورو ، ورغم ماأثاره هذا الحادث نفسه من توترات في المنطقة ، وأزمات في العلاقات الأمريكية - الإيطالية ، بعد استخدام الأراضي الإيطالية في عملية القرصنة .

وتفيد المعلومات أن دول الجوار لم تقدم لبيبا إذا ما يصور طائراتها في المجال الجوي حتى لاتتعم بالمشاركة في خرق قرار مجلس الأمن ، ولكنها اتخذت احتياطات خاصة في حالة عبور الطائرات اللبية لأجوائها ، ليس من بينها استخدام القوة .

وقد فاجئ الإصرار اللبي السعودية أيضاً ، التي كانت مشغولة بهم المظاهرات الإيرانية البكستانية المحسنة ثم أصيب لها هم الطائرات اللبية .

ورغم أن السلطات السعودية لم ترد على الرسائل اللبية بشأن الرحلات الجوية وعددها ومرت هبوطها ولم تمنح لبيبا الإذن باستخدام المسار الجوي السعودي إلا أن المعلومات تؤكد أنها قد شاركت مع مصر ودول الاتحاد المغاربي في الترسية لدى الإدارة الأمريكية ، لاستثناء ، رحلات الحج من حظر الجوي ، بعد أن عارض بعض المسئولين السعوديين الاتجاه لعدم استقبال الطائرات في المرات وتسهيل هبوطها وتقديم الخدمات الفنية لها ومنع الحجاج على متنها تأشيرات دخول ، لما يمكن أن يسفر عنه هذا التوجه من كوارث محتملة ونتائج سياسية وسلبية ، قد تقلب موسم الحج رأساً على عقب .

وتفيد التقارير أن الإدارة الأمريكية قد وضعت في حساباتها كل هذه المواقف ، خاصة بعد أن تحركت من مطار طرابلس أول طائرة تقل الحجاج بالقلع في رسالة واضحة عن عزم لبيبا على كسر الحصار ، فوجدت في الاقتراح المصري باستثناء ، رحلات الحج ، من قرار حظر ، فرصة لحفظ ماء الوجه ، فأصدرت تعليماتها للشندوب الأمريكي بالموافقة على مقترحات مصر .

## مواش على دفتر الحياة

# رحلة واشنطن .. هل نجحت ؟ ..

د. عبد العظيم أبس

على ضوء الفلكر الإسرائيلي الواضح ،  
ويوضح لوكربي - ليبيا .

إن المتابع لتصرّيات الرئيس مبارك  
المذكورة عن موضوع عشر المفاوضات  
الفلسطينية - الإسرائيلية ( وأخرها ما قاله  
في اجتماعه باللواء المصري العائد من  
الصور ) ، وتصريحات عمرو موسى  
المذكورة في مصر وأوروبا وأمريكا وكل البلاد  
العربية التي زارها مؤخرًا يدرك حالة الاتزان  
التي عليها المستوطنون المصريون من الفشل  
المستمر في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية  
التي تتم في القاهرة وتحت رعايتها ، ومن  
تراجع رابين حتى عن تنفيذ ما نص عليه  
اتفاق أوسلو من إعادة نشر قوات الاحتلال  
الإسرائيلية وإجراء انتخابات في الضفة  
والقطاع . وحسب إسرائيل هي الأمن  
الإسرائيلي ، وهذا الأمن الإسرائيلي  
يهتز بشدة بفعل الأعمال الفدائية  
خارج الجوف والمعتقلين التي تنفذها  
رابين وحزبه يهتد احتزازًا شديدًا في وسط  
الرأي العام الإسرائيلي بسبب هذه الأوضاع كما  
تدل على ذلك استطلاعات الرأي العام .  
وكثيرين من الناس في مصر ينصرون أن  
الرأي العام الإسرائيلي - في غالبيه - مصمم  
بأفكار المستوطنين ورجال الدين الصهاينة  
فضلا عن مشاعر الاستعلاء الذي مصدره  
الأول المركزية الأوروبية .

ومن هنا نفهم القلق الشديد الذي يساور  
مصر الرسمية وجماعة عرفات - وإن كانوا لا  
يقولونه علنا - من أن رابين يسرّج بمفاوضات  
شكلية لا قيمة لها إلى ما بعد الانتخابات  
الإسرائيلية في العام القادم سنة ١٩٩٦ ، وإذا  
جرت هذه الانتخابات في أوضاع المصادمات  
بين الفلسطينيين وبعضهم البعض قد لا يؤدى

المطلحة سواء أكانت الهيئة الأبيض أو وزارة  
الخارجية أو وزارة الدفاع أو المخابرات  
الأمريكية . ولا تفسر عندي لهذه الحملة في  
يوم وصول الرئيس إلا أن المقصود بها دعوته  
إلى التراجع عن الحملة التي كان قد بدأها في  
القاهرة في مسألة موقف إسرائيل من اتفاق  
المطر النووي ورفضها المعلن بالتوقيع على  
هذا الاتفاق ، فضلا عن التراجع في قضاياها  
أخرى .

ويمكن أن تقول دون مبالغة إن الزيارة  
استهدفت من جانب الرئيس مبارك ومساعديه  
مناقشة الإدارة الأمريكية والكونغرس في  
أربع قضايا أساسية : اثنتان منها داخليتان  
أي تتعلقان بمصر مباشرة هما : قضية  
المساعدات ، واتفاق الخطر النووي ،  
واثنتان عربيتان وإن كانتا تهتمان مصر  
الرسمية بدرجة حاسمة وهما الاتفاق  
الفلسطيني الإسرائيلي ومصره ، ثم  
أزمة لوكربي وليبيا . بالطبع كانت هناك  
قضايا أخرى أقل أهمية لن نتعرض لها هنا .  
وسوف أبدأ بموضوع مصير اتفاق أوسلو

حاولت صفا الحكمة التهليل منذ عودة  
الرئيس مبارك من واشنطن مدعية أنها  
كانت رحلة ناجحة بكل المقاييس . لكن الأنباء  
والمعلومات المتوافرة من واشنطن عشيبة  
الزيارة وبمعدلا لا تشير إلى هذه النتيجة .  
ففي نفس اليوم الذي وصل فيه الرئيس مبارك  
واشنطن بدأ لقاءاته مع المستوطنين والكونغرس  
نشرت صحيفة نيويورك تايمز حملة على  
الأوضاع الداخلية لنظام مبارك في مصر قالت  
فيها : إن الرئيس مبارك يزور واشنطن وهو  
يراجع بالداخل استهيا ، متزايدا وانهامات  
متصاعدة بانتهاك حقوق الإنسان ، وقالت إن  
المصدر الأساسي لثورة الحركة الإسلامية في  
مصر هو الفساد الحكومي الذي أفلت زمامه  
على حد قول بعض رجال الأعمال  
والديبلوماسيين الغربيين .

ويقول مراسل الجريدة من القاهرة - نقلا  
عن مصادر غربية - أنه إذا أجريت انتخابات  
حرة في مصر فسوف يهزم بها المتطرفون  
الإسلاميون ، وإذا بيع القطاع العام وفصل  
العاملين من أعمالهم فسوف يؤذى ذلك إلى  
اضطرابات ، وإذا ما خفضت العملة فسوف  
ينهار الاقتصاد . كما يقول المراسل أيضا إن  
حكومة الرئيس مبارك - وهي حليف  
للولايات المتحدة - تلزم نفسها على  
أنها دولة معتدلة ذات اتجاه ديمقراطي  
على الطراز الغربي ، وإن كان واقع  
الأمر يقول إنها دكتاتورية عسكرية  
( انظر جريدة الأمل عيده ٥ إبريل سنة  
١٩٩٥ ) . ولا يصح أن يدعى أحد أن هذه  
مجرد حملة جريئة من الجرائد ليس إلا ،  
فالذي يعرف الأوضاع في الولايات المتحدة  
يدرك أن صحيفتي " النيويورك تايمز " و  
" الواشنطن بوست " بالذات مرتبطتان  
ارتباطا وثيقا بالسلطات العليا في الولايات



إلى حرب أهلية وتدهور كامل لأوضاع الأمن في القطاع والجنبة فإن الأربع في مثل هذا الجو هو عودة حزب الليكود إلى الحكم وتخليه نهائياً عن اتفاق أوسلو ، فضلاً عن أن هذا سوف يتزامن بهذه الحملة الانتخابية الأمريكية وبالتالي انصراف مؤقت من واشنطن عن الاهتمام بإيجاد بقضايا الشرق الأوسط .

وإذا وقع هذا السيناريو فإن هذا سوف يغل ضرورة اتفاقية ليس لمرعات وجماسته لحسب ، وإنما لنظام مبارك أيضاً الذي كان الوسط الأول في اتفاق أوسلو ، والذي يعتبر فشل هذا الاتفاق بمثابة هزيمة كبرى له ، فضلاً عن أن هذا الفشل على مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية الراضة منذ الآن أنه متعثر أيضاً . أما عرفات وجماسته فإن حالهم سوف تزداد سوءاً وعزلتهم عن الشعب الفلسطيني سوف تتسع في حالة وقرع ذلك السيناريو .. وحتى الآن فإن عرفات في موقف لا يحمده عليه ، فبالشعب في غزة ساطع على قيادته التي لم يحقق له أي مكسب . وفي الوقت الذي يحتفظ به إسرائيل في سجونها بسعة آلاف سجين فلسطيني ( بعضهم من النساء والأطفال ) لا تريد الإخراج عن أحد منهم حتى هؤلاء التابعين للفتح ، يحتفظ عرفات في سجون غزة بالمانات من رجال المقاومة الفلسطينية ، ويؤدى الدور الذي تطالب به إسرائيل دون أن تعطيه شيئاً ، ثم تتجعب وتطلب المزيد من التمتع للشعب الفلسطيني .

هل استطاعت زيارة الرئيس مبارك أن تحقق نجاحاً في هذا الميدان ؟

لا يبدو أن هناك شيئاً غير العود الأمريكية للمعادة بالحديث مع الإسرائيليين حول أهمية الإسراع بالمفاوضات ، وبالطبع فإن وضع رابين إزاء الانتخابات ليس له الأولوية عند حزب العمل الإسرائيلي فقط ، وإنما له أولوية في واشنطن أيضاً . وعلى أي حال فإن ما يهم واشنطن الآن - لإعتراف إنتخابية أمريكية تتعلق بمرکز كليتون نفسه في العام القادم - هو تحقيق نجاح حقيقي على المسار السوري الإسرائيلي ، ومن هنا زيارة وزير الخارجية الأمريكية في الشهر الماضي ومن بعده مساعدته ديفيس روس . لكن الموقف أصبح في موضع الجولان وموقف الرأي العام الإسرائيلي منه شديد العداء لفكرة إعادة أرض الجولان لسوريا . ولذا فإن ترقى ألا

يحدث تقدم حقيقي في هذا الميدان قبل الانتصاات الإسرائيلية .

فإذا انتقلنا إلى أزمة لوكربي - ليبيا فإن ما يشغل مصر في هذا الموضوع الاستمرار الضغط الأمريكي على ليبيا إلا بهذه المصالح المصرية هناك . فهناك مصريين باللايين يعملون في ليبيا وبحلولين دخلهم إلى أهلهم في مصر ، وأى محاولة من أمريكا لقطع بيع البترول الليبي إلى الميناء معناه إن تجمت طرد مئات الآلاف من المصريين من ليبيا وعودتهم إلى مصر ، ليزيدوا مشكلة البطالة سوءاً على سوء . ومن الواضح أن مبارك لم يحقق تقدماً في هذا الميدان مع واشنطن التي هي مصصة على مرقفها في مسألة لوكربي وليبيا ، وأن الحل الوسط التي طرحها مصر والجامعة العربية لايجاد أذانا صاغية لاقى واشنطن أو لندن .

نأتى بعد ذلك إلى المسألتين اللتين تهميان مصر مباشرة .. مسألة المساعدات الأمريكية ومسألة الموقف من اتفاق الحظر النووي على ضوء رفض إسرائيل التوقيع . لقد كتبت عن هذا الموضوع الأخير في العدد الماضي من " اليسار " وبعية نظرى أن مصر مدامت لاتتري الاتسحاب من الاتفاق لأن هذه الضجة التي أثارها لاقية لها من زاوية الضغط على إسرائيل لأن أمريكا تلقى في صف إسرائيل وتعتبر أسلحتها النووية جزءاً من القطاء الأمنى لحلف الناتو . بالطبع لا شك قد كسبنا تماطلا مع مرقفنا لدى دول عدم الانحياز ، لكن أمريكا طالبت مصر - ويبدو أنها حصلت على هذا التمهيد - بالأ تقرر الدول العربية

مرات



في الحملة ضد المعاهدة . ولقد كان مرقفنا أول أيام هذه المسألة أننا لن نوقع حتى ترفع إسرائيل . ثم تبين أننا ملتزمون بهذه المعاهدة - أي كان رأينا مدامات أجليه سبعة ( ٨٦ ) صوتاً سوف توافق عليها . وهكذا تراجعت مصر من مرقفها الأول وقالت إنها قد تفكر في الانتاع عن التصويت .

وفي مسألة المساعدات الأمريكية مصر فقد أوضحت بعض الصحف أن واشنطن توى خفض المساعدات بنحو ٤٠٪ في عام ١٩٩٦ ، ثم تزداد نسبة الخفض شيئاً حتى يتم وقف المساعدات مصر كاملاً بحلول عام ٢٠٠٠ . ولقد قال الرئيس مبارك في واشنطن إن مصر تدرك أن المساعدات الأمريكية لمصر لن تلوم إلى الأبد ، لكنه طالب بالمساواة في التعامل في هذه المسألة مع كل دول الشرق الأوسط ، وهو هنا يعنى المساواة مع إسرائيل في المعاملة المالية ، وهذه المسألة سوف تفس أساساً الإدارة الأمريكية القادمة بعد الانتخابات عام ١٩٩٦ ، ولأحد يعلم هل يستمر كليتون أم يأتي الجمهوريون من جديد .

لكن ما أحتزنى على وجه الخصوص أن يحل الرئيس مبارك في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن النتائج السلبية لتقطع المساعدات قاطلاً : لكم مصالح في المنطقة ؟ وعندما يكون لك تمزول تفسك عن الآخرين .. كيف ستحصى مصالحك ؟ وعندما يكون لك أسدقاء طبعين في هذه المنطقة أفضل من أن توجه باربعك إلى هناك من أجل حماية مصالحك ( انظر الشطب عدد ١١ أبريل ١٩٩٥ ) .

وأخيراً هل نجحت رحلة الرئيس مبارك إلى واشنطن ؟ سوف أتوك الإجابة

## الأرقام تكذب !

مازلت حتى اليوم أذكر أنني قرأت في مرحلة مبكرة من حياتي كتابين صدرتا من مجموعة " بتهجين " أحدهما عنوانه " استغلال وإساءة استغلال علم الإحصاء " ، والآخر عنوانه " كيف تكذب بالإحصاءات " وأظن أن هذين الكتابين مازالا في مكتبتى حتى اليوم . كما أتذكر رئيس وزراء بريطانيا ( تسيت إسمه الآن ) الذى قال مرة في مجلس العموم في القرن التاسع عشر مامعناه أن هناك ثلاثة أنواع من الأكاذيب : هناك الأكاذيب العادية ، والأكاذيب المعروفة ، وهناك الإحصاء .

تذكرت كل هذا بمناسبة الحفل الذى أثار بيننا وبين الحكومة حول مسألة معدلات نمو



الضخم على الورد أسكن أن نصل إلى المعدلات التي يتحدث عنها رئيس الوزراء وزير قطاع الأعمال وزير التخطيط . أما إذا أخذت الأرقام الحقيقية للضخم لسوف نصل إلى أن أرقام البنك الدولي هي الصحيحة ، وأن أرقام الحكومة تكذب !  
والعقير الذي أعدته السفارة الأمريكية عن حالة الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة يظهر إلى أن الزيادات في الأسعار بلغت حوالي ١٠٠٪ في العام المنصرم وأن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت بمقدار ١٦٪ خلال عام واحد ( أنظر جسرنة الشعب عدد ٧ إبريل سنة ١٩٩٥ ) فكيف بعد ذلك كله يمكن أن تصدق أرقام الحكومة !  
كتب شوهمسكي الإنجليزي .

### العام ٥٠١

صدر في عام ١٩٩٣ كتاب جديد للمفكر الأمريكي التقدمي " شومسكي " وعنوانه ( العام ٥٠١ : الغزو مازال مستمرا ) .  
وفي تقسيم هذا العنوان الذي يبدو غريبا

عن هام متحده بما يخالف بيانات البنك الدولي .

هذا التعيين لم يكن ليحدث لو اتفقتا على معدلات التضخم في مصر في السنوات المختلفة ، فالتائج للحلي الإجمالي بحسب الأسعار الجارية ثم بعدل على أساس نسبة التضخم ، والحكومة في محاولة البحث عن إنجازات تصير على أن نسبة التضخم لم تزد عن ٧٪ . بينما وصلت حسابات بعض الإحصائيين المصريين إلى ١٢٪ أحيانا وإلى أكثر من هذا بكثير أحيانا أخرى . ومعدلات التضخم السنوي بحسب عن طريقة حساب الزيادة في أسعار سلعة من السلع والخدمات الضرورية التي لا يستغنى عنها إنسان في مصر ، وبالطبع يكن التضلعب هنا - في إحصاءات الحكومة - في تحديد ماهو ضروري وماهو غير ضروري ، كما يمكن التضلعب في تحديد مقدار الزيادات في أسعار السلع فلا تؤخذ الزيادات الحقيقية في الأسعار الحقيقية كما يحسبها ويراهها الشعب المسكين المكتوى بنار الفلاء ، وإنما تؤخذ أرقام أقل منها مفروض أن تكون متحققة نظريا بينما هي ليست كذلك . وإذا خفضت أرقام معدلات

الاقتصاد القومي في السنوات الثماني الأخيرة . وكنت قد نشرت في عدد ديسمبر من " اليسار " جدولاً عن معدلات في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الثمانينات وحتى عام ١٩٩٣ ومنه يتضح أن هذه المعدلات في تدهور مستمر خلال السنوات السبع أو الثماني الأخيرة حتى وصل معدل النمو إلى - ١٪ عام ١٩٩٣ . أي معدل بالسلب ، وبعد ذلك وفي محاضرة ألقاها في معرض الكتاب ذكر الأستاذ الكبير محمد صليحه هيكلي نفس الأرقام عن معدلات في الناتج المحلي الإجمالي ، وكان مصدراً نحن الاثنين تقارير البنك الدولي ، وهو على عكس هياكل الأمم المتحدة ، لايقبل الإحصاءات الصادرة من الدول على علاتها ، وإنما يتولى مراجعتها والتدقيق فيها وتعديلها إذا لزم الأمر وبالطبع فسيهما اختلف المرء مع أراء البنك الاقتصادية والاجتماعية ، لأن البيانات الصادرة عنه ليست محل تشكك من أحد فيما أعظم .

لكن رئيس الوزراء . ه . عاطف صفدي ، ومن بعده وزير قطاع الأعمال . ه . عاطف هويد مضران على أن معدل النمو في مصر هو ٣٫٥٪ ، أحيانا دون أن يتعدا العام الذي يتكلمون عنه وأحيانا أخرى يتحدثون

يشهر شومسكي إلى أنه في عام ١٩٩٢ اكتتمل ٩٠٠ عام على فتح كولومبوس للعالم الجديد ( الأراضي الأمريكية في عام ١٤٩٢ م ) ولذا فخص في عام ١٩٩٢ نصيب في العام ٥٠١ منذ الفزود الأوروبي الأول للأراضي الأمريكية أما العنوان الفرعي ( الفزود مازال مغمضاً ) فهو تعبير عن قناعة المؤلف بما يجري في عالم اليوم.

ومادة هذا الكتاب تدور حول الأحداث التي وقعت خلال الخمسة سنة هذه . وكوف أثرت على الأحداث التي تقع اليوم شومسكي يلجأ دائماً إلى أرائه وتحليله إلى الوثائق التي لا يتوقف عن الاستشهاد بها في كل صفحات الكتاب . والمقابلة بين الصورة التي يقدمها شومسكي في كتابه بالوثائق وبين الصورة الرسمية في الغرب ( أوروبا والولايات المتحدة ) تثير الدهشة حقاً ، حتى عند الذين كانوا يدركون بعض جرائم أوروبا التي ارتكبت في المستعمرات.

فالفكرة الأساسية في كتاب شومسكي هي أن " أوروبا " خلال هذه السنوات الخمسة قد أظهرت وحشية غير متصورة في أرائها فزاعها مع الشعوب التي غزتها ابتداءً مما فعله الأسبان في العرب واليهود في الأندلس منذ منتصف القرن الخامس عشر من قتل ومحاكمات ومصادرة أموال وأراضي كانت هي المصدر الأول في تمويل رحلة كولومبوس إلى العالم الجديد ، كما أن مافعله الأسبان في الصين واليهود كان البهيفة الأولى ما فعلوه مع الشعوب المحررة . سكان أمريكا الأصليين .

ورق شومسكي فإن تعبير " أوروبا " هنا يتضمن أيضاً الأوروبيين الذي استوطنوا العالم الجديد فشكلوا " الولايات المتحدة " وغيرها من الأقطار ، كما يتضمن أيضاً الهاباينين الذين تسميهم "Honorary Whites" الأثرية . جدا بما سكتهم من الانضمام إلى نادي أوروبا .

إن التعريف الذي أعطاه به الكتاب يعود إلى عام ١٤٩٢ ، عام طرد المسلمين من الأندلس ومنهم ومحاكمتهم أمام محاكم التفتيش ومصادرة أموالهم . وكان المسجل الرئيسي لأحداث هذا العصر هو لاس كاس Las Casas ، وكان شاهد عيان لكل ماجرى فكتب في وصيته بقوله : " إنني أعتقد أنه بسبب الأعمال الوحشية التي وقعت بشكل هائل ودمري عليهم ( يقصد للمسلمين واليهود ) سوف يصب الله غضبه وعقابه على أسبانيا " - كل أسبانيا تقريباً قد شاركت في سرقة الثروة الدمية التي انتزعت من الآخرين بفعل المذابح والدمار .

ولقد اندثرت الهنود المحررة من وحشية الأسبان والبريطانيين في الحرب ، كما اندثرت أهالي أستراليا من وحشية الهولنديين ، في

كل هذه الأماكن حارب الأوروبيون " من أجل التقتل " . وتضع وحشية الأوروبيين عندما تذكر أن البرابطين المحليين في تلك المستعمرات كانوا أخفف تسليحاً بإبرال من الفزاد الأوروبيين ، وكانوا في الغالب أكثر رحمة ، ومع ذلك فقد استهدف الأوروبيون قتل النساء والأطفال كذلك ، وفي مرحلة لاحقة في إفريقيا حضر ملك بلجيكا ( الملك ليوبولد ) القضاء على ١٠ مليون نسمة في البرابطين بما في ذلك الضرة الهائلة التي كسبها ليوبولد نتيجة استغلال هذه المناطق .

والغرب أن متفق أوروبا " القويرون" فشلوا في إدانة هذه الجرائم بل يبروها ويحججوا جريعتي - أحد لبرالي القرن السابع عشر ومؤسس القانون الدولي الحديث تحدثت عن الحروب ضد السكان الأصليين للعالم الجديد باعتبارها " الحروب الأكثر عدالة ضد هذه الهزائم الموحشة " وأدم سميت يقول في عام ١٧٧٦ إن الهنود الأمريكيين صخرة متروحين ، وهي نظرة ظلت سائدة في الأوساط الأكاديمية الأوروبية والأمريكية إلى أن فحت الصورة الثقافية من الشعوب من القرن الحالي المسيون على الحقائق .

ويستعرض شومسكي مقالته حتى شاعر من مستوى واثق ويحسان عندما خلطت الروايات المتحيزة أراضى المسكوك . ولذكرنا بما قاله ونسحق تشرشل في القرن العشرين بأن استغلال الغاز السام كان عملاً صحيحاً ضد " القبائل شمر المتحضرة " . أما لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في الثلاثينيات من القرن الحالي فقد أوقف فخراً بأن الديبلوماسية البريطانية قد أوقعت مؤثراً نزاع السلاح من اتخاذ قرار بفتح ضرب المدنيين بالقتال .

ويقول شومسكي : إن الأنماط الأساسية التي رسخت في الفترة الأولى من الخمسة سنة بقيت هي هي اليوم ، فبرالها وبعان متع القاتل الجبرائسي الجنرال هيكسبر جزامجر درجة الزمالة من جامعة هارفارد . وهذا الرجل هو القاتل في حديث من مجلة أمريكية : لقد ظلتنا استعراضية أكثر إنسانية ( في جبرائصالا ) وأقل تكلفة بحيث تتسق مع النظام الديوراطي . لقد أقتنا أصحالا مدنية عام ١٩٨٢ تتلق تنمية لسبعين في المائة من السكان وتقل الفلائين في المائة البائين . ومن قبل كانت الاستعراضية قتل ١٠٠٪ .

وفي المقابل فإن المسلمين القاتل ذوي الضمائر الحية مثل شومسكي الذين حاربوا تقديم الصورة الحقيقية كان عليهم أن يفلخوا أعمالهم أو أن تدفن لهم . فالكتاب الأمريكي العظيم مارك توين لم تظهر رسالته " مقالات ضد الامبريالية " إلا في السنوات العشر الأخيرة ، بينما لم تظهر في كل الكتب التي قامت بالتعريف بحياته كلمة واحدة من هذه الرسائل . وكل أنهار الدم هذه طواك ٥٠ سنة من أجل ماذا .

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو من نص شومسكي معي اخترنا المرجعين التاليين الرادين في النص " المرجع الأول يبيننا أن كلمة ١٩٠٠ إلى النهب ، أخذتها اللغة الإنجليزية من اللغة الهندوسانية والمرجع الثاني يركز على جورج كينان - من الجارية الأمريكية - التي كتب عام ١٩٤٨ " يسمي أن تصرف هذه الأهداف الفاضلة في الواقعة ، مثل حقوق الإنسان ودفع مستوى المعيشة والديمقراطية ... إذا أردنا أن نعتقل بالوضع المصنوع الذي يفصل بين ثروتنا الهائلة وفقر الآخرين .

ويستعرض شومسكي في عرشف للصورة المروعة في تعبر الحراس في منتصف القرن التاسع عشر من الإنجليز إلى الأمريكيين كحكام للعالم ، عندما أدرك الأمريكيون أن القوة العسكرية البريطانية أقوى من أن تواجه ، فتادوا يضم تكساس للحصول على امتلاك دولي للقطن ، وعندها يمكن لهم قتل بريطانيا وإرهاق دول أوروبا . وهكذا بدأ القرن العشرين أصبحت أمريكا أكبر قوة اقتصادية في العالم .

ويستعرض شومسكي في عرشف الشوق إلى أن يصل بنا إلى الحاضر بعد تحليل عميق للوضع في الباسيفيك واليابان ، والحرب القيتامية التي عبر مأكتاراً - منذ أيام فقط - عن ندمه وأسفه للضلع في مؤامرة هذه الحرب مع كهنفي وجونسون والأرواح ( يمتنا الأول من الجانيين التي أزعجت في هذه الحرب والموقف في البرازيل ومايبي وأمريكا الجنوبية مؤكداً في وضوح على ما جاء في مقدمة كتابه من أن عام ٥٠١ مثل تمجداً خلتها وثقافتها حرجاً للثقافات الأكثر امتيازاً في مهممات الشمال المسيطرة على العالم .

ويستكون لكيفية مواجهة الشعوب الجنوب لهذا العنصر في السنوات القادمة تتعاقب حاسمة .

## الزراعة.. والفلاح

# ماين رؤية د. والى.. والأصدقاء الأمريكان والإسرائيليين ورؤية عم عبد الفتاح اسماعيل

### عزنا تفتت

وقد انتهت أعمال المؤتمر بالعديد من التوصيات ، لعل أهمها :

١- إزالة المعوقات أمام القطاع الخاص في التصدير والاستيراد .

٢- تخصيص مصر في زراعة عدد قليل من السلع والمحاصيل الزراعية التصديرية ذات الميزة النسبية ، مع تنويع مصادر شراء واردات السلع الغذائية الرئيسية .

٣- اقتصاص دور وزارة الزراعة - في مجال الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي - على مهام البحوث العلمية ، وترك هذه المجال للقطاع الخاص الأكثر فعالية .

٤- توسيع القاعدة الضريبية .

٥- توسيع دائرة نشاط بنك التنمية والائتمان الزراعي بتخصيص مخصصات القطاع الريفي الذي يضم قطاع الأسر الريفية الذي تأتي منه معظم مخصصات هذا المجتمع ، مع قيامه بأعمال الوساطة المالية مع الموردين .

ولقد حرص د. والى على أن يطمئنا على مستقبل السياسة الزراعية ، من خلال محورين أساسيين :

١- تطلع مصر إلى مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بما ستقدمه من معونة قدرها ٨٠ مليون دولار سنوياً .

٢- الخطوات الجديدة - من خلال الاجتماعات والاستقبالات المستمرة - لزملاء الإسرائيليين والأمريكيين ، لتعزيز

الأوضاع لقيام المركز الاقليمي للتدريب للشرق الأوسط ، الذي قام سيادته - باسم القطاع الزراعي المصري - بإبلاغ مؤتمر الفار البيضاء باستعداد مصر لاستضافته وتقليد برنامجها .

أولاً- سياسة الإصلاح الاقتصادي في المجال الزراعي ، والمتضمنة في :

• إلغاء التركيب المحصولي .

• إلغاء التسويق التعاوني .

• إلغاء دور الدولة بالنسبة للأسلحة وبأى مستلزمات الإنتاج .

• إلغاء الحظر على صادرات وواردات القطاع الخاص .

ثانياً- برامج المعونة الأمريكية التي بلغت حوالي ٣ مليارات جنيه في العقد الأخير

ثالثاً: وضع استراتيجية التصنيعات - في المجال الزراعي - بإشراف البنك الدولي .

رابعاً: حسيوية المشروع الثلاثي : الأمريكي / الإسرائيلي / المصري ، في الزراعة .

بتنظيم مشترك بين كل من : وزارة الزراعة المصرية و البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ووكالة التنمية الدولية الأمريكية.. عقد في القاهرة في المدة من ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٩٥ ، مؤتمر للسياسات الزراعية ، تحت شعار : حصاد ثمانية أعوام من سياسات الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري .

ولقد تطابقت وتكاملت - في هذا المؤتمر - رؤى عملي الجهات الثلاث المنظمة للمؤتمر ، وهم السادة : د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي ؛ د. حسن خضهر رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي . جون لويس مدير مكتب الزراعة والأمن الغذائي بمهشة التنمية الدولية الأمريكية براشنطن

- بالإضافة إلى السيد/ أد موند هيل - القائم بأعمال السفير الأمريكي بالقاهرة ويمكن تلخيص هذه الرؤية المشتركة ، فيما يلي :

التحاج المبرر للسياسة الزراعية المبررة في الثمانين سنوات الأخيرة ، حيث يشمل حصادها في الاجهزات التالية :

١- زيادة الإنتاج الزراعي في كافة المحاصيل .

٢- ارتفاع دخل المزارعين وتحسين مستوى الفلاحين .

٣- اتساع الرقعة الزراعية باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الجديدة .

وأن هذه النتائج الرائعة ترجع إلى الاعتبارات التالية :



د. يوسف والي.. في مجلس الشعب

وإذا كان د. والي كان حريصاً - بهذه الكلمة الاحتشامية - على أن يلمتنا على مستقبل الزراعة المصرية والفلاحين المصريين في المرحلة المقبلة ، فإن السيد / ادمون هيل - نائب رئيس البعثة الأمريكية في مصر - كان أكثر حرصاً على أن يدخل إلى قلبنا المزيد من الاطمئنان على ضمان ازدهار هذا المستقبل ، طالما كانت قيادته في يد د. والي .

لقد ذكر سيادته - أمام المؤتمر - أنه حينما كان مع الدكتور والي في انتظار مقابلة السيد / آل جود - نائب الرئيس الأمريكي - عند زيارته الأخيرة للقاهرة ، طرح بعض مسئولي السفارة الأمريكية في القاهرة بعض المقررات و " المحاسبات السياسية " التي تعمق الإصلاح الاقتصادي في مصر ، بما دفع أحد موظفي البيت الأبيض - المرواج آنذاك - إلى أن يصرح " إذن الأمر مستحيل " ، ولكن السيد / هيل طمأنه - كما طمأن المؤتمر وطمأننا كنا - مؤكداً له أن " الأمر ليس كذلك ، فنحن نحرص أن الإصلاح يمكن لأن الدكتور يوسف والي قد نجح في تحقيقه في القطاع الزراعي . فقد كان الدكتور والي في طليعة الإصلاحيين الحكوميين عندما تحدث عن تحرير الزراعة في الوقت الذي كان فيه التحكم والتدخل هو السياسة الرسمية ، ومنذ بداية الستينيات قام هو ومعاونوه - بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية وغيرها من الجهات المانحة - ببذل جهود مخصصة لإصلاح السياسات الزراعية، وقد نجحوا في ذلك " !!

ولاشك أن هذا المؤتمر - من خلال القوى المنظمة له أو توجهاته وتوصياته - يمثل ظاهرة شديدة الأهمية والخطورة.

فهو لا يؤكد فقط الإصرار على السياسة الحكومية في المجال الزراعي ، ولكن أيضاً التخطيط - بالتعاون مع الزملاء الأمريكيين والاسرائيليين - وفقاً لتعمير د. والي - لتحقيق هذه السياسات في المرحلة المقبلة ، أيها كانت آثارها على الزراعة المصرية بكل ما يعتبه ذلك من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية.

فازراعة في مصر .. هي ما يقرب من نصف المصريين ، وحوالي ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة ، وينساعة محصولية سنوية

تقرب من ١٣ مليون فدان ، كفيلة مع سياسة صحيحة بتوفير الجانب الأكبر من غذاء المصريين ، وسلايين الألفنة التي تتوافر إمكانات استزراعها - إن توافرت النوايا الحقيقية - قادرة على انتقاذا من مخاطر استبعاد احتياجاتنا الأساسية ، بالإضافة إلى أنها تعنى ٦٠٪ من الدخل الصناعي الناتج من الصناعات القائمة على الزراعة والمرتبطة بها. ومن هنا لمثل هذا المؤتمر - أيها كان حجم اختلافا مع مستهدفاته أو نتائجها - لابد أن يعطى منا - ومن كل من يعنيه مستقبل مصر - بالمزيد من الرصد والاهتمام والتقييم ..

وحتى لا يتسرع ماطرعه المؤتمر من قضايا خطيرة ، فنسترح في هذا المقال رؤيتنا لإحدى القضايا الرئيسية التي آثارها ، وهي تأثير مابعض سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير الزراعة على الانتاج الزراعي وحياة الفلاحين . على أن نفتح - في الأعداد القادمة - ملفات القضايا الهامة التالية:

• استصلاح الأراضي ومدى جدته.

• المعونات الأمريكية وتأثيرها على الزراعة في مصر.

• الاختراق الإسرائيلي للسياسة الزراعية المصرية.

نصل في النهاية إلى محاولة تقديم رؤية

للسألة الفلاحية في مصر تستهدف - في آن واحد - المصالح الوطنية والإنتاج الزراعي وحقوق الفلاحين . أيلين أن يكون ذلك محلاً لحوار جاد وتوافقي موضوعي بين كل القوى الوطنية والتقدمية والفلاحية في مصر.

### لحر الانتاج الزراعي

### وروحا الفلاحين

### في ظل المحخصة ا

إذا كانت المعايير الأساسية الثلاثة لقيام الزراعة هي الفلاح والأرض والمياه .. فهناك ثلاثة معايير أخرى لا يمكن بدونها مكتملة أن ينمو ويتطور - أو حتى يستمر أصلاً - الانتاج الزراعي ، وهي:

• **الضمانات** وتوفر مستزمات الإنتاج للفلاحين.

• **تحويل** الزراعة وتقديم القروض المالية اللازمة للمزارعين.

• **العلاقة** القويمة بين ملاك الأرض ومستأجريها العاملين بها .

وإذا كان مؤثر السياسات الزراعية قد توصل إلى نتيجة أكدها وأشد بها ، وهي تطور الإنتاج الزراعي وارتفاع دخل الفلاحين في السنوات الأخيرة من خلال سياسة المحخصة وتحرير الزراعة ، فليس من السادة منطوقه وموجهوه أن نناقش معهم صحة هذه النتيجة من خلال هذه المعايير الثلاثة .

## أولاً : التعاون الزراعي :

اعتبر الدستور المصري الحركة التعاونية إحدى الركائز الأساسية - اجتماعياً واقتصادياً - للبلاد ونص في صلب المادتين ٢٩ ، ٣١ على ضرورة حماية الدولة للتعاون - ملكية ومتشعبة - وخص بالاهتمام الجمعيات التعاونية الزراعية التي نص في المادة ٢٨ منه على ضرورة دعم الدولة لها وفق الأسس العلمية الحديثة.

وكانت الحركة التعاونية الزراعية حتى منتصف السبعينيات تشكل ٥٠٤٩ جمعية على مختلف مستويات النشأة التعاونية ، تضم في عضويتها ٧ مليون ، ٨٣ ألف فلاح ، وتؤدي دورها تجاه المزارعين بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج المدعومة بما يكفلهم من القيام بمهام الإنتاجية.

١- وبعد التحرير وبالمصلحة ١٢ تم رفع الدعم من مستلزمات الإنتاج الزراعي وتركت لاستغلال القطاع الخاص وصافيا السوق السوداء ، مما أدى إلى زيادة أسعارها بنسب جنونية - وخاصة في السنوات الست سنوات الأخيرة التي احتقن واحتفل بها المؤتمرون .

• الأسعار زادت بنسبة تتراوح بين ٥٠٠ % ، ٨٠٠ % .  
• المبيعات ارتفعت أسعارها بمعدل نسبة ٦٠٠ % .  
• التقاوى والعلف زادت بمعدل نسبة ٥٠٠ % .  
• أجرة الري بالماكينات ارتفعت إلى أكثر من ٩٥٠ % نتيجة ارتفاع سعر الكيروسين .

٢- محاولة تصفية البور التعاوني في المجتمع بالكامل . ولعل ذلك يتضح بجلالة من المذكرة المقدمة من القطاع التعاوني إلى وزارة الزراعة ورئاسة مجلس الوزراء بشأن خطة هذا القطاع لعام ١٩٩٥/٩٤ والتي نصت على " أن الحكومة لم تتخذ أي مطلب للقطاع التعاوني بالنسبة لخطة ١٩٩٤/٩٣ مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ماضئته تلك الخطة "

٣- بعد عودة " الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - بعد أن كان الرئيس السادات قد قام بحله تحت دعاوى متهافة - ذلك وتبذل أشد الضغوط من أجل تفريقه من أي مضمون حقيقي ومن أي دور فاعل للزراعة والفلاحين ، وصلت إلى حد عدم تمكنه من تقديم مشروع قانون جديد للتعاون الزراعي - قادر على حماية الزراعة والتعاون

والفلاحين من مخاطر سياسات هذه المرحلة - تحت دعوى إصدار قانون موحد للتعاون ينظم كل قسور المخطئة ، بالمخالفة للاستقرار وللواقع الاجتماعي .

وكان من الطبيعي أن يصارح رئيسه - السيد محمد إدريس - جماهير التعاونيين والفلاحين بالناخ الذي من المفروض من خلاله أن يقدم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بأداء مهامه وأن يعلن في صحيفة التعاون في ٩٥/٤/٤ إن كل أغراض الاتحاد الزراعي التي نص عليها القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، هلامية وغهر صعدة ولي أننا اعتمدنا عليه لكننا جلسنا في الاتحاد لنظم خدودنا ولم يكن ينظر أكثر من ذلك من قانون ولد في الضمانات مع مولد القوانين التي عبرت في تاريخ التشريع المصري بالقوانين سهلة السمعة وفي أعقاب منهجة الحركة التعاونية .

ثانياً : التمويل ، والإئتمان الزراعي

استفاد الفلاح المصري - واستفاد بالتالي الإنتاج الزراعي - من التيسيرات الائتمانية التي استمرت منذ بدايات الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات ، والتي يتحمل أهمها فيما يلي :

• تقديم القروض المالية للمزارع بضمان المصول وليس بضمان الأرض .  
• سهولة استلام الفلاح لها من الجمعية الزراعية بقرضه وليس من البنك هاشرة .  
• لم تتجاوز فوائد هذه القروض - طوال هذه المرحلة - ٩ % ، وأصبحت بعد عام ١٩٩١ مجرد فوائد وزعة .

... وبعد التحرير وبالمصلحة ١٢ لم يكتف المسئولون عن السياسة الزراعية ، بالاتكاسة التي أحدثتها صدور القوانين ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - المنشئ لما يسمى ببنوك القرض - في مجال الإئتمان الزراعي ، سواء بمعدرة أغلب القروض بضمان الأرض ، وبغلب القروض الاستهلاكية - حقيقية كانت أو وهمية - على القروض الزراعية ، ويرفع الفوائد المقرري حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠ % وبالحسابات الربوية المركبة . لم يكتفوا بكل ذلك ، بل وقاصوا - خلال السنوات الأخيرة التي احتقن واحتفل بها

المؤتمرون - بالاجراءات التالية :

١- تحرير سعر الفائدة على القروض - يختلف أبعادها - من بنك التنمية والإئتمان الزراعي .

٢- تخلي بترك التعميم والإئتمان عن الضمان في كافة أنشطة الاستعمار الزراعي وتركها للقطاع الخاص .

٣- التوسع في الاقتراض من البنوك الأجنبية بما أوصل مديونته إلى أكثر من نصف مليار جنيه

٤- تهديد من تبقى من الضمانين معه من المزارعين - وخاصة صغارهم - بالسجن والحجز على أراضيهم للإسراع بسداد مديونياتهم .

وقد أدى كل ذلك إلى تدهور الوضع المالي لبنك التنمية والإئتمان ، والأخطر من ذلك تدهور سياسة الإئتمان الزراعي بكل مايعنيه ذلك من معاناة للفلاحين ومن تدهور للزراعة المصرية .

والأكبر خطورة هو إعاقة ورفض أي محاولات جادة للتعرض بالإئتمان الزراعي وإنقاذ الزراعة المصرية .

• "المشروع المقدم من حزب الشعب بتحويل بنك التنمية والإئتمان إلى بنك تعاوني مازال يتعثر وليس هناك من يراود تشر بالخط به .

• والمحاولة الجادة - من جانب الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - لإنشاء بنك للتعاون من مخدرات التعاونيين ووفقا لقانون التعاون ، ثم ضربها - من خلال الاتحاد العام التعاوني - بتقديم مشروع بديل لإنشاء بنك تعاوني عام في نفس الوقت الذي يوجد فيه بنك خاص لكل فرع من فروع التعاون ماعدا الزراعة .

وكانت النتيجة المستهدفة - والمعروفة مسبقا - هي رفض الحكومة لمشروع الاتحاد الزراعي .

ثالثا : العلاقة الإيجارية يتضح من الأرقام التالية ، مدى خطورة قضية العلاقة الإيجارية والأثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من توازنها أو اختلالها .  
• المساحات المؤجرة بالنقد تبلغ ١٩٧٩/١٣٦٠ فدان ، تمثل حوالي ٢٤ % من إجمالي المساحة المنزوعة ، بخلاف مساحات الإيجار بالمزارعة .

• عدد عقود الإيجار ١٩٨٨/٧٣٣ عقدا .

• عدد المستأجرين - تقديرا ومزارعة -



يبلغ ١٩٩٧ و١٩٩٨ مستأجر. وقد حظيت هذه المصلحة - من خلال قانون الإصلاح الزراعي - بتقدير كبير من التوازن الذي ساعد على الاستقرار النسبي في القرية المصرية بماله من آثار إيجابية على حياة الفلاحين ، وعلى الإنتاج الزراعي .

... وبعد التحرير والمصلحة ١١ في الوقت الذي كان من المقيد فيه موضوعيا إعادة النظر في هذه المصلحة . كما يكتفل التوازن بين أطرافها الثلاثة - حقوق المستأجرين ومصالح الملاك وفائدة الإنتاج الزراعي - أسر المسئولين عن السياسات الزراعية على إصدار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ - أي خلال السنوات التي احتقن واحتفل بها المؤتمر - والذي لم يكتف برفع القيمة الإيجابية - دفعة واحدة - بنسبة أكبر من ٣٠٪ ، بل وأباح للمالك - بإرادته المفردة وبصورة القانونيين ويدين أي إخلال من جانب المستأجر بالالتزامات العقيدية أو القانونية - أن يفرط المستأجر من الأرض ، بكل مايعنيه ذلك ويؤدي إليه ليس من إهدار قطيع لمصالح وحياة الملايين من المستأجرين وأسرم الذين لا يمكن أي عمل ولا يحصلون على أي دخل سوى من عملهم الزراعي ، ولكن أيضا لصغار الملاك والإنتاج الزراعي وبالتالي للاقتصاد القومي .

المصلحة العامة لسنوات التحرير والمصلحة :  
١- الانخفاض العام في الناتج الزراعي ، لرفقا للأرقام المتوافرة عن العام الزراعي ١٩٩٢/٩٣ يتبين ذلك بالنسبة لبعض المحاصيل الرئيسية :

\* القطن : انخفض من مليون ٢٢٩ ألف قنطار إلى ٨١٣ ألف قنطار ( وسيعوارى انخفاضه لعدم توازن السعر مع التكاليف ولسوء البذور )

\* قصب السكر : وصلت التهمة بين إنتاج السكر والاستهلاك الاستهلاكي إلى أكثر من ٧٥٠ ألف طن .

\* القمح : انخفض من ٤٠٥ ألف طن ، إلى ٣٩٣ ألف طن .

٢- بعض المحاصيل التي ارتفع إنتاجها نسبيا عام ١٩٩٤/٩٣ من المنتظر انخفاضه هذا العام . كما يلي :

\* الأرز : سينخفض إنتاجه بنسبة



محمد الشفيق

كبيرة ليس فقط بسبب مشاكل الزراعة بالنسبة للمعقبات المالية ، ولكن لسيطرة ماها السوق على تسويق وتصدير .

\* التمتع : مع الارتفاع النسبي المحدود - وفقا للواقع الحقيقي وليس الأرقام الإعلامية - نتيجة الحملة القومية التي قادها د. محمود شريف ، إلا أنه سيستمر لانخفاض الارتفاع الكبير في التكاليف والزيادة الطفيفة في السعر ( خمسة جنيهات ) .

٣- سيطرة السوق السوداء والمالية الاقتصادية على مقدرات العملية الزراعية : بدأ من مستلزمات الإنتاج حتى التصدير والاستيراد مروراً بالتحكم في السوق الداخلي ، ولعل أزمة محصول الأرز والسكر - بالنسبة للمستهلك المحلي - تؤكد هذا الواقع .

٤- تدهور الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين - وليس صغارهم فقط - ووصول نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في الريف - وفقا للإحصاءات الرسمية المحلية والدولية - إلى حوالي ٤٥٪ ، وارتفاع عبء المالكين في ريف مصر إلى أكثر من ٢ مليون مواطن بكل مايعنيه ذلك ومايشهه من مخاطر على كافة المستويات .

٥- الانخفاض المتوالي لمعدلات الاستثمار في القطاع الزراعي . فبعد أن كانت نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي تقل عن ٢٢٪ من جملة الاستثمارات القومية في الفترة من ٦٠ - ١٩٩٥ وصلت خلال الحطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ - وفق ماورد بتقرير مجلس الشورى عام ١٩٩٢ -

إلى ٩٨ من جملة هذه الاستثمارات . .. يوافقون على " تحرير الزراعة ، ولكن .. " \* إنني أنضم إلى آراء الفلاحين في رفض غياب الدولة في الزراعة وترك الفلاح وحده يلث وراء آليات سوق غير مضمونة وغير مأمونة

د. محمد عبد اللاه \* إن ارتفاع سعر السكر بهذه الصورة لا يتفق مع الاقتصاد الحر ، ولكنه تعبير عن حالة احتكار .

د. أحمد جويلى \* إن القبول بالتعاونيات كأفضل صور التنظيم الشعبي - غير الشكوى - للزراعة المصرية ، يتطلب تبني الدولة لسياسات واضحة المعالم تجاه هذه التعاونيات بما يسهم في فاعلية دورها في تنظيم الزراعة المصرية .

مجلس الشورى \* أصبح من الضروري وضع نظام لحماية الفلاحين من الأخطار التي تواجههم بعد إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتحرير الإيجارات الزراعية .

صفحة " مصر الحاضرة " بجمهورية الأوامر

وإذا كانت هذه هي بعض فقرات من رأي جادة لعدد من المسئولين التنفيذيين والسياسيين والبرلمانيين ، رغم تأييدهم العام لسياسة " التحرير الزراعي " ، وإذا كان مؤتمر السياسات الزراعية قد رأى - بخلاف ذلك - أنه ليس بالإمكان أعظم مما كان - وفق سياسات المصلحة والتحرير - للزراعة وللزلازل ، فإن الفلاح المصري ، مثلاً في عم عهد الفلاح اسماعيل " الفلاح الصاعدي المضمحل وعرض اتحاد الفلاحين والذي تجاوز عمره السبعين عاماً ، له وجهة الخاصة في الموضوع ..

" أنا مالبش مسالحي بكلامكم ده . أنا راجل مالك لنص فدان ومستأجر فدان . فخلوا الجمعية التعاونية توفر لي التقاوى والكيباوى بسعر متهاود والسلف بقايدة محقولة ، وتسلم مني المحصول بضمن يغطي تعمي أنا وولادي ويكتفينا من المعيشة طول السنة ، واضمنوا إني مانطروش من الأرض طول ما بادع الإيجار .

بعد كده .. سموها خصخصة ولا تحرير ولا زي ماأنتم عايزين ، ماينهتنيش "١١ ماباوى السادة النطشون والموجهون لمؤتمر السياسات الزراعية في رفقة عم" عهد الفلاح "١٢ .

# نهاية عصر الدفعة في النقابات المهنية

## مصالح نقابات

نقائهم ( كنت قد تناقشت معهم ) وقرروا عاجزين في آخر اجتماع للجمعية العمومية للنقابة ، كان من بين جدول أعماله مناقشة موارد النقابة ، وقلقوا عاجزين عن طرح وجهة نظرهم وسط التصيار الهادر المطالب بزيادة المراتب بصرف النظر عن الكيفية ومشروعيتها . وقد أوصت الجمعية بتعديل القانون بما يتيح فرض دمغات " لأنه لو لم يصدر في ظل كون التقييد د . طلمي ثم هو رئيس لجنة الحطة والموازنة بالبرلمان فلن يصدر بعد ذلك على كافة أوراق التعامل التجاري لصالح النقابة وقد صدر القانون بالفعل وحرك صدوره أجواء غريبة في بعض النقابات المتحوصة ، المحرومة من مثل هذه الدمغات ، وراحت كل نقابة منها تسمى لأن تحصل على تقييد يكون ( عضنة جامدة ) في الدولة ، ليعدل قانونها في هذا الاتجاه .

وانتقلت العدوى إلى اتحاد العمال نفسه فأعد مشروعاً لتحصيل دمغات على كافة التعاملات الحكومية والمحلية لصالح الاتحاد والنقابات العامة ( فقط ) لكن المشروع لم ير النور أساساً لتدهور قيمة الاتحاد في البلد وليس نتيجة للرعي بأهمية أن تكون النقابات العمالية منتجة لقيم العدد والتكافؤ ، التي تتعارض معها مثل هذه الإجراءات ، حيث تميز مواطناً عن آخر بلا مقتضى حقيقي ، وبأهمية أن تقدم النقابات العمالية دوراً في كيفية انتزاع الحقوق في إطارها السلم . كالضغط لزيادة الأجور والمزايا وتحسين الخدمات التي تقدمها جهات العمل في الواقع

موضوع " الموقف السوسية في دواوين الحكومة " وهو دراسة للصحر ، عن أوضاع التمايز بين العمال في الدولة المصرية ، إلى قضية دمغات النقابات ( ومثلها طوابيع الشرطة )! وما يحوطها من شركه بعدم الدستورية مع إشارة إلى أن هذه السياسة ، هي معصلة لسياسة تأمين استقلالية النقابات المصرية يمنحها جزءاً من سلطة الدولة يتمثل في جباية " ضرائب خاصة " لصالح أعضائها مقابل ضمان ولا النقابات للحكومة . وقد أشرت في هذا الموضوع إلى أنه حتى الأعضاء الليبراليين واليساريين في نقابة التجاريين ، الذين يؤمنون بعدم عدالة فرض دمغات لصالح

أصدرت المحكمة الدستورية العليا ، في جلستها العلنية المنعقدة يوم السبت ١٩٩٥/٤/٨ ، حكماً خطيراً ، يقضي بعدم دستورية ماورد في قانون نقابة المعلمين ، بشأن فرض دفعة قدرها قرش صاع واحد عن كل برميل يترول ، لصالح النقابة ، نشر الحكم كخبر مقتضب في الصحف اليومية ، ويعد ساد صمت تام ، صمت بلغ من الكثافة حد أن أحد القانونيين ذوي الصلة بإحدى الهيئات العلمية ، والنقابة في نفس الوقت ، استعملني بكل غلغلة وثمين ألا أتى إلى سيرة هذا الحكم ، وألا أفتتح القضية ، لأن تداعياتها من الخطورة يمكن . المهم أنني حصلت على المحضيات يوم ١٨ ، وعلمت أنها ستشر في الجريدة الرسمية يوم ١٩ أبريل . وقلت لعل النشر يحفز شهية أولى الأمر لفتح النقاش حول مستقبل العمل في النقابات المهنية والمستقبل التصولي للنقابات ، بدلا من الصمت ، سادمت كل نقابة قد فحبت شهنية أعضائها لخدمات بعضها ، لم يكن يتصور في ظل عمل نقابي سليم أن تتطلب منها أصلاً ، ومادامت كل نقابة قد شكلت لجنة لتنمية الماراد ، أصبحت توصياتها الباتمة ( أي اللجان تلك ) إما تعديل قانون النقابة لوسمح بفرض دمغات جديدة لصالح أعضائها ، أو تعديل القانون لزيادة فئات الدمغات المفروضة .

## أول الأعداد

ومن المصادقات القريية ، أن تشير اليساري في أول أعدادها ، ومحمدنيا في

والضغط لتحسين الأداء الدولي ذاته في مجالات الخدمات الاجتماعية وإعلاء قيمة العمل ، لا م يتوقف المشروع لهذه الأسباب وإنما لأحد لم يجد " العضمة الجاسدة " التي ترفعها .

وحتى لو تم إقرار هذا المشروع ، لشغل اتحاد العمال إلى حد ما . فإن بوسع المرء أن يقول إنه من سابع المستحيلات أن تسمح الدولة في مصر بقيام اتحاد لعمال الفلاحة والزراعة ، وتخوله أيضا ذات الحق فرض تعريفة مثلا على كل كيلبر خضار أو فاكهة أو عبوة حبوب أو مشابهة . مع الإشارة إلى أن الدولة في مصر تصاصح حيايا عليية كهيئة لياتها تعلم أن عائلتها الأساسي يمدو إلى البيروقراطية النقابية - باستثناءات - لا إلى جميع أعضاء النقابة ، لكن - سرحي وإغالب كذلك - فلا أنصو أن يتم تنظيم كل فئات الشعب المصرية العاملة ، وأن يسمح لها بحق كذلك ( حتى يكون شرعيا مادام للجمعية ونفس الأسس ) .

وكانت المصادفة الثانية هي إشارة اليسار في عهده الأخير - عهده أول ابريل - إلى تلك القضية مرة أخرى ، في معرض موضوع عن نقابة المهندسين ، حيث أشير إلى أن الإعانة التي تقدمها الدولة للنقابة تبلغ ٩ آلاف جنيه وأن الدفوعات الهندسية التي تحصلها النقابة على منقجات الحديد والأستل وصل عائلتها إلى ٧٨ مليون جنيه ، بينما وصل عائد الدفوات على الأعمال التي تقوم بها النقابة بنفسها ، وهذه لامطن عليها إلى حوالي ١٣ مليون جنيه . وقلنا أن الحلل الرئيسي في النقابات المهنية كامن في أن الدولة تصورت أن لها الحق إلى الأبد في مصادرة استقلالية النقابات مادامت ترك لها فرصة ممارسة عمل من أعمال المصادرة ، وهو الحصول الخيرية لأعضائها ، ولم يكن يخطر في بال الحكومة أن يأتي تيسار سياسي وسيطر على النقابة ، في ظل هدف ثابت هو السعي إلى السلطة ، وليس مجرد السيطرة على نقابة . أي بصرف النظر عن التنازل الذي قمعه الدولة للموقع النقابي ، فهو معارض معارض .

### نقمة إلى الحكم

وإن جاء حكم المحكمة الدستورية وأصبحت الدفوعات التي تحصلها نقابات كالزراعيين والمهندسين والصجارين ونواب ضباط الشرطة ( مثلا طابع شرطة بجته على طلبات زيارة للمستقلين الذين يمانون الأثرين من ضباط الشرطة (١١) .

وربما أيضا شمل الأمر نقابة الصحفيين ( مدفة الإعلانات ) ونقابة الأطباء وغيرهما فلتست موهلا قانونيا ليسان أي من تلك الدفوعات يقع في موقع المدفة التي حكمت المحكمة الدستورية بطلانها . بيد أن الشئ الرئيسي في كل حال هو أن هذا المورد هو أهم موارد النقابات المهنية ، على الإطلاق وقد بينت قيمته في نقابة المهندسين ، وهاكم مثلا آخر في نقابة المعلمين : بلغت الدفوعات النقابية ٥٦٠ ألف جنيه عام ١٩٩٤ وهي اشتراكات كانت خروفت بقرار من الجمعية العمومية عام ١٩٩١ . وبلغت قيمة محصيلات الدفوعات القانونية ( وهي الدفوعات المقررة ) بمقتضى قانون النقابة على منتجات كميوية ( للصودا والسداد ٨٠٠ ألف جنيه . أي أن إجمالي محصيلات النقابة ١٣,٦ مليون جنيه ، بينما المصاحبات ١,٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٤ ، وكانت ٤٠٠ ألف جنيه فقط عام ١٩٨٨ ، ويصا مبلغ الدعم الذي تقدمه الدولة لنقابة عدد أعضائها ٤,٢ ألفا ٧٠ ألف جنيه (١١) .

هذا مع العلم بأن قيمة المعاش ٥٠ جنيه شهريا فقط ، وهي قيمة " أقل بكثير من قيمة معاشات نقابات أخرى كثيرة وهو ما يجعل الأعضاء يلمحون على زيادة قيمة المعاش " حسب تعبير النقابة ذاتها في أحد أوراقها . مما أن مفاوضات مدفة قرض على كل برميل يتحول وحدها والتي رفضت الشركات تنفيذه ، بلغت نهاية عام ١٩٩٤ نحو ٢٧ مليون جنيه وكانت التآخرات ١٣,٢ مليون جنيه حتى ١٩٨٨ ، وهو العام الذي أقيمت فيه النقابة الدعوى رقم ١٢٦١٤ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٩/٢٩ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( البائرة ١٥ مدني ) وهي الدعوى التي أقيمت ضد هيئة البترول وشركاتها ، وقد طعنت الأخيرة بعدم الدستورية ، وأرأأت المحكمة جدي في الدفع فأحالت القضية إلى المحكمة الدستورية وأصدرت الأخيرة حكما بعدم دستورية الفقرة (د) من البند (٤) من المادة ٢٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ . وهي الفقرة التي تنص بأن تشمل إيرادات النقابة مبلغ قرض عن كل برميل يتحول خام وأي من المنتجات البترولية الصنعة وعلى أساس أن يكون القرض ضمن عناصر التكلفة ، أي يتحمل المستهلك ، وأن تدفع الدولة لريمتا لمنتجاتها بل من سعر التكلفة .

### وقالت المحكمة

ورأت المحكمة الدستورية أن المدفة

المقررة هي ضريبة لا يجوز لها إلا أن تنقضا طبقا للدستور بما يحقق المصالح العامة . وقالت أيضا إنه يجوز للدولة أن تحول بعض مواردها إلى جهات تراها بعينها للنهوض بمستوياتها وتطوير نشاطها ، بشرطين : أن تكون الأغراض التي تقوم عليها هذه الجهة وفقا لقانون انشائها وثيقة الانصاف لمصالح المواطنين في مجسموعهم ، أولاها آثارها على قطاع عريض من بينهم ، مما يجعل دورها في الشئون التي تعنيهم حوريا . وثانيا أن يكون دعم هذه الجهة ماليا ، مظلوا لتحقيق أهدافها على أن يتم ذلك ، لا عن طريق الضريبة التي ترفضها السلطة التشريعية ابتداء لصالحا لتحويلها مباشرة غلتها ، بل من خلال رصد ما يكفيها بقانون الموازنة العامة وفقا للقراردات التي نص عليها الدستور وفي إطار الأسس الموضوعية التي يحدده مقدار حجم الدعم على ضوئها (١٢) .

هذا هو الأساس أن تقسيم الدولة من الخزانة العامة الدعم المناسب للنقابة لتقوم بدور هام أو يعني أوق - من وجهة نظر المحرر - للدور الذي كان يفترض أن تقوم به أصلا حيال العضو مثلما حيال أي مواطن ، كترقيم الرعاية الصحية مثلا .

والمهم أن المطلوب الآن ألا تنسرق في الصمت . أو الحزن ( وهو صميم على البهش والفعل والمرد بقدر السبب ) المطلوب أن تتحرك في اتجاه خلق عمل نقابي حر وتطوعي وعصري ومستند على قاعدة العمل على تحسين شروط وظروف العمل والتعاقد والأجور والاضمانات والمعايش ليل أي خدمات أخرى ، واستخدام وسائل العمل الديموقراطية المحكدة والمعروفة في العالم أجمع .

النقابة ليست سلطة . النقابة ليست إكراها ( عضوية بالغاية ) النقابة الحرة عمود هام في المجتمع المدني الحر الثري . الخدمات يمكن أن يؤدي الكثير منها جمعات .

من الصعيب أن تحتل المجتمع المدني منظمات المجتمع المدني مثل النقابات التي تقوم بأدوار شمولية تحول دون تعدد المنظمات التي يعمل أعضاها في إطارها . النقابات الشمولية التي تعمل كدولة وكحزب وكربع نقابة وجمعية وكأب ، ولا تترك الفرصة لمائة زهرة تنظيمية تنفتح .. وتضي على نفسها في النهاية . هذا هو الطريق .

صحيح أن الحكم لا ينطبق إلا على المعلمين . لكن الشمولية تقع على الجميع

# التهرب الضريبي مشكلة نظام

## "ضريبة مبانى" على سكان المقابر

### وشقة فى القاهرة ثمنها ٤٥ مليون جنيه!!

أحمد صالح أحمد

د. محمد الرؤف  
التهرب الضريبي



لا خلاف على أن ظاهرة التهرب الضريبي توجد فى كل دول العالم بلا استثناء ، المتقدمة منها والمتخلفة ، إلا أن أثرها بالغ الخطورة على الدول المتخلفة نظرا لمحدودية مواردها وضعف جهاز الدولة ، فضلا عن انتشار الفساد وسيطرة الشرائع الطبقية ، الأمر الذى يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة على نطاق أوسع وأقرب ، حيث لا توجد رغبة جدية فى مكافحة هذه الجريمة .

بل إن الدولة كثيرا ماتقوم بالاحتياز صراحة للمتهربين ، مثال ذلك ، ماينص عليه قانون ضريبة الأيثرلة رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٩ ( فى المادة الثالثة من مواد إصداره ) من أنه يتجاوز فى جميع الأحوال عما لم يسد من ضريبة التركات المفروضة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ "وهنى هذا النص أن أى عمل لم ينفق ضريبة التركات المستحقة عليه قبل ٢١ يوليو ١٩٨٩ يعتبر غير ملزم بسدادها أو بتعيين النص يتجاوز عما لم يسدده إلا ... والحق إن هذا التنازل غير الجدير عن حقوق المجتمع لا يملك أحد ، فضلا عن كونه مجافيا لروح العدالة ، إذ يعاقب الممول الشريف على التزامه ، ويمنح المكافأة بسخاء للمتهربين ، فيقوم بالتجاوز عما لم يسدده من ضرائب .

إن عدم الجدية فى مكافحة التهرب الضريبي من السمات المميزة للدول المتخلفة ، إذ تصطم مكافحة هذا التهرب بطبيعة المصالح المسيطرة ، وسلك الشريعة الحاكمة ، والتي تستصيت فى الدفاع عن مواقعها ، فتصدر من القوانين ما تحسى به نفسها ، ويتم اقتضاح أمرها ، فمثلا يقرر قانون

الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ( ١٩٨١م ) إن إحالة الجرائم الضريبية ( وأهمها بالطبع التهرب الضريبي ) إلى النيابة العامة لا تكون إلا بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه " ويصع هنا الحساو ، لماذا يتم تشييد سلطة النيابة العامة فى تحريكها لدعوى عامة تتعلق بجرائم محلة بالشرف ويؤدي انتشارها إلى إهدار أموال الدولة على نطاق واسع ؟ كما يجوز نفس القانون لوزير المالية أو من ينوبه ، الصلح مع الممول بعد رفع الدعوى العمومية وإلى أن يصدر حكم نهائى فيها وتنقضى الدعوى بإتمام هذا الصلح ، إن مشكل هذه التشريعات المانعة تقف وتبهيح التهرب الضريبي ، ولا يمكن ، فى وجودها محاكمة كبار المتهربين ، أصحاب الثروة والسلطة معا .

وهذا الأمر لا يمتثل لمسط بالقوانين الضريبية ، وإنما كذلك بجعل الأراض والقوانين السارية فى المجتمع ، لقانون سرية الحسابات بالبنوك يحى ما فيها التهرب الضريبي ، ومع وجوده لا يمكن مراقبة حسابات كبار المتهربين والتهرب عن مصادر أموالهم ومشروعيتها ، فقد استحدث هذا القانون إجراءات مخففة وطويلة للاطلاع على حسابات عملاء البنوك ، واستفادوا إلى هذا القانون يتم تهريب مئات الملايين من الدولارات إلى الخارج بعيدا عن أعين الجهاز الضريبي ، كما استطاع تجار المخدرات الاستفادة من هذه الثغرة وإضفاء المشروعية على أموالهم ، واعتصمت الجماعات

**الارهابية** ، في تعريف هارودا الماثلة  
على هذا القانون : " قناتى التلوث  
من الخارج ولا يمكن للدولة مراقبة هذه  
الحسابات .

أن سوء صياغة القوانين ( سواء كان  
مقصوداً أم غير مقصود ) ، ووجود العديد  
من الثغرات والأحكام الغامضة في  
التشريعات الضريبية يساعد على ازدياد  
التهرب الضريبى .

ويزيد من قسرس هذا التهرب تخلف  
الأجهزة القائمة على الحصر وتحصيل الضريبة  
، إذ أن انخفاض كثافة التحصيل يقابله زيادة  
في معدل التهرب . وعندما تفشل الإدارة  
الضريبية في كشف حيل مافيا التهرب  
ويتصادى أصحاب الملايين في استنباط الطرق  
للإلتال من الضريبة ، فإن المعب الضريبى  
يقع على المحرل الشريف ، ومع مرور  
الوقت تفرش الحكومة ضرائب جديدة  
، فتزيد أعباء من يدفع الضريبة من  
قبل ، بينما يربح الأثافيون بأموالهم  
ولا يظولهم سيف الضريبة .

د . عاطف ميهب

الساد واحتكار السلع



وما يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في  
الأسس التي يقوم عليها نظامنا الضريبى ،  
مازناه جميعاً من مظاهر البذخ الشديد والسفاهة  
غير المحدودة ، التي أصبحت تدل على شريحة  
بلاقتها تفكك ثروات بلا حدود ، وتعمل على  
استشراء حصى الاستهلاك في المجتمع  
ولا تسهم بأدنى قدر في التنمية ، ويهنا بنام  
مبآت الألف من المواطنين في المقابر ( ١ بل  
ويدفعون ضريبة مبانى على سكنهم فيها )  
وعلى الأرض المعادى في الخيام ، تذكر مجلة  
الأهرام الاقتصادية ( بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣ )  
أنه توجد عصابة في القاهرة تقع بين النيل  
وشارع الجزيرة أمام حديقة الحيوان يصل سعر  
الشقة فيها ٥٠٠.٠٠٠ رة أربعة  
وخمسين مليون جنيه ونصف للمليون  
جنيه ، فكيف أقلت هذه الفسورات من  
القانون الضريبى ؟ . أن عشرات الألف من  
أصحاب الملايين والمليارات التي ظهرت فجأة ،  
يلق المراطن المعادى أمامهم مكتوف اليدين  
حائراً ، ويتساءل : من يحصى هذه الفئة  
التي راحت ثرواتها تحدى الناس ؟  
وكيف تكسب أى حكرمة ثقة الشعب وهى  
تحصى حفنة من المقاصرين والأثافين الذين  
تتروك لديهم الملايين بلا جهد ولا عرق ولا  
إنتاج . لاريب أن رؤوس الفساد قد أصبحت  
كبيرة ، وأنها قد أبدت وحان قطافها .

أن هذه الثروات الفاحشة ، والتي تحدى  
قدرة جهازنا الضريبى على الاقتراب منها ،  
تزداد بانتشار الأنشطة الطبقية في المجتمع  
حتى التناح ، وهى أنشطة تتميز بسعياها إلى  
الربح السريع بكل الطرق ، مشروعة وغير  
مشروعة ، وقد نجح أصحابها في جمع أموال  
طائلة خلال مدة وجيزة ، عن طريق فرض  
العمولات وعمليات التهريب واحتكار منافذ  
التوزيع ، واستغلال النفوذ لدى المسئولين  
بالولة ، وفرض الاتاوات والمضاربات العقارية  
، والاشغال بالوساطة والسمرة وتهريب  
الآثار المصرية والتصب على التوراك واستيراد  
الأغذية الفاسدة . لقد أصبحت العناصر  
الطبقية جزءاً من نسج النظام  
الحاكم ، لذا فمن الطبيعي ألا  
يستطيع الجهاز الضريبى القائم  
الاقتراب من مصالحها . وعليه يتعين  
القول أن التهرب الضريبى أكبر من أن يكون  
مشكلة إدارة ضريبية ، ولذا يرتبط وجوده  
بطبيعة المصالح المسيطرة فعلى الرغم من  
وجود الضرائب المتصاعدة على الدخل ، إلا  
أنها تصب في معظمها مجرد حير على ورق  
حيث يتعلق الأمر بكبار الثروة والنفوذ ،

فهؤلاء ، بحكم سيطرتهم على النظام الحاكم  
وشغل مناصبه من الثقة إلى القاع لا يجدون  
مشقة في التهرب .

ومن المفارقات الغريبة ، والتي يلاحظها  
كثير من الدارسين ، أنه في مقابل طوفان من  
الإعانات الضريبية للدخول لشدة القراء ،  
يزداد حجم تهربها من الضريبة سنة بعد أخرى  
، وهذا التهرب يحظى الدولة إلى  
مزيد من قرض الضرائب غير المباشرة  
( كضرائب المغة والمبيعات ، ... ) ،  
وهى ضرائب تصيب كل الدخل بلا  
تمييز ، وبالتالي تعجه إلى أصحاب  
الدخل المنخفضة ، ومع الأغلبية ،  
على نحو لا يتناسب مع قدرتهم  
على التحملية . ومن المعلوم أن إمكانية  
التهرب تزيد مع ارتفاع المركز المالى للمرل ،  
وتحدث جاسعن مجتن عن قانون مزاده  
أن الفئات الاجتماعية التي يهددها القرة  
السياسية قبل إلى التهرب الضريبى " ، وهذه  
الفئات في الدول المتخلفة ، تفكك القوتين  
معاً . السياسية والمالية ، وبالتالي يمكنها  
الإللال من الضريبة ، خاصة وأن السلطات  
الضريبية لذلك الموارد الكلية يعقب كبار  
المتهربين ، وعلى العكس من ذلك الضرائب  
المفروضة على دخل العاملين بالحكومة أو القطاع العام يتم  
خصها من المنع ، أي قبل الحصر على الرب ، وبالتالي  
نمرا سبباً للتهرب منها ،

ويرتبط التهرب الضريبى  
بانتشار ما يعرف بالاقتصاد الخفى ( أو  
الموازى أو السرى ) في المجتمع .  
وهذا الاقتصاد لا يقتن بالضروة بكل ما هو  
فاسد أو غير مشروع ، ولذا يشمل كذلك  
المشروعات التي تزاول نشاطها بدون الحصول  
على تصريح ، فهى مشروعات غير مسجلة ،  
لا يمكن لسياسات الدولة الاقتصادية توجيهها  
أو التأثير فيها ، ويقدر البعض حجم  
الاقتصاد الخفى في مصر بأنه لا يقل  
عن نصف الناتج القومى ، ومن المروف  
أنه كلما زاد الاقتصاد الخفى كبر حجم التهرب  
الضريبى والعكس صحيح ، وخطورة هذه  
الظاهرة لا تتمسش في نقص الإيرادات  
الضريبية فحسب ، ولذا أيضاً إندار مبدأ  
تخصيص الموارد الاقتصادية ، حيث تفصول  
المشروعات والأنشطة من القطاع  
الخامخ للضريبة إلى القطاع المنهرب  
منها ، وتتعدد مكنات هذا الاقتصاد في  
مصر ومنها ، سرقات ورشوى الموظفين  
والعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال  
وأرباح تجارة المخدرات ، وأنشطة

الدعارة ، وجماعة الآثار وتهريبها ، وأنواع المضايقات المتصاعدة والصولات والمسمرة .. الخ ويعود ازدهار الاقتصاد الخفي في مصر إلى النظام الضريبي غير العادل وسوء توزيع الدخل القومي ، وتعد الأجهزة الرقابية الضخمة بفساد إداري شامل من إدارتي ضرائب الخزانة.

أن اتساع نطاق التهريب الضريبي في مصر يقف وراء فساد كبير تزكم رئاته الآثوف ، وتستطيع ضرب العديد من الأمثلة على هذا التحالف غير المقدس بين الفساد الإداري والتهريب فمثلاً نظام "الدورباك" التي تطبقه الجمارك ، يسمح باستيراد بعض الحاميات ومستلزمات الانتاج ، لتصنيعها في مصر وإعادة تصديرها ، ولأن هذا النظام نشأ لتشجيع الصناعات التصديرية فإنه يتم إعفاء خامات ومستلزمات انتاجها من الضرائب الجمركية وضريبة البيعات ، وقد قامت مافيا التهريب الضريبي بمساعدة كبار المستوردين بالتلاعب في إجراءات هذا النظام وتحقق أرباح طائلة ، وذلك عن طريق استيراد بعض السلع تحت نظام "الدورباك" وبالتالي التمتع بالاعتفاءات المذكورة ، وبدلاً من إعادة تصدير هذه السلع في صورة مصنوعات ، كما يفرض هذا النظام ، تم بيع تلك السلع في السوق المصرية مما تسبب في ضياع ملايين الجنيهات من الأموال العامة في صورة رسوم وضرائب ثم التهريب من سبداها . وقد ركزت عصابات التهريب في هذا المجال على السلع المخفورة استيرادها كالأقمشة الأجنبية ، وبدلاً من إعادة تصديرها في صورة ملابس جاهزة ، تم بيع هذه الأقمشة في الداخل عن طريق تواطؤ بعض مسئولو الجمارك ، وحققت هذه العصابات أرباحاً طائلة على حساب الخزنة العامة ، فمن يخافكم هؤلاء المفسدين ١٤.

وللتفصيح لأحوال السوق في مصر يوجد كميات كبيرة جداً ومستوردة من السلع المستوردة - وخاصة الأجهزة الكهربائية كالتيلفزيونات والفيديوها .. التي دخلت الحدود المصرية عن طريق التهريب ، ولم يسد أصحابها للدولة أي رسوم أو ضرائب ، ولا شك أن إغراق السوق بمثل هذه السلع فيه تدمير للصناعات المصرية المائلة ، فضلاً عن أنها غالباً ما تكون غير مطابقة للمواصفات فتعرض مستخدميها للخطر ( كالصناعات ) ، وللمد من هذه الظاهرة يجب تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية ، مع التطبيق الحازم لقرار حظر تداول السلع مجهولة المصدر ، ذلك التقرار الذي عارضت بشدة مافيا التهريب

إن ملكة الفساد في مصر تكبر يوماً بعد الآخر ، ولا يمكن أن تفصل بين الفساد والتهريب الضريبي ، فاتفق الحاكمين لجزء كبير من أموال الدولة على أغراضهم الشخصية وشهواتهم والسفك والتبذير في اتقان المال العام على مظاهر الحكم بغير مراعاة لصالح السواد الأعظم من الشعب ، وهم ذور الدخل المنخفض والمحدود ( متوسط دخل الفرد في مصر ٦٠٠ دولار سنوياً وهو أقل متوسط للدخل بين الدول العربية باستثناء السودان والصومال وموريتانيا ) ، واتسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، ووقع الدعم عن كافة السلع والخدمات الضرورية ، كل هذا يزيد من إحساس المواطن العادي بالظلم ، فيجبره على التهريب من الضرائب ، خاصة وأن الطبيعة بغيضتها الزائفة قد سمحت المناخ الاجتماعي وأفسدت قيمة العمل والإنتاج لصالح مبدأ " الربح السريع بأي وسيلة " فتتعدد أمثلة الفساد ، وتجنربنا الصنف الأمريكي من عضوة مجلس الشعب التي حصلت من شركة لوكهيد الأمريكية على مليون جنيه رشوة مقابل حصول الشركة على عقد توريد طائرات في مصر وتطاعنها الصنف البريطاني منذ أيام بغير القبض على عصابة دولية ( تتكون من مصريين وأجانب ) تحصل منذ أكثر من ٩ سنوات في تهريب وبيع آبنابا المصرية ، وأنها حصلت من أرباح تصدير هبات الملايين من الدولارات من هذه التجارة ..

إذن لا يمكن بأي حال ، التفكير في مكافحة التهريب الضريبي دون إعلان مسبق للحرب على الفساد . فالأسمت مغللاً سلمة استراتيجية عامة ، وقد احتكر تجارتها عدد صغير من التجار على مستوى الجمهورية ( عدد ٥٠ عا طاف عبيد عدهم ب ٣٩ تاجراً ) ، ومن وقت إلى آخر كانوا يقمصون بخرين الأسمت بترتفع ثمنه ، ويكسبون عشرات الملايين . هذا الاحتكار مقصور ومخطط له ، فشركات الأسمت ( في قطاع الأعمال العام ) تشتتر لم يبرد دخول الأسمت كوكيل أن يدفع تأميناً لا يقل عن مليون جنيهه ، فتتنصر المنافسة بين الكبار ، ويقوم هؤلاء برء الجميل إلى مستوى شركات الأسمت ( اكراميات ، وشاوي ، إتاوات .. الخ ) فهل تمكن الجهاز الضريبي من محاسبة أباطرة الأسمت عن الملايين التي ربحها ١٢ وينبغي القول أن مصلحة الضرائب

تتعامل مع حوالي ٤٠ مليون جمل ، ومن الواجب استبعاد صفار المورلين وحفظ ملقاتهم من أجل التفرغ لمحاسنة كبار المورلين حتى يمكن الكشف عن دخولهم التي أفلتت من الحضور الضريبة ، ونجى تشكك الصلحة من محصيل ملايين الجنيهات من المخفرات الضريبية والتي تقل قيمتها الشرائية بمرور الوقت ما يمثل إهداراً للمال العام .

وولفساً لبيساتات وزارة المالية ، قام العاملون بمصلحة الضرائب بقمص ٣ مليون ملف عام ١٩٩٣ مقابل مليون ملف عام ١٩٨٦ ، أي زيادة بنسبة ٣٠٠٪ ، كما تم إجراء ٩٧٠ ألف لجنة مقابل ٢٩٦ ألف لجنة عام ١٩٨٦ ، كما أنجزت لجان الطعن ١٣٦ ألف ملف خلال عام ١٩٩٣ مقابل ٤٥ ألف ملف عام ١٩٨٦ . وهذا يدل على حجم العمل الذي أنجزه هؤلاء العاملون في ضوء الامكانيات المتاحة لهم وطبيعة المحدود للسعر بها . والواقع أن مأموري الضرائب يتم أرواقهم بمعدلات لأداء العمل فوق كل طاقة ، ويعمل الزاهد منهم في مكتبته بالمصلحة وفي المنزل ليسكنه تقديم كيف في نهاية كل شهر بعد المئات التي أنجزها ، وإذا قلت عن العدد المحدد له حرم من اثابته التي تعادل مرتبه الفزلي مرتين . ونفوق ذلك ثلاثي يوماً بعد الأثر الخدمات الصحية التي كان يقدمها لهم صندوق الرعاية الاجتماعية بالمصلحة ، وينبغي معارضة ما يتم من تهجيم واضعاف للذور الذي يقوم به مأمور الضرائب ، فمن اللازم توفير مقومات الحياة الكريمة له ولأسرته حتى لايسهل اغراؤه فضيع حقوق الدولة ، أو يجده لبيحت عن عمل إضافي فلا يتفرغ لعمله ، كما يجب إضافة بعض الحصانة على العمل الفني للمأمور فكته من ملاحقة كبار المتهربين دون خشية أي تتكبل به من جانب مليونيرات هذا العصر أصحاب الثروة والسلطة والنفوذ .

نخلص ما سبق ، أن زيادة التهريب الضريبي في مصر لا تعتبر من مشكلات الإدارة الضريبية فحسب ، وإنما هي في الأساس ، مشكلة نظام اجتماعي واقتصادي . وإذا قلنا أن النظام الضريبي يحتاج إلى تطوير شامل حتى يكون عادلاً ، فإن هذا التطوير يتطلب تغييرات تقع فيسار وراء النظام الضريبي نفسه ، وذلك بتعديل أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ، لأن أي إصلاحات جزئية في هذا الصدد ، ستكون محدودة الفائدة.





# مظاهرات الخبز في اليمن

- تحالف المشايخ والعسكر والأصوليين..

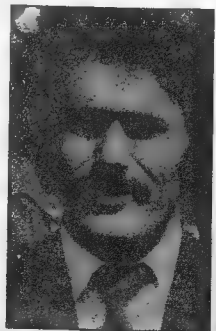
يواجه عاصفة

- السعودية والخليجيون يؤيدون

التحالف الثلاثي

نعت الزاهد

على عبد الله صالح



## مظاهر التوتر

ولم تكن باقي عناصر روضة المحصنة في حاجة لوسيط دولي لأن الحكومة اليمنية ألقت بحد الحرب ، قوانين الإسكان والأرض في المحافظات الجنوبية ، ومهدت التربة لعودة نفوذ السلاطين وأحيا القرى الاجتماعية القديمة كقاعدة اجتماعية بدلية للحزب الاشتراكي وأنصاره .

ومظاهرات الحزب ليست المظهر الوحيد لتوتر الأوضاع في اليمن ، على الأخص في محافظات الجنوب ، التي دمرت فيها الحرب شبكة المياه والكهرباء ، ولم تنقطع في " ثمار السلام " سوى إصلاح جزئي لبعض الأعطاب ، وإعلان عدن عاصمة شتوية للجمهورية وتشجير الميادين التي تحيط بقصر الرئيس .

فقبل ذلك جرت في عدن وأبين معارك عنيفة بعد اعتنا الميلشيات التكفيرية على أسيرة الأولياء ، ودور الشينما والنساء غير المحصيات في الشوارع والأسواق ، وطارد الأهلالي لفرار الميلشيات واشتكروا معهم في معارك بالأسلحة .

## معارك الحجاب

بعدما خرجت في عدن مظاهرات ، أثناء زيارة للرئيس على عبدالله صالح ، عندما جرت محاولة لقرض مناهج جديدة للتعليم - وضعا حزب الإصلاح - فضلا عن إجبار الطالبات والمدرسات في عدن على ارتداء الحجاب ، واستعجبت السلطات بسرعة وعاد نظام التعليم إلى سابق عهده قبل انتزاع حزب الإصلاح لوزارة التعليم في عملية توزيع الحصص بينه وبين المؤثر في أعقاب هزيمة الاشتراكي وخروجه من إئتلاف الحكم .

## خلال على الأوسمة

وحتى العلاقة بين المؤتمر والإصلاح لم تخل من توترات سواء أثناء توزيع التناشيد والأوسمة على " أبطال الحرب المجترة " ، حتى اعتذر بعض القادة العسكريين من الإصلاح على قبول أوسمة من درجات أدنى بعد أن بلغوا للحرب خطها الدعائي التكفيري ضد " كفار عدن " تحت شعار " الجهاد " ، وجمعا لقرهات الدافع " طلائع الفتح " من المساجد ، ودافعا عن دولة الوحدة ، رغم إنهم كانوا أشد أمدا ، الوحدة حتى قبل أيام من ساعة السفر ولعبوا دور الجهاد الكوادر الحزب الاشتراكي الذين اغتيل منهم ١٥٦ قبل اندلاع الحرب ، التي بدأت بتدمير اللواء الجنوبي الثالث المدرع في ٢٧ إبريل عام ٩٤ . ولم يعد الإعلام يبعث الآن نها احتجاجا على سالم البيض " ، نائب الرئيس ، في

اندلعت المظاهرات في اليمن بعد أن استعجبت الحكومة لمطالب البنك والصندوق وألقت دعم وغيب الحزب ( الفتح والديمقراطية ) ورفضت أسعار البنزين بنسبة ١٠٠٪ ، بكل ما تنطوي عليه هذه الزيادة في أسعار الطاقة على أسعار باقي السلع التي تنقل في الأسواق عبر وسائل النقل . والأسعار في اليمن كانت من الأصل منخفضة ، فبعض السلع ارتفعت أسعارها بعد الحرب ما بين ١٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ بينما وصل الريال تقوده في مواجهته الدولار حتى بلغت قيمة الدولار ١٤٧ ريال منذ أسابيع ، بينما لم تتجاوز ٥٦ ريال قبل الحرب ، وارتفع عجز الموازنة إلى ٦٠ مليار ريال يمني ، وبلغ الوضع الاقتصادي درجة من التدهور حتى أشارت تقارير معيade إلى أن بعض سكان المحافظات الجنوبية بدأوا يبحثون عن غذاء لهم في ستاديق القمامة .

رغم ذلك لم ترحم مؤسسات التمويل الدولي اليمن بل طالبت ، كشرط لتقديم القروض ، تلمية ثلثي القطاع المدني وتحقيق قيمة الريال والبقاء الدائم .



مضائق حقل التنقيب

مضائق حقل التنقيب

درجة مدير عموم .. إلى تمجيد رواتب آلان الكوادر العسكرية والدينية .. إلى تعرض بعض المحافظات لأكثر عملية نهب تشهدها في تاريخها شملت الأثاث والملابس والسيارات والمساكن.

ولا تفصل أزمة الحكم في اليمن بهذه الخطوط وحدها ، فاللدعاية التي استمرت لفترة بعد الحرب حول تحميل الانفصاليين وزر كل سلبيات الوضع في اليمن ، لم تعد تنطوي على أي جاذبية ، بعد هزيمة الانفصاليين في الحرب ، وإدانة قيادة الاشتراكي لقرار الحرب والانفصال وخروج الحزب من ائتلاف الحكم ، ولم يعد يروج المؤثر أن يهيض هيئته عبر عملية نقد الماضي وأن يهادي جراح " النسيم " بأخطاء الأس !

### تنازلات

وأكثر من ذلك فإن الهجوم الناجح الذي شنه المؤثر على قيادات الاشتراكي التي ارتبطت بمشاريع الخليج قد يهدد أثره بعد تجديد اتفاق الطائف الذي أبرم عام ٢٤ بين الإسام يحيى والمملك عبدالعزيز والتي استمرت فيه السعودية في السيطرة على الأراضي اليمنية في جيزان وجهران

حصة الجنوب في كل شيء ، من المناصب السيادة في الوزارة ( نائب الرئيس ورئيس الحكومة ونائب الدفاع ) إلى انخفاض المقاطب الزرارية من ١٠ وزراء جنوبيين إلى ست فقط .. إلى تخفيض وكلاء الوزارة في عدن إلى

على سالم البيض



محافظة عدن بشبب تدور الأوضاع الأمنية في صنعاء ، بل احتجاج الشبب " عبدالله بن حسين الأحمر " ورئيس مجلس النواب وشبب مشايخ قبائل حاشد ، في جولة أوروبية تستغرق شهورا يختتمها بزيارة للسعودية يستعيد فيها حصة مشايخ القبائل من صندوق الزكاة ، حتى اصطفوا جميعا لاستقباله على سلم الطائرة ، رغم تهم الرئيس

### تربص

ولا يعني ذلك أن التحالف بين المؤثر والإصلاح يسمى لوراة دور الاشتراكي وحصة في الحكم ، والاستثمار لنفسه بنصيب الأسد ، وتحميل المؤثر أعباء الأزمة الراحة متفردا ، وقطف ثمره السلطة كاملة عندما تصبح الظروف مواتية .

وقد سمعت من قيادات في حزب المؤثر زارت القاهرة مؤخرًا تعبير " قفلت يوم قفل القصر الأبيض " في وصف حال المؤثر بعدد هزيمة الاشتراكي ، الذي كان يلعب دور " ومالة الهوا " بين المؤثر والإصلاح.

### رواية الميزان

ورقنا لروايات مصادر عليمة فإن بعض حكما اليمن تصحروا الرئيس بإتاحة فرصة أوسع لنشاط الاشتراكي ، موازنة اثر الإصلاح ولكن رغبة الرئيس في " اشتراكي " هزيل ، مكسور الجناح ، منقسم على نفسه كغلا وأجته ورتبارات لم تتع لتعاصر هذه المعادلة أن تخسر ، غير ما ظفر به الاشتراكي لنفسه. وعلى المصوم فإن قيادة الاشتراكي في الداخل والتي أدانت محاولات الحاق " موج " ( جهه المعارضه في الخارج ) بالمشاريع الرجعية لدول الخليج ، لازالت طرفا في معادلة اليمن ، على الأخص في المحافظات الجنوبية التي يقع فيها الارتداد من كل المكاسب الاجتماعية للشعب في السكن والتعليم والصحة والأرض والخبز ،

ورغم عتفان حملات الدعاية ضد الاشتراكي إلا أن تحالف المؤثر والإصلاح لم يقدم بديلا عن عيوب الاشتراكي فيما يتعلق بالتمديد والديمقراطية ، ولم يحافظ على ما حققه الاشتراكي من مكاسب اجتماعية حتى تحولت نازر " الاشتراكي " في عيون قطاع كبير من أهالي الجنوب أرحم من جنات أطراف الائتلاف الجديد .

### اضطهاد مناطق

وربما يضاعف من هذه المازة انخفاض

وعصير ، ثم استولت بعد ذلك على جزيرة صيدى ونهامة فضلا عن مناطق الوديعة والشبرور ، وهي وإن كانت مناطق جنوبية ، إلا أنها دخلت مفاوضات ترسيم الحدود بعد إعلان دولة الوحدة .

وقد جددت الحكومة اليمنية اتفاق الطائف الذي يعتبره معظم اليمنيين نوعا من القصب والعدوان السعودي للأراضي اليمنية حتى إن اليمنيين اغتالوا كل المسؤولين الذين جددوا هذا الاتفاق عامي ٥٤ و١٩٧٤ .

ورغم هذا كان يخفف من آثار هذا الاتفاق المعاملة التمييزية - المتبادلة - التي كان يتمتع بها المواطن اليمني في السعودية ، من حيث حرية التنقل والتملك والإعفاء من شرط الكفيل وإمكانية الحصول على الجنسية السعودية .

وبعد حرب الخليج ، وتأهب الرئيس اليمني للرئيس العراقي في عملية غزو الكويت في أغسطس ٩٠ ثم انهيار هذه المعاملة التمييزية وطرد مئات الآلاف من

اليمنيين خارج الأراضي السعودية وحرمانهم من حق التملك ، ورغم تجديد اتفاق الطائف ، لا يتوقع المراقبون ، أن يستعيد اليمنيون نفس المزايا السابقة ، بسبب الخط الانكماشى في توجهات السياسة الاقتصادية للسعودية .

### كسر العزلة

وإذا كان الشيخ الأحمر صاحب الصلات الوثيقة بالسعودية ، قد شغل من أجل تجديد اتفاق الطائف ، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن أقل عزما عن إصلاح علاقته بالسعودية لأكثر من سبب فبينما يواجه نظامه أزمة في الداخل لا يمكن أن يعيش في عزلة عن وسطه الإقليمي ، والسعودية هي المفتاح للخليج ، والسعودية هي المصير لجنبة ( موج ) ، وصاحبة نفوذ لدى قبائل عديدة في الشمال ، كما أن أسواق السعودية بما تفرقه من فرص عمل ، ولو أقل ، قد تلعب دورا في تخفيف حدة الأزمة في اليمن .

باختصار فإن رهان الرئيس على

السعودية لم يكن مصدره القوي الضاغطة الأخرى ( موج والإصلاح ) فقط ، بل الشعور العام بالضعف ومحاولة كسب حواجز العزلة وتطبيع الأوضاع مع منطقة ساورتها المخاوف من أن يكون علي عبدالله صالح مجرد صدام حسين صغير .

غير أن للسعودية في اليمن أدنايا أخرى إذا استجابت لها اليمن أصبحت مؤهلة لعضوية مجلس التعاون الخليجي ، فاليمن لا يمكن أن تكون نشارزا في وسط الخليج ، وليس من اللطوح أن تكون قوة إقليمية منافسة للنفوذ السعودي أو تقدم نموذجها مختلفا عن النموذج السعودي والخليجي العام

### اتحاد مشايخي

وتؤكد مصادر عديدة أن هناك مخططا سعوديا لتحويل مجلس النواب إلى ما يشبه مجلس شورى يعتمد على القوى المحافظة من مشايخ القبائل والسلاطين وتهتم

لتدريب على استخدام مدافع الهاون





تدريب على وسائل تطوير المعدات من الحرب الكيمائية

الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس وأضيف للمادة ٤٦ ( لا جرمه إلا بناء على نص شرعي ) ، كما أضيف عبارة ( في حدود القانون ) إلى أحكام قسطنطينة الدستور ، فالتعديلات الدستورية والقانونية التالية للحرب وفقا للبيانات الصادرة عن المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ، لم تسفر إلا عن تعزيز نفوذ تحالف القبائل والعسكر والأصوليين ، وفتح الطريق لحاكم التفويض

### أزمة الحكم

والحكم في اليمن يواجه أزمة بالتفويض على الحريات ، ولكن هنا الترجمة يحدث في وضع ساذج يعانى فيه الناس من نقص الحيز والحرية بينما يتداول الناس روايات عن الفساد تتجاوز كل حد ، والأزمة شاملة الأوضاع الاقتصادية والسياسة والعلاقات الاجتماعية وشكل الدولة والوضع في المحافظات بما يفتح الباب لاحتمالات التغيير .

فالسؤال بين القوى السياسية في اليمن لم يحدد معطفا بضرورات التغيير ، بل شكله ، وحكام اليمن لهم رأى ، والقوى الإقليمية والدولية المعنية بمشروع الخليج لها رأى ، ولكن الجديد الآن أن الشارع اليمني قد دخل من جديد طرفا في المعادلات السياسية .

ومفاوضات الجيز في اليمن ، هي الأولى ، على هذا النطاق الواسع ، ولكنها بالتأكيد لن تكون الأخيرة .

وسائل الهيمنة على الخليج . بهدف تعميق تهميش أطرافه القسرية من خلال أطرافه المشاغية .

وبالطبع لم يكن كل ذلك مستحاضا لولا المشاكل الأصلية في الوضع اليمني ، والتي جرى التفرغ عليها من خلال صيغة " الاندماج " ، وكأنها الصورة الوحيدة للوحدة ، مع أن الفيدرالية أو الكنفدرالية كان يمكن أن تقع الباب في اليمن للقطر الفيدرالي وبناء الدولة الحديثة ، في حين أن الاندماج لم يبلغ لا مشاعر ولا وقائع التطهير وفتح الأبواب للحزب وللمصمود دولة شمالية تعتمد على تحالف القبائل والعسكر والأصوليين .

### محاكم التفويض

وتكفي نظرة واحدة لما جرى في اليمن بعد الحرب لاستخلاص هذه النتيجة ، فقد جرت تعديلات دستورية تم بتقصاها إلغاء مجلس الرئاسة وانتخاب الرئيس في انتخابات تنافسية عامة ، حيث حل محلها مبدأ الاستفتاء ، ووضعت قيودا جديدة على حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، وانعكس إثر صدور الإصلاح على باقي التعديلات الدستورية فالمراد الخاصة بشروط الترشح لعضوية مجلس النواب أضيف إليها " أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدبا للقرائن الدينية " ، وأضيف لقانون العقوبات إعدام المرتد عن الإسلام ، وجعل الزاني ، واصل قاطع الطريق وجلد شارب الخمر وقطع يد السارق ، وأضيف للمادة ٥٩ من الدستور (

جبهة التعددية الحزبية ، وتفدية نزعات التقسيم المناطقى للوصول إلى نوع من الاتحاد الشياخي ، بين زعماء القبائل وأبناء وأحفاد سلاطين الجنوب البائدين .

وتضيق المصادر أن بريطانيا تدعم هذا التوجه السعوي ، خلافا للخط الأمريكي الذي بات واضحا في الحرب من خلال إجهاض كل مشاريع تدويل أو تعريب الأزمة وتطور في اللغطات المرحلة للحرب إلى حصار الشواطئ ، وتفتيش السفن التجهية لحدن أو المكلا لمنع وصول الأسلحة والذخائر للقوات الحزب الاشتراكي التي لم تنسحب من مواقع استراتيجيتها حامية ( كمساعدة الصند ) إلا بعد النفاذ الكامل للخدمة .

### الرهان الخامس

وتشير مصادر في الحزب الاشتراكي إلى أن أحد أخطاء " علي سالم البيض " ، الأمين العام السابق للحزب ، إنه لم يلتقط حقيقة التوجه الأمريكي ، أثناء الأزمة وادخل على تعهدات أمريكية يوقف الحرب وعدم اقتحام عدن .

وفقا لهذه المصادر فإن تصفية الحرب الاشتراكي آخر " خفلات " المعسكر الاشتراكي في منطقة حساسة كالخليج فإن أحد أهداف السياسة الأمريكية ، التي جرى التفتيش بشأنها مع قيادات " شمالية " ، وإن قرار تصفية الاشتراكي قد وادى قرار إعلان الوحدة " ، ودلت على ذلك بعدة شواهد منها طريقة توزيع القوات التي سحبت القوة الضاربة الجنوبية في مواقع بعيدة ، وغير استراتيجيتها ، بينما حشدت القوة الضاربة الشمالية في المحافظات الجنوبية قرب عدن ، ومنها القيام بعملية الإحلال والتجديد في الأفراد والأسلحة للأزمة " الشمالية " فقط ، ومنها إصرار الرئيس على عهد الله صالح " على استخدام القوات التابعة للرئيس السابق على ناصر ، والتي لجأت لعضاء عام ٨٦ ، من المصالحة بين شطري اليمن ، والتي تمت بإعلان الوحدة ، ويبدو الذكر أن قوات " علي ناصر " مع ميليشيات الإصلاح هي التي اقتحمت عدن بعد الدمار شبه الكامل للقوات " الشمالية " و" الجنوبية " التي شاركت في القتال .

### أهداف أمريكية

وتؤكد مصادر الاشتراكي أن السياسة الأمريكية مثلت نوعا من الفرامل على الأهداف السعودية أثناء اندلاع الأزمة ، وإن أمريكا وجدت نفسها مضطرة في تعدد

# خطوة للحوار.. خطوات للعنف الجزائر مختبر للسياسة والعنف والحوار



صلاح حار

في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الجزائري محمد صالح دميري في لندن في السابع من الشهر الماضي أكد على أن الانتخابات الرئاسية التي وعد بها الرئيس الجزائري الأمين زروال - محاولة للخروج من الأزمة السياسية للبلاد - ستجري في صعيدھا المقرر في نهاية هذه السنة ، وأن الحوار متواصل مع كافة الأطراف ومن بينها الأحزاب التي اجتمعت في روما . كما أكد دميري أن حوادث العنف أصبحت تحت السيطرة وهي أصلا من مستلزمات السلطات ، وأكد أن الأزمة الجزائرية يمكن القول أنها في نهاياتھا ولذا فالعولة للهيئة للاقتصاد فأهتزت خطة ثلاثية على مدار السنوات الثلاث الآتية بحيث يتفق عليها ماقيمته أكثر من ٣٣ مليار دولار ، ولكن مؤشرات الأحداث في الجزائر وحوارات الأحزاب والقوى السياسية فيما بينها أو مع السلطة ، المتفاوتة بين لغة الكلام ولغة الرصاص والدم تؤكد على عكس هذا الحديث المتفائل للوزير الجزائري.

فحوارات الرئيس مع القوى السياسية حول انتخابات الرئاسة لم تزد إلى الاتفاق فيما بينهم ، ولا يقتصر الأمر هنا على " كتلة روما" التي قبل بعضها بالتشاور مع الرئيس زروال انطلاقا من " العهد الوطني" الذي اتفقت عليه هذه الكتلة في سائت إيجيهدو بروما ، وإنما يتخطاه إلى الأحزاب الصغيرة والهامشية الأخرى التي قدم بعضها خلال هذه المشاورات اقتراحات تقترب من مضمونها من " العهد الوطني" ، وحتى جنرالات الجيش السابقين والأعضاء في جهة التحرير الوطني ومنظمة المجاهدين والذين يعدون من أهم أجزاء النخبة السياسية في الجزائر ، فهؤلاء أيضا قدموا اقتراحات تدور في مضمونها حول " العهد الوطني".

وبالتالي فإن الرئاسة واقعة بين شتان القول

بهذه الأفكار والتي بعد قبولها تنازلا أمام جبهة الانتفاضة السلمية ، أحد كبار الأحزاب المؤرقة على " العهد الوطني" والتي ترفض السلطة الحوار معها ، خوفا من غضب المعتصليين في الجيش مثل اللواء محمد العنصرى رئيس الأركان أو الاستصاليين من القوى السياسية الأخرى الرافضة للحوار مع " الانتفاضة" مثل حزب "العدوى" - الشيوعي سابقا وبين رفض هذه الأفكار وبالتالى رفض قوى سياسية هامة لها وجودها الأقوى في الشارع الجزائري وهي " كتلة روما".

والأمر لا يبدو بسيطا حتى يقترب الرئيس زروال من طرف على حساب آخر إذ أن هناك نقوبا ليست ضيقة في كل طرف تزيد من صعوبة التوصل لاختيار . فالانحياز من معسكر روما مثلا لايعني انتهاء العنف ، فالعنف يتم به إلى جانب " جيش الانتفاضة الإسلامي" الجناح العسكري لجبهة الانتفاضة الإسلامية ، وجماعات أخرى بعضها ينتمى للانتفاضة ولايتصلي لأمر جناتها العسكرية ، وجماعات أخرى تقارص العنف ضد السلطة والمواطنين والأجانب وتقاتل الانتقاضيين ولا تنتمى لأطرحم الفكرية أو التنظيمية وهي الجبهة الإسلامية المسلحة.

وبالتالى فرغم هذه النخبة المتقاتلة التي تحدث بها دميري في مؤتمره الصحفي بلندن فهناك عملية عنف مستمرة مع مختلف القوى في الجزائر لم تقل وتبرتها عما مضى . فإثر عملية عسكرية قادھا العميد المسميهاى قائد الناحية الأولى ضد الجماعات الإسلامية

المسلحة في " عين الدفلى" - استغلتها السلطة إعلاميا في إطار حربها النفسية ضد الجماعات - قامت الجماعات باغتيال محمد عهد الرحمنى مدير صحيفة " المجاهد" الحكومية الصادرة باللغة الفرنسية كمره على السلطة.

كما أكدت جبهة " الانتفاضة" في آخر عدد من نشرتها " الرهط" أن المواجهة دخلت مرحلة جديدة استعملت فيها كل الأسلحة وخاصة السلاح الجوي وأنهت السلطة بقتل آلاف المدنيين في المواجهات الأخيرة في الشمال باستخدام القصف العشوائى الذى يصيب المدنيين في المناطق التي تعتقد السلطة أن بها معسكرات للمسلحين.

كما اضطرت السلطات الجزائرية إلى حماية مناطق البترول والغاز بجعلها مناطق مغلقة لأول مرة منذ اشتداد الصراع الداخلى على السلطة الذى بدأ بالفا - انتخابات سنة ١٩٩١ التي كادت أن تفوز فيها " الانتفاضة".

حيث أصدرت وزارة الداخلية الجزائرية في الرابع من أبريل الماضي قرارا بجعل أربع مناطق صحراوية أواض محظورة وصنعت دخولها إلا للذين يحملون تصاريح خاصة وتشكل المناطق الأربع وهي الوادى واليزى والأغواط وورقلة ، العمود القبرى للاقتصاد الجزائرى ويقع حاسى مسعود أكبر حقول النفط الجزائرى في إحداھا " منطقة وورقلة".

وعكس هذا الأمر شدة الصراع الداخلى وليس التجاهل لنهايته حسبا صرح دميري خاصة وأن رؤية أغلب المراقبين تصرف إلى عدم نية الإسلاميين " الذين غطقت طائرات ونسفوا مصانع ومدارس ودمروا أعمدة كهرباء" شن هجمات على منشآت النفط أو الغاز ، لأنه من الغباء السياسى تدمير مصدر ٩٥٪ من إقتصاد البلاد التى يفسخون الاستيلاء على سلطتها.

تصليح الشعب .. سلام  
يذل؟

وثمة مؤشر آخر على تازم أوسع للحالة الجزائرية وهو يتعلق بالقرار الذى أخذه وزير الداخلية عهد الرحمن ميزان الشريف وصرح به لصحيفة " دى إند بنشنت" الدنيدنية في ١٢ مارس الماضى والذى حاول فيها بعد التغطية عليه في الصحف المحلية هذا القرار كان تصليح أفراد من الشعب الجزائرى أو تفتين المقاومة المسلحة للتصدي للمجسوعات الإسلامية المسلحة في القرى والمناطق المعزولة التى لا يستفيد من تغطية

أمنية كافية.

وقد صاحب هذه الخطرة تباين في ردى القبرى السياسية الجزائرية لها بحسب تباين مراقبيها في مواقع المعارضة - المتباينة أساسا - أو مواقع السلطة . حيث اعتبرت صحيفة "لو مانتان" (شريعة استثنائية) أن رهان السلطة على الشعب لمقاومة الإلتفاف رهان رابع وأن تصميم تجربة الميليشيات المسلحة سيؤدى إلى عرق الجماعات الإسلامية . وبالتالى أيد فكرة كل من حزب التمدنى . - الشيوعى سابقا - وحزب سعيد سعدى (التجمع من أجل العدالة والديمقراطية) ، وحزب بوكسروح (التجديد) بينما رفض حسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية وحلر من المراقب الوخيمة لسوء استخدام السلاح من قبل المواطنين ومن احتمال انفلات الوضع كلية من قبضة السلطة .

ومن داخل نفس المعسكر (كتلة روما) أكد عهد الحمد مهورى الأمين العام لجبهة التحرير الوطنى أن قرار وزير الداخلية يعيد وصفا لواقع فعلى وعليه فالأمر الحالى خطير وتنتهية الخطر وأن ذلك يدفع البلاد إلى حرب أهلية حقيقية ويؤكد في ذات الوقت عجز أجهزة الدولة .

وجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية هما التورتان الوحيدتان الحاصلتان على مقاعد مع جبهة الإنقاذ فى الانتخابات التى تم إلغاؤها .

ويؤكد معظم المراقبين فى العاصمة الجزائرية بأن تصميم "الدفاع الحزبى" فى ظل الأوضاع الراهنة يمكن أن ينصرف عن مقاصده الأصلية ليتمحول إلى مصور إضافى لإمداد الجماعات الإسلامية بالأسلحة التى هى فى أمس الحاجة إليها . وأن الحكومة تسمى لتضرب المواطنين بواسطة التسليح فى محاولة لتهميز عن عدم نجاح الحلول التى تفتحها للأزمة السياسية المستعجلة .

\*\*\* الانتخابات الرئاسية وأهل الحل

لأن السلطة الجزائرية تسير فى غيابة الجدية فى مسألة الانتخابات الرئاسية كحل للأزمة السياسية وبدأت فى إرسال القوات للأحزاب من أجل التشاور مع الرئيس زروال حول هذه القضية إضافة إلى ٥٠ شخصية وطنية تشاور زروال مع معظمهم وقدم ٢٧ منهم بيان حول اقتراحاتهم الذى دارت حول عقد مؤتمر وطنى للمصالحة يجمع بين أرضية - ندوة الوفاق - و "العقد الوطنى" واتخاذ إجراءات سياسية تسبق الانتخابات منها تنشيط الحياة

## الإعلامية والسياسية ورفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين إدريا والبالغ عددهم ٦٤٧ معتقلا

وأمام هذه الجدية من السلطة أصبح يطرح أكثر من تساؤل حول من من الأحزاب سيقرب من أطروحات السلطة حول هذه الانفجارات ومن منها سيقرب من أطروحات أخرى مغايرة؟ وهل يعنى قبول أحزاب كتلة روما بالتشاور مع الرئيس زروال حول الانتخابات تخليا عن "العقد الوطنى" أم لا؟

المؤشرات تشير إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: يمثل فى كتلة روما" والتي قبل بعض أحزابها بالتشاور مع الأمين زروال حول انتخابات الرئاسة انطلاقا من مهادنة "العقد الوطنى" ودون الخروج عليه وبعضها الآخر رفض الاستجابة لدعوة زروال بالتشاور معه وكلا الطرفين أكدا ورفضهما الانتخابات الرئاسية التى دعا إليها الرئيس زروال وأكدا على أهمية إحداث "تصوية شاملة فى الجزائر أى الجمع بين كل القوى السياسية الرئيسية بما فى ذلك جبهة الإنقاذ" .

وكان آخر هذه الأحزاب - الحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر - بزعامة الرئيس الجزائرى الأمين أحمد بن بيل الذى رفض فى البداية الاجتماع مع زروال ثم عدل رفضه بعد أن تضمن جدول الأعمال مناقشة سبل إنهاء العنف فى الجزائر ، ثم خرج ببيان أكد فيه رفضه للانتخابات وتسمكه "بالعقد الوطنى" .

الثانى : وهو يتمثل فى الأحزاب الصغرى التى سعت لتشكيل جبهات فيما بينها استعدادا لمثل "الفرع الذى ستتركه" كتلة روما" فى الانتخابات الرئاسية إذا مارفت المشاركة فيها ومن هؤلاء :

١- رضا مالك رئيس الحكومة السابق الذى شرع فى الصياغة النهائية للبيان الذى سيعلن فيه عن تشكيل كتلة سياسية يضم وزراء من حكومتها السابقة ويتصور حولها ماسماه "الكتلة الجمهورى الديمقراطية" الذى يلتصق فى أطروحاته مع كل من سعيد سعدى (التجمع من أجل العدالة والديمقراطية) ، والهاشمى شريف ("التحصى سابقا) - ويعد من أكبر معارضى جبهة القوى الاشتراكية وعلا لولايات الوسط الجزائرى بهذا الشكل .

وفى الغرب الجزائرى يافرت قوى أخرى التحضير لجبهة أخرى على رأسها وزير

الإعلام سابق وأحد الجنرالات المتقاعدين وأصدر هذا الانجاء صحيفة يومية باللغة الفرنسية فى الغرب الجزائرى وأخرى أسبوعية باللغة العربية فى العاصمة ويسمى هذا الانجاء للحصول على اعتماد رسمى له من وزارة الداخلية .

وفى الجنوب تسمى مجموعات سياسية أخرى لتعمل نفس الشئ بهدف ملء الفراغ الذى سجدته الأحزاب الكبرى "كتلة روما" .

الثالث: هذا الانجاء يقف بين الاثنين السابقين ويشمل فى أحزاب صغيرة أو قوى سياسية أو اجتماعية صغيرة بعضها يوافق على الانتخابات ويد نفسه لها بعد أن قدم اقتراحات بالتشاور والانفتاح على كتلة روما - والثا - حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين . ومزيد من الحرية السياسية والإعلامية وأهمها حركة النهضة الإسلامية والشخصيات الوطنية ال ٢٧ السابق الحديث عنها . أما البعض الأخرى فهو يقف تماما إلى جوار "كتلة روما" ويرفض الانتخابات فى ظل الأوضاع الراهنة ومنها جمعية الأخوة الجزائرية فى فرنسا التى دعا موسى كراوشى الناطق باسمها إلى عدم تسجيل المواطنين لأسماهم بصفة المشاركة فى الانتخابات .

وكل هذه التداخلات والتفاعلات تجعل الجزائر بمثابة مختبر للسياة والعنف والحوار بين القوى المختلفة .

## ملاحظة : تشير لفظة "الاستصاالين" إلى القوى السياسية أو

اجتماعية أو أفراد النخبة الحاكمة فى الجزائر أو وسائل الإعلام التى ترفض الحوار مع تيار الإسلام السياسى فى الجزائر وتندعج لاجتماعهم بالاعتراف باعتبارهم جميعا ضد الديمقراطية ومعارضين للعنف فكرا وفعلا .

لما تشير "كتلة روما" أو أحزاب "العقد الوطنى" إلى الأحزاب الثمانية التى اجتمعت مرتين فى ندوة بربوس تحت رعاية جمعية سانت إيجيبيو الكاثوليكية وقعت على "العقد الوطنى" ومن أهمها جبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطنى وجبهة الإنقاذ الإسلامية والحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر "و"العقد الوطنى" غير "الوقائق الوطنى" فالأخير خاص بتنوذة الحوار الوطنى التى أدارتها السلطة وقاطعتها الأحزاب الكبرى ولم يشارك فيها غير الأحزاب الصغيرة فقط .



# الطريق لضمان الأمن بتصويب مسار التسوية

تقدم الشعب الفلسطيني نحو تقرير مصيره.  
ومن هنا تقدم إسرائيل بالمزيد من المطالب  
الأمنية من السلطة الفلسطينية سيزيد من  
تفاقم الأوضاع ومن حدة الأزمة الناشئة عن  
تطبيق اتفاقات وترتيبات غير صالحة للتطبيق  
١.

لقد قامت السلطة الفلسطينية منذ شهر  
آب "أغسطس" من العام الماضي وحتى الآن  
ب ١١ حملة اعتقالية واسعة في  
قطاع غزة شملت أكثر من ٨٠٠  
شخص تقريباً من المحسوسين على  
منظمات المراقبة الفلسطينية ، ومع  
ذلك فإن الأمور لم تتحسن والأمن لم يستتب  
٢.

وبالمقابل فقد قامت إسرائيل ، بالإضافة  
إلى فرض الطرق الأمني الشامل  
والمستمر على الضفة والقطاع ،  
بعمليات اعتقال واسعة شملت حوالي  
٢٧٠٠ شخص حسب أقرال رئيس الوزراء  
الإسرائيلي إسحق رابين ، ومع ذلك فإن  
الأمور لم تتحسن وأمنها لم يستتب ! وهذه  
دلائل إضافية بأن الحل لا يمكن بالمزيد من  
الإجراءات العسكرية والأمنية وإنما بضرورة  
إعادة النظر بالاتفاقيات السياسية المعقودة  
والتي أكدت التجربة بأنها ستؤدي إلى المزيد  
من الكوارث والتدمير الأمن وإن سياسي  
بفلسفة المرحلة الانتقالية أو الاختيارية لنا.  
الثقة بين الجانبين قد أدت للمزيد من عدم  
الثقة ، وبذلك إجراءات بنا . الثقة أصبحت تشهد  
إجراءات عدم الثقة مخلة بمصادرة الأراضي  
العربية وبالطرق الانتقافية ويخطط العزل  
والفصل من أجل حماية أمن المستوطنين ١.

عناصر اعتماد الأمن  
تنفيذ قرارات مجلس الأمن  
٨٢٣ ، ٢٤٢ ، الولاية الجغرافية  
الكاملة على الأرض الفلسطينية ،  
المستوطنات ، المستوطنين ، استعمار  
المصادر ، الطرق الانتقافية ،  
القدس ، اللاجئين والنازحون .. هذه  
القضايا الأساسية وهي ذات مضمون سياسي  
هام ومصري للشعب الفلسطيني . ومع ذلك  
فإنها جميعاً خارج نطاق ما يسمى بالمرحلة  
الانتقالية واتفاقي أوسلو والقاهرة ، وهي لذلك  
ستبقى إلى حين إيجاد حل لها مقبول على  
الشعب الفلسطيني . عناصر ملهبة لاتمدد  
ما يسمى بالأمن على الطريقة الإسرائيلية.  
فالإجراءات العسكرية والأمنية  
الإسرائيلية وغير الإسرائيلية المتبعة حالياً لن  
تؤدي إلى إيجاد حلول لهذه القضايا وبالتالي

الأحداث الأخيرة التي شهدها قطاع غزة ،  
بعد عملياتي مستوطنتي نصاريم وكفار  
دوم في قطاع غزة ، أكدت مجدداً أن  
الاتفاقات والترتيبات السياسية والأمنية  
المعقودة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي  
قد فشلت فشلاً ذريعاً وإن هذه الترتيبات  
والاتفاقات ، باتت على وشك الانهيار ،  
بالرغم من أن جميع بنودها الأمنية قد صيغت  
ولغا للاعتبارات الإسرائيلية ولصحة الأمن  
الإسرائيلي ١.

فالقضية ليست فيما تدعى إسرائيل بأن  
السلطة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية  
لا تقوم بدورها الأمني ، كنت نصت عليه  
الاتفاقات المعقودة معها ، وإنما في المضمون  
السياسي القاصر والعائق لهذه الاتفاقات التي  
لاتلبس أبسط مقترحات الأمن الذاتي

جديان إسرائيليان ، وقرطيان فلسطينيان " إحصاءات . سلامات "





جنود إسرائيليين يهكون قتلاهم

من الضروري إعادة التذكير بأن تهديدات هذا الجنرال تتعلق بانفاق صعب بشكل كامل تقريباً وفق متطلبات إسرائيل الأمنية وهذا مناعترف به مسئولون إسرائيليون كبار في مقدمتهم وزير الخارجية شمعون بيرس.

إن هذه التصريحات تشير بشكل واضح إلى رهن عملية المفاوضات الحالية والتقدم فيها ، بمدى الاستجابة لمتطلبات إسرائيل الأمنية ، وعلى ما يتحقق فعلاً من هذه المتطلبات على الأرض ، وهذا تأكيد إضافي بأن عملية السلام الجارية ، وفق منهجها الإسرائيلي ، أي منح الحلول الأمنية والإبقاء على ما هو قائم ، أي استمرار الاحتلال ، تكاد تصل إلى نهايتها بالفشل التريخ ... ولهذا فلا داعي للانتظار عدة أشهر إضافية لتقييم نتائج إجراءات السلطة الفلسطينية على الصعيد الأمني ، فهذه النتائج تكاد تكون معروفة من الآن...

أما نجاح هذه العملية فهو بحاجة لتنهج سياسي آخر يعالج جميع القضايا المزعجة فوراً ويعالج قضايا الحل النهائي .. و الشروع في مفاوضات التسوية السادسة .. التي تضع الأساس لأمن وطيد ومتكافئ يخدم مصالح الطرفين.

أولاً ، التأكيد من أن هناك قوة مسلحة واحدة معززة بالقانون ( أي قوة الشرطة الفلسطينية).

ثانياً : التأكيد من أن الآخرين لن يحملوا أسلحة باستثناء أشخاص يمكن منحهم تصريحاً.

ثالثاً : البحث بطريقة فعالة عن أولئك الذين يهززون وينظمون ويحمون أو يلومون أعمال عنف وإبعادهم عن المنطقة بالمحاكم أو بالاعتقال الإداري.

وبعد ذلك اعترف رابين ، بأن إجراءات ياسر عرفات في غزة تحتاج لوضعة أشهر إضافية لتقييمها والحكم عليها..

أما وزير الشرطة الإسرائيلي موشيه شاحال فقد عبر للصحفيين عن مخاوفه من أن يكون رابين ، استنفذ آخر إمكانياته للدفع عملية السلام قدماً ، وأضاف : " أشك في أن يواصل الطريق حتى المرحلة الثانية من الحكم الذاتي ...

ونأتى بعد ذلك إلى تصريحات الجنرال شاول موفاز وهو قائد المنطقة الجنوبية في إسرائيل ، والتي يقع قطاع غزة في نطاقها ، إذ قال بأن عرفات لم يحترم اتفاق القاهرة الأمني ، وأضاف " إذ لم يتخذ عرفات إجراءات ترضى إسرائيل فعليتها إعادة النظر بهذا الاتفاق " .

لإن المطلوب هو تصديق الأسس والمضمون السياسي للحلول المرحلة المقترحة ، بحيث يتم الفناء صفة التأجيل إلى سالتنهاية عن هذه القضايا ، والبدء بمفاوضات جدية فوراً حولها ، وهذا هو الطريق السليم لمعالجة قضايا الأمن ، لأن الأمن لن يأتي قبل الشروع بحل القضايا السياسية الأساسية ، كما أنه لا يمكن وضع الأمن ومتطلبات إسرائيل الأمنية في تعارض مع هذه القضايا ... هذا ما أكدت التجربة العملية منذ أوائل وحتى الآن .. وهذا ما يجب المباشرة به الآن .. لكن رابين لا يرى الأمور بهذا المنظار ...

### طلبات رابين وعسكريه مستوى إلى المزيد من اعتماد الأمن

في رده على السؤال التالي لمراسل صحيفة جيمروزايم يومت الإسرائيلية بتاريخ ١٤ نيسان :

- كيف تقيم مافعله عرفات في ملاحقة الإسلاميين في أعقاب الهجرتين الانتحاريين قرب مسغونة تعاصير وكفار دوم؟  
- أجاب رابين : مافعله عرفات ليس كافياً ، يجب أن يفعل ذلك بتصميم وقوة وكجزء من جهد متصل ومانسأله القيام به :

[ ندوة ]

# مستقبل النقابات المهنية في مصر



كان مفترضاً أن يشارك في هذه الندوة عدد كبير من قيادات العمل النقابي المهني في مصر من كافة الاتجاهات. وقد تم توجيه الدعوة لهم بالفعل . ولكن فوجئت رئاسة تحرير اليسار باعتذار البعض وغياب آخرين، فقد اعتذر في صباح اليوم المخصص لهذه الندوة د. حلمي عمر نقيب التجاريين . وغاب دون اعتذار د. محمد علي بشر أمين عام نقابة المهندسين ، وأحمد سيف الإسلام أمين عام نقابة المحامين ، وتهانى الجهالى عضو مجلس نقابة المحامين .

ورغم النقص الذى مثله هذا الغياب ، فقد حاول المشاركون أن يطرحوا كافة وجهات النظر بأكبر قدر من الشمول والموضوعية.

شارك في الندوة:

- أحمد نبيل الهلالى
- أحمد يعقوب
- حسين عبد الرازق
- صلاح عيسى
- عضو مجلس نقابة المحامين السابق
- سكرتير نقابة المحامين الأسبق
- عضو مجلس نقابة الصحفيين سابقاً.
- عضو مجلس نقابة الصحفيين الأسبق
- وأدار النقاش عبد الغفار شكر عضو مجلس مستشارى اليسار والذى أعد ورقة العمل.



**عبد الغفار شكر:**

**★ فرض حصار على الأحزاب القائمة  
دفعها للسعى إلى النقابات لتمارس  
نشاط واسع في المجتمع من خلالها.  
★ غياب البديل الديمقراطي... أحد  
أسباب الأزمة ..**

لمصالح قطاع كبير من الفئات الوسطى التي تلعب دوراً رائداً في المجالات الفكرية والثقافية والفكرية فضلاً عن مسئولياتها الكبيرة في محالي الإنتاج والخدمات.

من هنا فإن مجلة اليسار إذ تبادر إلى تنظيم هذه الندوة حول " مستقبل النقابات المهنية في مصر " وتدعو للمشاركة فيها قيادات أساسية في هذه النقابات من مواقع سياسية مختلفة إفاً لتعمل ذلك انطلاقاً من روح المسئولية التي يحتم علينا طرح هذه القضية الخطيرة لتقاس جاد ومستمر لعلنا نساهم بذلك في دفع الآخرين لتوسيع نطاق المعالجة الموضوعية لهذه القضية بروح البحث عن أفضل السبل تتحاشى الوصول بهذه النقابات إلى مأزق يصعب الخروج منه وضمان استمرار الدور الوطني والديمقراطي والخدمي لها.

وفي هذا الصدد فإنه من المهم أن نسجل أولاً بعض الملاحظات الأساسية التي نعتقد أنه لا بد من وضعها في الاعتبار عند مناقشة المشكلة مثل:

١- تمجعت جماعة الإخوان المسلمين في السيطرة على مجلس إدارة عدد من النقابات الكبيرة ، وعززت مراقبتها داخل النقابات من خلال هذه السيطرة سواء بتنفيذ مشروعات خدمية أو تجارية أو ممارسة أنشطة فكرية وثقافية وجماعية في إطار توجهاتها السياسية ومروست على استبعاد الأطراف الأخرى من أي نشاط فاعل في هذه النقابات.

٢- غياب قوى سياسية كان لها دور مؤثر في هذه النقابات منذ تأسيسها كقوى اليسار والقوى الليبرالية ، ولكن تأثيرها تراجع في السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ مما ترك فراغاً واضحاً في خريطة الصراع حول هذه النقابات ، وتثير المواقف الحالية لهذه القوى الكثير من الملاحظات حول أسلوبها في التعامل مع المشكلة حيث يبدو أنها تفضل التعاون مع الحكومة لإنهاء سيطرة الإخوان المسلمين على بعض النقابات بعد أن عجزت عن تحقيق ذلك بقراها الذاتية.

٣- غياب الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عن ساحة العمل النقابي كقوة جماهيرية وعيضة عن تمثية قطاع من الأعضاء في كل نقابة يكفي لتحقيق أهدافه والاكتفاء بالمعاجلة الحكومية التي اعتمدت أساساً على تعديل التشريعات المنظمة لنشاط النقابات المهنية وانتخابات مجالس

**عبد الغفار شكر**

اشدد الصراع حول النقابات المهنية في مصر في السنوات الأخيرة ، واتخذ هذا الصراع مظاهر متعددة من أبرزها صدور أكثر من تشريع خلال فترة قصيرة لتنظيم انتخابات مجالس الإدارة ، ورفع الدعاوى القضائية من أطراف متعددة للسيطرة على هذه النقابات ، وماتشره الصحافة القومية والخزمية من وجهات نظر متعددة حول ما يحدث وأسبابه والنتائج المترتبة عليه ، وقد وصل هذا الصراع ذروته في صدور حكم قضائي بوضع نقابة المهندسين تحت الحراسة بعد أن تعذر إجراء الانتخابات بها لفترة طويلة كما قبض على عدد من قيادات نقابة الأطباء ، بتهمة استغلال النقابة في نشاط سياسي يجرمه القانون.

وليس من شك في أن هذا الصراع يشير قلق الكثيرين من الحريصين على مستقبل هذا الوطن وعلى مستقبل التطور الديمقراطي في مصر ، يتبدى كافة الأحزاب والقوى السياسية اهتماماً كبيراً بهذه التطورات ، خاصة وأن النقابات المهنية كانت وما تزال إحدى الركائز الهامة للنضال الوطني الديمقراطي في التاريخ المصري المعاصر ، وهي الإطار المنظم

**★ اليسار... والقوى الليبرالية  
يفضلان التعاون مع الحكومة  
لإنهاء سيطرة الإخوان المسلمون  
بعد أن عجزوا عن تحقيق ذلك  
بقوا هما الذاتية ..**

الإدارة ووضع مزيد من القيود التي تعتقد أنها ستمكنها من إنهاء سيطرة الإخوان المسلمين عليها .

٤- أجريت انتخابات نقابة الصحفيين أخيراً في ظل التعديلات التشريعية ومايصوره البعض من قيود تؤثر في فاعلية العمل النقابي وديمقراطيته وتحققت هذه الانتخابات نتائج لها دلالتها ، فقد تشكل مجلس النقابة من عدد من النشطاء النقابيين الذين يمثلون في نفس الوقت الاتجاهات السياسية الأساسية في مصر ، كما أن مرشح الحكومة لمنصب النقيب - وبالرغم مما حصل عليه من دعم مادي وسياسي من الحكومة - لم يحقق الفوز إلا بأغلبية لا تتناسب مع هذا الدعم ، وهناك من يستنتج من انتخابات نقابة الصحفيين أنه لا توجد مشكلة حقيقية بالنسبة للممارسة الديمقراطية في النقابات المهنية في ظل التعديلات التشريعية الأخيرة .

٥- تجمع النقابات المهنية في مصر - على خلاف الوضع في كثير من الدول الأخرى - بين سلطة التصريح بممارسة المهنة وتنظيم هذه الممارسة وبين الدفاع عن مصالح أعضائها وتقديم الخدمات لهم في حين أن ذلك يتم في دول أخرى من خلال جمعيات علمية مهنية تختص بسلطة التصريح بممارسة المهنة بينما يقتصر دور النقابات المهنية على التعبير عن مصالح أعضائها ، وبذلك فإن هذه النقابات ليست موضع صراع أو تنافس بين القوى السياسية بالدرجة الموجودة في مصر .

من هذا كله فإن استشراف مستقبل النقابات المهنية في مصر يمكن أن يناقش من خلال التساؤلات التالية :

١- ماهي الأسباب الحقيقية للأزمة الراهنة في العمل النقابي المهني في مصر؟ وماهي مسئولية مختلف الأطراف في ذلك ( الحكومة -

الأحزاب السياسية - الإخوان المسلمون ) ؟

٢- ماهي العلاقة الراجعة بين النقابات المهنية والنشاط السياسي ؟ وهل يعني قيام هذه النقابات بنشاط حول القضايا العامة للمجتمع سواء كانت وطنية أو سياسية أن تكون هذه النقابات امتداداً للأحزاب السياسية ؟

٣- ماهي العقبات الحقيقية التي تحول دون استقلالية النقابات المهنية سواء عن الأحزاب السياسية أو الأجهزة التنفيذية ؟ وماعلاقة ذلك بالوضع الديمقراطي في مصر .

٤- هل من المفيد الفصل بين سلطة التصريح بممارسة المهنة وتنظيمها وبين الدفاع عن مصالح المهنيين بحيث يقتصر دور النقابة المهنية على تقديم خدمات لأعضائها والدفاع عن مصالحهم ؟

أحمد يحيى

سأبدأ من السؤال الأول حول أسباب الأزمة وفي تقديري أن هناك خطين عريضين :

الخط الأول : غياب القوى السياسية الوطنية في المجتمع المدني غيبة حقيقية عن النقابات . ويتجديد أدق فنان حسار دور اليسار في النقابات كان له تأثير يسر على كل القوى الوطنية . وتعمير كل القوى الوطنية أعني به كل القوى ماعدا الإخوان المسلمين ولا يفهم من كلامي أن الإخوان المسلمين ليسوا وطنيين وإفا يعني أن كل القوى الأخرى لها طابع والإخوان المسلمين طابع مختلف ، فإذا كنا نتحدث من منطلق أننا نريد أن تكون النقابات مؤسسات ديمقراطية حقيقية تسهم في العمل الديمقراطي في مصر دون تفرقة بين المسيحي والمسلم فالقوى الوطنية تستطيع أن تلعب دوراً هاماً جداً في خدمة أعضاء النقابة وفي خدمة البلد في ذات





أحمد يحيى:

★ انحصار اليسار كان له تأثير سلبي على العمل

النقابي.

★ الفصل بين حق الترخيص وممارسة المهنة وبين العمل

النقابي فكرة جديدة وهامة.

★ أرفض خضوع النقابة لأي حزب.

★ الدولة غائبة ولا تقوم بدورها في علاج مشكلة

البطالة.

الأعضاء. ولو على حساب المصلحة النقابية والمصلحة العامة من هنا أصبحت أمراً إنقذت تستعمل بصورة غير سليمة. الأزمة وصلت إلى أن النقابات أصبحت أضعف ما تكون، لم تعد رافداً يدعم العمل الوطني ولم تعد تقدم الخدمات النقابية التي كانت تؤدها في الماضي.

فكرة الفصل بين حق الترخيص وتنظيم ممارسة المهنة وبين العمل النقابي بمعنى الدفاع عن مصالح الأعضاء وتقديم الخدمات، فكرة جديدة وهامة لم يعد مقبولاً أن أترك قضية هامة مثل الترخيص وتنظيم ممارسة العمل في مرفق هام مثل مرفق العدالة في أيدي قيادات ليست على المستوى الذي يستطيع أن يحمل أمانته. فكرة أن تكون هناك هيئة أو جمعية فنية أو علمية تقوم بالواجبات المتعلقة بالقيود والتأديب وكافة المسائل المتعلقة بمزاولة المهنة فكرة جديدة وهامة.

أحمد نيهل الهلالي

الواقع أن الأزمة الراهنة في العمل النقابي أزمة مركبة فهناك طبعاً مشكلة حادة بين مجالس النقابات المهنية وبين الحكومة، وهناك أزمة أيضاً داخل النقابة المهنية الواحدة، بين أعضاء النقابات وبين أعضاء مجالس الإدارات، ومن هنا أقول أنها أزمة مركبة. وفي تقديري أن هيمنة الإخوان المسلمين على العديد من النقابات المهنية زائفاً من زاوية الأزمة لكنها ليست سبب الأزمة. فإلا يجوز اختزال الأمر بحيث تصور الأزمة الراهنة على أنها وليدة المواجهة بين الإسلام السياسي والدولة، الأزمة أبعد وأقدم من ذلك كثيراً. فالإخوان المسلمين لم يهبطوا على مجالس النقابات المهنية بالمظالم ومستورلية هيمنتهم على بعض النقابات المهنية هي في الأساس مستورلية الدولة وسياستها، لأن هذه الهيمنة هي الحصاد الطبيعي لسياسات النظام التي مارستها في الجامعات خلال العقود الماضية من حظر النشاط السياسي والحزبي على الطلاب، إلى إطلاق العنان للجماعات الإسلامية في الجامعة إلى تمكين هذه الجماعات من الاتحادات الطلابية إلى استخدام هذه الجماعات لضرب اليسار في الجامعة سواء كانا ماركسيين أو ناصريين. هذه السياسات هي التي خلقت التربة الخصبة لتنامي الفكر البعثي في صفوف الطلاب وانتشار الجماعات الإسلامية في الجامعة. وطبعاً أن هؤلاء الطلاب بعد التخرج يتدفقون على النقابات المهنية وبالتالي انتقلت قوة عديدة لها

الوقت. هذه القوى تفككت بطريقة غريبة جداً وانحسار دور اليسار في النقابات كان له تأثير سلبي على العمل النقابي. تحرك اليسار كان يدفع كل القوى الأخرى للحركة إما لمواجهة اليسار أو لكي تكون على نفس مستوى نشاطه. توقف هذا الدور - أقصد دور اليسار - أدى إلى توقف القوى الأخرى. بالنسبة للحزب الوطني لم يكن له تزايد حقيقي كان يعلن أنه لا يتدخل في النقابات ولم يكن يتدخل لا في جانب الخدمات ولا في تحريض الناس نحو هدف معين ولم يكن مهتماً بخلق حركة في النقابات على عكس ما كان الاتحاد الاشتراكي يعمل. صحيح الاتحاد الاشتراكي كان تنظيم شمولي لكنه كان يستطيع أن يمتد الحركة في النقابات وهو عاجز عنه الحزب الوطني. إن ما يجري اليوم في النقابات هو مستورلية القوى الوطنية التي يجب أن تدبر تفصيلها في الفترة الأخيرة في حق النقابات وأكبر تفصيل حدث هو تفكيكها.

أنا أرفض خضوع النقابة لأي حزب حتى لو كان له ٩٩٪ من مقاعد البرلمان فيجب أن تبقى النقابات قومية ولكل الناس وأنا أؤمّر بأن كنت من الناس الذين جسدوا هذا المفهوم أثناء وجودي في نقابة المحامين. أنا كنت من أشد الناس حباً لعهد الناصر لكنني كنت أقول دائماً سعيد العظيم الجزاء الذي يهاجم عهد الناصر طول النهار إذا لم يستطع الجلوس في حجرة سكرتير نقابة المحامين فإلى أين يذهب؟ النقابة مقترحة له وغيره من كل القوى لأنها نقابة الجميع. لا يمكن أن تكون نقابة حزب مهما كان هذا الحزب.

في ظل تفكك القوى الوطنية استطاعت قوة ضئيلة العدد ولكن منظمة الاستيلاء على النقابات.

هناك سبب آخر يتعلق بالكوادر النقابية فجيلنا ترى على أيدي نقابيين كبار جداً علمونا العمل النقابي وكنا كوادر نقابية تستطيع أن تخضع للفرضين النقابيين: الفرض العام وفرض الخدمة النقابية. تعلمنا لأننا دخلنا النقابة فوجدنا نقابيين كبار أساتذة حقيقيين من علم الأجيال الجديدة؟ عشنا في ظل أساتذة نخضع معهم في السياسة ولكننا نستطيع تجاهل قيمتهم النقابية. والأجيال الجديدة لا تجد أمامها غايات نقابية حقيقية، تخلف العمل النقابي والعمل على كسب ود

تقلمها ومنظمة وملتزمة إلى صفوف النقابات المهنية . من هنا بدأت المشكلة في الظهور.

الأزمة أيضا بين مجالس الإدارات وبين الدولة في تقديرى لاتعمود لسيطرة الإخوان المسلمين وصفاًهم مع النظام ، وإلغا جوه الأزمة والصدام بين النقابات المهنية وبين الدولة هو غياب الديمقراطية في المجتمع وعارسة تأسيسه بالدولة البرلمانية التي نعيش في ظلها . الهجمة على النقابات المهنية لاستهداف حزب الإخوان في هذه المجالس إفا تستهدف حزب استقلالية النقابات المهنية وحزب الدور القومي والوطني والديمقراطي للنقابات المهنية .

وهي سياسة قديمة تستهدف الدولة منذ فترة طويلة عند النقابات المهنية وعندما اصطدم السادات مع المحامين في عام ١٩٨١ وحل مجلس نقابة المحامين لم يكن المجلس إخراجياً . وعندما حارلت الحكومة إصدار قانون جديد لنقابة الصحفيين عام ١٩٩٣ ، وهو المشروع الذي أفضله نضالات الصحفيين ، لم تكن الجمعيات الإسلامية أو الإخوان يهتمون على نقابة الصحفيين . حتى المجابهة الأخيرة التي وقعت في العام الماضي بين المحامين وبين الحكومة بعد اغتيال " عبد الحامد مفتي " غير صحيح أنها كانت مجابهة بين الإسلام السياسي وبين الدولة كاصورته الصف الحكومية على خلاف الحقيقة . ولأنفس فإن بعض صف المعارضة ودود هذه الصورة المغلوطة . المجابهة كانت بين الدولة البرلمانية وبين القاعدة العريضة من المحامين غير المسيسين أساساً ، يضاف إليهم قوى من المحامين من كافة الاتجاهات السياسية . صحيح أن المحامي الذي ذهب ضحية للتعليق ينتمي إلى الجماعات الإسلامية لكن هبة المحامين لم تكن من أجل التضامن مع إرهابي أو دفاعاً عن الإرهاب ، وإلغا كانت لها أهداف محددة واضحة من المنفعة الأولى فكانت تطالب بالا احتياج على انتهاك قانون المحاماة باقحام مكتب محامى في غيبة مثل النيابة ، انتهاك حق المواطن في الحياة ، المطالبة بتعويض محامى في ملباسات وقاته . محاسبة ومحاكمة الضباط المشرولين عن اغتيالهم ، الإخراج عن مجموعة كبيرة من المحامين الإسلاميين صدرت أوامر قضائية متعالية بلغت بالنسبة لأحدهم ٣٠ أمراً قضائياً بالإخراج ومع ذلك لا يفرج عنهم . هذه كانت حقيقة الأزمة . هناك أسباب أخرى للأزمة لا يجب إغفالها أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فالنقابات المهنية اليوم تعيش واقعاً جديداً مختلفاً اختلافاً كبيراً عن واقعها القديم . فبعد أن كانت النقابات أقرب إلى أن تكون تنهضات للصورة من المهنيين المسورين والنشيطين للطبقات الفنية والموسعة . أصبحت النقابات المهنية الآن جراحات تسهل من المهنيين الشبان العاملين أوضاعها البطالة المتعنة ، تطعنهم المعاناة والمشكلات الاقتصادية والمهنية . ومن هنا بدأت تبرز فوارق طبقية واضحة في صفوف هؤلاء المهنيين ، وبرزت شرعية عريضة عن يمكن أن تسموهم المهنيين الكادحين . وأظن أن هذه المجموعة هي التي قامت عام ١٩٨٩ في نقابة المحامين بما اصطلم على تسميته انتفاضة المحامين . محاصرين لاجلوا مكاتب يصرنون فيها ويعانون من الأزمة الاقتصادية والمشاكل الحياتية . ولأنهم يصرنون فيها ويعانون من الأزمة الاقتصادية والمشاكل الحياتية . إلى معسكر مايسمى بالمجتمع المدني ، هذه القيادات التقليدية لم تنهيه ميكر لهذا التحول ، لم تهتم بمجاناة هذه الشرعية ، لم تقدم حلاً لشاكلها . ولم تلزم في نقابتها بالديمقراطية النيابية ، واستغرقنا في صراعات بيننا وبين بعضنا البعض لهيئة لاهيئة لها وزعتنا القاعدة العريضة من المحامين فينا كلنا ، والنتيجة عزل هذا المعسكر كله بأطرافه المختلفة عن القاعدة العريضة من المهنيين . وهكذا أطينت السياسة للإخوان المسلمين الذين نجحوا في استغلال هذه الظروف بذكاء ونجحوا بالفعل في تقديم خدمات

ملموسة للمهنيين استقادات منها هذه الشرعية . ومن هنا فالأصوات التي يكسبونها في الانتخابات أصوات حقيقية لم تأت نتيجة للتزوير وإلغا نتيجة لمجهودهم ونتيجة أنهم قوى منظمة ونتيجة غياب الأطراف الأخرى المناوئة لهم .

أياً من الأسباب المهمة التي لا يمكن إغفالها الدور الذي تلعبه الأصابع الخفية الخارجية ومحارلتها التسلل إلى داخل صفوف النقابات وتصعيد الصراعات النقابية بشكل غير مبدئي وتفجير الأزمات داخل النقابات المهنية بين المهنيين وبعض حتى يشغل المهنيين بهذه الصراعات عن القيام بدورهم الوطنى والقومى والديمقراطى .

أيضا هناك أسباب سياسية كامنة وراء تصعيد الأزمة والهجمة على النقابات المهنية في هذا التوقيت بالذات . القضية ليست قضية الإخوان فالمجالس الإخراجية قائمة منذ سنوات وليس خافياً على أحد أنه في أكثر من نقابة مهنية عقد اتفاق جنتملنما للحزب الوطنى وبين الإخوان على تقسيم المرافق ، فيترك منصب النائب للحزب الحاكم ويسمح للإخوان بأن يأخذوا نصيب الأسد في مقاعد العضوية . إذن ما هو الجديد ؟ في تقديرى أحد أسباب الهجمة الحالية أن النقابات المهنية تعتبر حتى الآن بمواقفها المعلنة منذ كامب ديفيد وكاتر للقائمة الاتفاق مع العدو الصهيونى وبالتالى غير الشفيع أن تلعب دوراً في مقارعة المخططات التي رسم للمتعلقة من شرق أوسطية وتطبيع مع إسرائيل ، والمطلوب نفس هذا الدور القومى للنقابات المهنية ، مطلوب تطويع النقابات المهنية للمخطط الصهيونى الأمريكى في المنطقة .

أيضا من المحور أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يقود هجمة عالية على النقابات مهنية وعسالية لأنه مطلوب أن تلعب النقابات دوراً جديداً في التخديم على سياسات الصندوق والبنك الاقتصادية .

#### صلاح عيسى

الصورة تبدو كإبوسية في فيه الكفاية فقط . أضيف عوامل أخرى لها تأثيرات حاسمة على الوضع الحالي للنقابات المهنية مثل الخطب في ما هو سياسى وما هو نقابى ، وهى - على ما ظن - ظاهرة حديثة . فالنقابات المهنية المصرية منذ النشأة ويحكم أنها منظمات تضم شرائع مختلفة من النخبة المصرية . كان هناك دائماً في نشاطها ما هو سياسى وخاصة في النقابات التي لعبت فيها علاقة مباشرة بالعمل السياسى كالمحامين والصيغيين أو مائسى بقبالات المهون المتعلقة بالرأى العام .

قبل ثورة ١٩٥٢ كنا نرى في عهود الأقليات الرفد يسمى لتأكيد شعبته بأن يطرع نقابياً ورفدياً ضد نقابى الحكومة .

الصورة الآن مختلفة وأوراق الأستاذ نبيل الهلالي على أن السبب في الأزمة هو محاولة الحكم تطويع النقابات ومدها في بنية السلطة التنفيذية وإلغائها على شكل من أشكال الاستقلال الذى يعبر عن أهداف أعضائها والمتضمن إليها بعيداً عن انتماءات أعضائها الفكرية والسياسية فالانتماء ليس بالضرورة حزبياً فهناك فرق ما بين هو سياسى وفكرى وما هو حزبى .

هذا السبب الحكومى لدفع النقابات في بنية السلطة التنفيذية هو جزء من سعى آخر لدفع كل منظمات المجتمع المدني في بنية السلطة التنفيذية بل ولدفع السلطة التشريعية هي الأخرى . إن فكرة الهيمنة الحكومية الراسخة على قدرات المجتمع ، فكرة مازالت ثابتة في مصر برغم سياسة الانفتاح الاقتصادى . في الواقع نحن أمام إشكالية حقيقية تريد انفتاحاً في الاقتصاد وانفتاحاً في السياسة وهذه معادلة مختلفة من الأساس . ومن هنا سيطرة الجساعات الدينية كما قال الأستاذ نبيل هي أعراض لمشكلة قبلنا بذلك أو رفضنا . فهؤلاء يستغلون على النقابات في انتخابات لا يستطيع أحد أن يطلع في نزاهتها إننا أمام رأى عام في



صلاح عيسى:

★ هناك محاولة لتطبيع النقابات ودمجها في السلطة

التفذية

★ الخراب والفساد يسيطران على النقابات المهنية

★ الخدمات تحولت إلى رشوة مقنعة.

★ الاخوان المسلمون أخطر من جماعات العنف

المفروض أنه عمل تطوعي في الأساس ، عمل جماعي يستهدف أن تحتشد الناس من أجل الدفاع عن مصالحها وتعاون معا في سبيل ذلك. نلاحظ أن فكرة العمل التطوعي والعمل الجماعي تتراجع في مصر وخاصة في النقابات المهنية هناك الآن عزوف عن التقدم للانتخابات في النقابات المهنية وعدم رغبة في القيام بالعمل التطوعي خدمة الآخرين. غالبية أعضاء هذه النقابات لا يهتمون بالعمل النقابي إلا في مواسم الانتخابات وضمن حالة إثارة شاملة ، ولا يسهون لكي يعرفوا ماذا يدور في داخل النقابة ولا يهاجسون المجالس التي ينتخبونها. في نقابة الصحفيين مثلا طاهرة من أعجب الظواهر قبل صدور القانون ١٠٠ كان لدينا هناك جمعية عمومية كل سنتين لانتخابات التجديد النصفي وانتخاب النقيب. وهناك جمعية عمومية في السنة التالية بلا انتخابات الجمعية العمومية التي ليست فيها انتخابات لا يحضرها أكثر من عشرين عضوا ولا تعتمد على الإطلاق ومنذ سنوات لم تناقش أي جمعية عمومية تقرير مجلس الإدارة أو الميزانية .

المطلوب إنها الاجتماع بسرعة والتصويت والتصرف وهذه صورة مقنعة للغاية

حسين عبد الرازق

أعتقد أن الرأي القائل أن الأزمة لا تنحصر في سيطرة أو هيمنة الإخوان على عدد من مجالس النقابات وأن الأزمة أعمق وأشمل من ذلك وتحمل مستلحيها في الأساس سياسات الحكم وممارساته .

لكن هذا لا ينفي أن هناك جانبا من الأزمة يتحمل مسئوليته تيار سياسي معين يتمثل في الإخوان المسلمين فحصرهم على أغلبية مجالس عدد من النقابات المهنية جعلهم يمارسون هيمنة وسيطرة واستبعاد للآخرين ويكادون يحولون هذه النقابات إلى فروع لهذا التيار السياسي مثلهم مثل الحكومة تماما .

في نفس الوقت ففي ضوء ما ينشر وما يقال هناك استخدام للأسوار في غير محلها وتقارير الجهاز المركزي تشير لهذه الظاهرة الخطيرة . وإذا كان استيلاؤهم على عدد من مجالس النقابات ناتج عن ممارسات سابقة للحكومة وقوى أخرى فسيطرهم على عدد من مجالس النقابات المهنية وأسلوب إدارتهم أصبحوا جزءا هاما من هذه الأزمة وسببا من أسبابها.

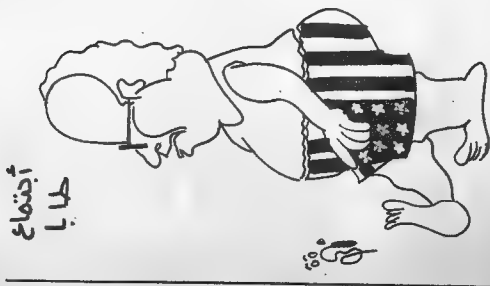
النقابات المهنية يمثل النخبة المصرية أو أجزاء كبيرة من النخبة المصرية ، أصبح يميل إلى اختيار الإخوان المسلمين أو التيارات الدينية ولا يختار غيرهم ويثق في أن قدرتهم على إدارة هذه النقابات لصالحه أعضائها أفضل مما فعلت الحكومة وأفضل مما قد يفعل غيرهم من القوى السياسية. هناك مشكلة أخرى تتمثل في حجم وكم الخراب والإفساد الذي يحدث في النقابات المهنية من خلال التصريح بمزاولة المهنة والحفاظ على أدائها وأخلاقياتها . ونحن في نقابة تسيطر عليها الحكومة منذ عشرين سنة من خلال عدد من المجالس المتعالية ولا يسيطر عليها الإخوان وقد حدث إفساد متعمد لحدود القيد بنقابة الصحفيين لأهداف انتخابية . وفي كل عام يضاف ١٠٠ أو ٢٠٠ صحفي للجدول نصفهم على الأقل لاصلة لهم بهيئة الصحافة ولا يميل بها مثل سكرتيري رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات والعاملين على الكمبيوتر الخ لاستخدام أصواتهم في الانتخابات مشكلة أخرى وتبرز آخر الإفساد . حاليا لا يحاسب صحفي لأنه يجمع بين العمل في التحرير والعمل في الإعلان ولا يؤخذ صحفي لأنه يستغل مهنته في الترويج والخروج على آداب المهنة في التعامل مع سفارات أجنبية أو فنانين . والواقع في هذا الصدد كثيرة جدا بحيث أصبح هناك نوع من التواطؤ على إفساد تقاليد المهنة والخروج عنها وتخريبها تخريبا شاملا. هناك ظاهرة أخرى سلبية تتمثل في التصبب الإقليمي المؤسسي .

هذه كلها ظواهر وأوضاع لاعلاقة لها بوجود " الإخوان المسلمين " ولابد من فك هذا الالتباس بالنسبة للإخوان وصعيبهم للهيمنة على النقابات المهنية ، فلا يجب أن ننسى أنهم قوة سياسية يصاد حقها في إنشاء حزب سياسي ، ومن المفهوم أن تسعى للتواجد في منظمات المجتمع المدني الأخرى وتحولها عن صفتها النقابية إلى صفة حزبية شقيقة هذا أمر طبيعي وسيظل هذا الوضع قائما سرا . كان الإخوان المسلمون يقيمون ذلك ضمن خطة مرسومة وموسوعة لها الأهداف ويتم تنفيذها تدريجيا أي كرم فعل تحت وطأة الإحسان والمحاصر والبحث عن شكل شرعي لوجودهم في المجتمع .

هناك ملاحظة أخرى ، فانا أعتقد أنه حان الوقت لتكف عن تدليل الجماهير ، لدى إحساس كبير أننا كشعب ونظروف تاريخيه طويلة جدا برزت في شخصيتنا القومية بعض الميول في مجال العمل النقابي .



# مشاغبیات فتحی





لماشة  
كربستوفر



الخليج



السعودية

حللت اهلا  
ونزلت سهلا



عجبتني قوى  
مقالك امارح وأنصحتك تكتب  
النهاره الله يتاعل



المفروض بعد  
اللى بيحصل ده بيسموها حكومه  
ومعارضه بس من غير ألف  
ونقطه





**الملاحظة الثانية** ، تتعلق بالأسباب التي تفعل الأستاذ نهيل الهلالي بتمدها تفسيراً لأسباب تصاعد الأزمة بين الحكومة والتخابات وأضيف إليها سبباً آخر هو تصاعد اتجاه داخل أجهزة الحكم في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لإحكام سيطرة الحكم على كافة مؤسسات المجتمع المدني . لم يعد مسموحاً بوجوه أي صوت مستقل عن الدولة خصوصاً والبلاد مقبلة على انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر القادم واستعداداً لهذه الانتخابات تحركت الدولة لإحكام سيطرتها على كل مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى استمرار احتكار الحزب الحاكم على أكثر من ثلثي المقاعد في مجلس الشعب ، في هذا تأتي الهجمة الحكومية للسيطرة على الانتخابات المهنية .

**الملاحظة الثالثة** ، أنه من حق أي مجموعة من الناس وأي حكومة وأي حزب وأى قوى سياسية أن تتواجد ويكون لها دور في الانتخابات المهنية ، ولكن المفروض أن يتم هذا الدور بالأساليب النيابية والديمقراطية المتعارف عليها . الملاحظ أن الحكم ، وبصانده ذلك بعض القوى التي أسماها أساذ أحمد يحمي القوى الوطنية وآخرين يسمونها القوى الديمقراطية أو يسمونها قوى المجتمع المدني أو اليسار ، لجأوا لسيف التشريع وأساليب إدارية . وأشير هنا للفتنة التي أثرت حول القانون ١٠٠ الذي صدر في تمهيد كامل لمجالس الانتخابات المهنية ، بل وعلى عكس رأيها ، وأدى إلى عديد من المشاكل عند التطبيق من أبرزها تأجيل الانتخابات في ست نقابات عامة وقروية وتعذر عقدها حتى الآن . وتكرر نفس الأسلوب عند تعديل القانون ١٠٠ في العام الماضي ، فقد تم في غيبة النقابات ووسط معارضة قوية منها ومن الأحزاب المعارضة .

وقد هاجمت السلطة المعارضين بحجة أنهم يطالبون بإشراف القضاء على الانتخابات العامة ويرفضون إشراف القضاء على الانتخابات مما يجعلهم في موقف متناقض . ويجاهل هؤلاء أن الدستور نص بوضوح لا يبيح فيه في المادة (٨٨) على إشراف الهيئات القضائية على انتخابات

مجلس الشعب وعلى العكس من ذلك نص في المادة (٥٦) التي تتناول النقابات والاتحادات ، على قيامها على أساس ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولم يشر من قريب أو بعيد لإشراف أي سلطة أخرى على انتخاباتها أو جداولها . أكثر من ذلك فالقانون ١٠٠ وتعديلاته يتناقض بصورة صارخة مع الاتفاقية الدولية للحريات النقابية الصادرة عام ١٩٤٨ والتي صدقت عليها مصر عام ١٩٥٨ والتي تنص على استقلال الحركة النقابية وعدم تدخل أي سلطة في شؤونها أو في سياساتها أو بتحديد بنيتها أو في انتخاباتها بأي شكل من الأشكال .

**من الواضح أن الحكم مستعد لانتهاك الدستور والإخلال بالاتفاقات الدولية مقابل مكسب صغير .**

ولأسف فهذه الممارسات تظهر التيار المسيطر على هذه النقابات في صورة الضعيفة . وهناك ما يؤكد أن هذا النهج الحكومي منهج ثابت . يكفي ما قامت به الحكومة ضد نقابة الصحفيين في الفترة الأخيرة رغم أن هذا التيار لا يسيطر على مجلسها ولا يبريد حتى تهديد ذلك .

**صلاح عيسى**

الحزب الوطني يريد أن يستولي على النقابات ليحول النشاط في داخلها إلى نشاط خدمي بالدرجة الأولى ، ويلغى دور النقابات المهني والعام وخاصة في النقابات التي لها علاقة بالرأي العام .

أيضاً الحزب الوطني يريد أن يفرض أناساً بعينهم على النقابات ، مثلاً في نقابة الصحفيين يفرض على الصحفيين مرشح واحد يختاره الحزب وهو مرشح الحكومة . منذ ٢٠ سنة كان يترك المجال مفتوحاً لأكثر من مرشح حكومي ، يحدث أن على حمدي الجمال يفرض الانتخابات وموسى صبرى يفرض الانتخابات . وبالتالي أمامي وجهان من وجوه الحكومة اختار أفضلهما أو أقربهما من وجهة نظر الصحفيين . في نقابة الأطباء الحكومة رشحت د . إبراهيم بدران والدكتور حمدي السيد

تحدى قرار الحزب وخاض الانتخابات متنافساً للدكتور بطران وانتخبه الأقطاب. الوضع الآن أن الحكومة تنصر على مشروع واحد تقرضه على النقابات.

طاعة أخرى في انتخابات الصحفيين ولها علامة بتعلق العمل النقابي أن لاترشح رئيس عمل مثل للسالك له سلطة توزيع المسحبات على الصحفيين أن يرضع نفسه نقبياً هو في واقع الأمر لا يمثل العاملين ولكن يمثل صاحب رأس المال ومالك الصحيفة، يجمع بين منصبه كرئيس مجلس إدارة وبين منصبه ككتيب للصحفيين فيحدث خلل في داخل المؤسسات الصحفية وخلل في السلطة وخلل في النقابة.

عهد القطار شكري

أعتقد أن أحد جوانبه الأزمة الرائعة التضيق على الممارسة السياسية ليس فقط بعدم السماح لكافة القوى السياسية بتكوين أحزابها ولكن أيضاً بفرض حصار على حركة الأحزاب القائمة بما دفعها للصهي إلى النقابات لكي تكون واجهات تستطيع من خلالها أن قارص نشاطا واسع النطاق في المجتمع هذه نقطة أساسية فيما يتعلق بانتقاد الديمقراطية.

النتيجة الثانية والتي أدت لاستئصال الأزمة هو عدم بروز طرف ثالث غير الحكومة وغير الإخوان المسلمين أو مانسبهم البديل الديمقراطي وذلك لأن القوى الديمقراطية غير قادرة على التبلور بشكل كاف ونشط ومن هنا تتعاثر للحكومة وليس صفة أن جزءاً من قيادة التجمع راضية عن صدور القانون ١٠٠ وتعتبر إشراف القضاء إشرافاً كاملاً على النقابات المهنية عودة إلى الأمر الطبيعي. وجزء من القوى الليبرالية تزيد الحكومة وتعتبر موقفها طريقاً للتخلص من الإخوان. باختصار أعتقد أن تقاسم القوى الديمقراطية أياً كانت مراقفها السياسية أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الأزمة واستعمالها.

أحد أسباب احتدام الصراع من وجهة نظري أن النقابات تتافع من مصلحة أعضائها وفي نفس الوقت لديها موارد هائلة نتيجة أنها تملك سلطة الترخيص بإزالة المهنة.

أحمد يحيى

أما كانت ملاحظتنا على خط الحكومة في الممارسة الديمقراطيةه فالحكومة غير مسئولة عن استيلاء الإخوان المسلمين على النقابات إنما المسئولين نحن كقيادات مهنية مسئولون وأضرب مثلاً بنقابة المحامين على وجه التحديد وأظن الأستاذ نبيل لا يختلف معي. تفكك القيادات الديمقراطية في نقابة المحامين وظهرها بمظهر سيئ فعلا هو سبب وصول الإخوان المسلمين للمجلس. بعد أن كان مستحيلاً لنجاح أحد منهم في كل الانتخابات السابقة كان يقدم للترشيح أفضل المحامين من الإخوان المسلمين مثل محمود الشربيني والدكتور عهد الله وشران. أساندة محامين لهم اسم في الجامعة ولم يتبع أي منهم وكانت انتخابات مزينة وحررة والسبب أن المحامين كانوا يريدون قوى أخرى نقابية قادرة على تحقيق مصالحهم وتقديم المثل ولكن مع تراجع وتضاؤل هذه القوى والتماسج مع تفككهم وصداماتها انصرف المحامون عنها.

صلاح عيسى قال أن الرأي العام مع الإخوان هذا غير صحيح لقد فازوا في آخر انتخابات لأن المحاضرين كانوا ٤ آلاف فقط من ١٣٠ ألف صوت.

وبعد ذلك حاولوا شراء الرأي العام بالفلوس، عملوا لجان الشريعة الإسلامية تتفق أموال كثيرة، وقرروا في العاملة في الزلازل بين المحامين المحامين الإخواني يدفع له خمسة آلاف جنيه والمحامى الذي يعرض لنفس الكارثة يعطى ٥٠٠ جنيه. وأضيف أن النقابة تتبع أولاً تتبع الحكومة على حسب نزوع القيادات التي تتولى المسؤولية في النقابة لو كانت

قيادات وأعباء وقادة متحافظ على الاستقلال مهما أرادوا بها الحكومة وبمهما كانت أجهزة الحكم والأمن تحاول التدخل في شئونها. لكن لو أن الحكومة هي التي أتت إلى النقابة فسأدين لها بالولاة والنقابة لن تستغل والحكومة تسعى للسيطرة على هذه الكيانات الديمقراطية كما تريد الهيمنة والسيطرة على كل المؤسسات والضمأن الوحيد لعدم الهيمنة والسيطرة الحكومية هو المهنيون أنفسهم.

الإخوان المسلمون لا يثقلون أى ضمانات للاستقلال عن الدولة بالعكس هم أكثر استعداداً للتفاهم مع الدولة لو أرادوا. أذكر واقعة بسيطة جداً سنة ١٩٦٨ حينما اندلعت مظاهرات الطلبة عقب محاكمات صدقي محمود فتحنا لهم نقابة المحامين فتحت النقابة ودخلها الطلبة عام ١٩٦٨ وعام ٧٠ وعام ١٩٧٣ في عهد عبد الناصر وفي عهد السادات وشكلنا لجان للدفاع عنهم ووزعناهم في السجون واقفنا عنهم ولم يستطع أحد منع نقابة المحامين من القيام بهذا الدور، ولم تكن الدولة راضية بما نعلمه.

في عام ١٩٦٨ عندما قمنا بأجواب النقابة أمام الطلاب حضر اليها حسين كامل بها. الإخوان هم المحامين كان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الآن أمين المحامين في الاتحاد الاشتراكي وكان مرفداً من السيد على صبرى، وراسم على كل مايلزم للمحامين وهو نفس ماكان يتردد في الشارع وكتب بياناً من أقوى ما يكون معبراً عن رأى الناس. في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ مارس الذى أصدر فيه بيان ٣٠ مارس كمر عبارة الشعب يطالب وأنا معه وكانت ٩٠٪ من المطالب هي التي وردت في بيان نقابة المحامين الذى عكس رأى الناس.

معنى ذلك أنه في أحلك الأوقات بالنسبة للحريات لم يسس معام، لم يتج معام من التعبير عن أية في نقابة المحامين مهما كان كلامه خطيراً وطالما قارص الديمقراطية بأسلوب صحيح لا يمكن أن تصادها قوة مهما كانت، والضمانة الوحيدة هي في الناس وفي القيادات. القيادات النقابية التي يتم انتخابها بطريقة غير وأعباء هي التي تؤدي بالنقابات إلى التبهية والتفكك الذي تعيشه الآن.

أعود للتصوير المطروح، والذي يقتصر دور النقابة على العمل العام، والدفاع عن مصالح المهنيين وأعتقد أنها فكرة في غاية الأهمية على أن تكون هناك جمعية علمية مشكلة من مهنيين أيضاً جمعية علمية مثل الجمعية الطبية المصرية تتخفف من الأطباء ومن كبار الأطباء، ومن ناس ذوى حيوية. وجمعية للمحامين وجمعية للأطباء. وجمعية للمهندسين هذه الجمعيات تختص بكل مايتعلق بممارسة المهنة بما في ذلك صرف المعاش لأن المعاش يتحول أحياناً إلى موضوع للمساومة وإذلال الناس

الموضوع الثاني قضية الزيادة الهائلة في أعداد أعضاء النقابات المهنية دون وعي. في نقابة مثل نقابة المحامين القليلة تريد أن تحصل النقابة على أعضاء جدد. وجمعية البوظلة وتشغيل كل من يتخرج من كلية الحقوق. والنتيجة هناك ألف بل عشرات الآلاف من المحامين لا يجدون حتى مكتب محام للتصريح فيه. آلاف المحامين لا يجدون من يعلمهم المهنة بعضهم يقف على أبواب المحاكم بحثاً عن أى قضية ولم يمارس المهنة بطريقة صحيحة ولم يتعلم التقاليد ويستعد أن يعزل المهنة إلى أسلوب للنصيب والإجرام. هذه الممارسات خطيرة على المهنة وخطيرة على النقابة وخطيرة على المجتمع كله. الدولة غائبة ولا تقوم بدورها في علاج مشكلة البطالة والنتيجة أن خريج محقق يدفع رسوم القيد بطريقة أو بأخرى وسرمان باعتريه الدولة غير متعطل. رغم أن الواقع عكس ذلك. إننى لأطالب الدولة بأن تجد وظيفة لسبعين ألف محام متعطل في الحكومة والقطاع العام ولكن هناك حلول كثيرة. مثل تكوين مؤسسات للمساعدة القضائية يعينون فيها محترفات ويعلمون منها المحاماة،



## أحمد نبيل الهلالي:

- ★ هيمنة الأخوان المسلمين على عدد من النقابات المهنية ليس سبب الأزمة الحالية .
- ★ الدولة البولييسية تستهدف حزب استقلالية النقابات المهنية .
- ★ النقابات المهنية تحولت إلى « جراحات، لعشرات الآلاف من المهنيين الشباب العاطلين

أما إذا كان المقصود أن هناك ميلاً للدولة للاحتواء الأمن وتعمد الأسلوب الأمني ، فهذا أمر طبيعي في بلدنا وسيظل قائماً ، على يد القيادات النقابية الراجعة التي تؤمن بقومية النقابة وترفض الخضوع والتبعية .

### نبيل الهلالي

في تصوري أن الحق الحقيقية للنقابات المهنية هي افتقادها لاستقلاليتها لأن هذه الاستقلالية مطبوعة بين شقي الراس ، هيمنة حكومية أو محاولة هيمنة حكومية من ناحية وهيمنة التيار السياسي الواحد من الناحية الأخرى ولكي تتحقق الاستقلالية للنقابات المهنية يجب أن ترفع جميع الأيدي عن النقابات المهنية ، يد المشرع ويد الدولة بأجهزتها ويد الأحزاب والقوى السياسية . بدون ذلك لاستقلالية ويستحيل تصور توفر استقلالية للنقابات المهنية في غيبة الديمقراطية في المجتمع . وبالتالي الدخول للوصول إلى استقلالية حقيقية للنقابات المهنية هو تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمع . فمن العيب الحديث أو تصور أن تكون النقابات المهنية جزء ديمقراطية وسط محيط ديمقراطي . من هنا أركز على القيد التشريعية الخطيرة الواردة على الاستقلالية النقابية .

أخطر القيود هي القوانين أو ترسانة التشريعات التي تحكم النقابات المهنية والتي تتناقض مع الدستور من ناحية ومع المبادئ الدولية التي صدقت عليها مصر .

فإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في المادة ٢٣ على أن لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والإضمام إليها من أجل حماية مصالحه .. فهل يملك المهنيين المصريون حق إنشاء نقابة مهنية .. مستحيل .. النقابة المهنية لا تقوم بإرادة أبناء المهنة وإنما يجب أن تنشأ بإرادة الدولة ، الدولة تعطي الضور الأخضر بقصد قانون إنشاء النقابة المهنية ، ولا يستحيل قيام نقابة مهنية . ولذلك تجد مثلاً المهنيين العاملين بالإذاعة والتليفزيون يناضلون منذ سنوات أربعة تقريباً أو أكثر من أجل إنشاء نقابة مهنية للاذاعيين ورغم أنهم تقدموا لمجلس الشعب بمشروع قانون صاغه ألف اذاعي استمر مجلس الشعب يناقش هذا المشروع

وتستوعب أعداداً كبيرة منهم في القاهرة والمحافظات . هناك نظام المحامي المروث لو أنا أخذت بهذا النظام في مصر سيجد المحامون المتعطلون فرصة للعمل والتدريب وفي ذات الوقت أحل مشكلة نقابة المحامين التي تنوء بأعباء محسنة عليها خطأ فهم لا يمارسون المهنة ، والنقابة لا تستطيع حل مشكلتهم ، والنقابة استغلال الآلاف من خلال ما يسمى اليوم بلجان الدعوة الإسلامية وبجان الشريعة والتي ينضم إليها هؤلاء ويعلقون مبالغ ضئيلة ، هي في الواقع فئات ، ولكن من خلال ذلك يتم شراء أصواتهم ، وفي أصوات تميز عن عجز الدولة عن مواجهة البطالة . باختصار نحن نتجاه لتلبية جداول النقابة من الأعداد الزائدة التي دخلت فيها نتيجة أن مشكلة البطالة لا تراجعه المراجعة الحقيقية وعندما تعود النقابة إلى جميعها الحقيقي ، ستعود تقاليد العمالة والقيم ، وأظن أننا نذكر ما يسمى بانتفاضة المحامين ، والتي سميت بثورة الجناح . الموضوع لم يكن مجرد خلاف بين أحمد ناصر وأحمد الحواجة وأن المحامين كانوا مع أحمد ناصر ، ولكن الحقيقة أن المحامين المبرعى كانوا ساخطين ومتحدثين عن أن الحواجة لديه ٧ عريجات ويكسب ملايين والواحد فيهم مثل لاقى ساندوتش طيب هابيشوا أزاى طيب ما ينضم لأحمد ناصر وينضم لأى واحد بقرله تعالى نكسر أحمد الحواجة .

إن مشكلة النقابات المهنية تتمثل في العضوية غير الحقيقية والحلول الصحيحة تبدأ بحل مشاكل البطالة وهي الخطر الحقيقي على الممارسة المهنية وعلى الممارسة العامة في نفس الوقت .

عبد القادر شكر الأستاذ أحمد يحيى طرح قضايا بالغة الأهمية ولكن لاحظنا أن الحلول طرحت في إطار نقابي فقط .

أحمد يحيى البعد السياسي يتخلل من وجهة نظري في أن معظم الأحزاب الوليدة تعاني من انغلاقها النقابات وأكثر . المسألة ليست مسألة النقابات فقط فأغلبية الأحزاب تعيش على إعانة الدولة ، أحزاب وريقة ليس لها دور حقيقي ولا قدرة على التنظيم . إذا كانت هذه قدرة الدولة على تنظيم المدارس الديمقراطية محلة في الأحزاب فكيف أنشأ حلولاً لازمة النقابات على يد الدولة . الحل من وجهة نظري في يد أبناء المهنة أنفسهم

أربع دورات متتالية دون أن يرى التور.

من جهة أخرى المادة ٣ من الاتفاقية التي أشار إليها الأستاذ حسين عبد الرزاق اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ينص على أن للنقابات الحق في وضع دساتيرها وأنظمةها .

الحكمة الدستورية العليا في الحكم التاريخي الذي أصدرته بعدم دستورية قانون حل مجلس نقابة المحامين قسرت وضمت الإطارات لسلطة النقابة والديقراطية النقابية وقالت بوضوح أن المادة ٥٦ من الدستور تنص على أن إنشاء النقابات على أساس ديمقراطي حق يكفل الدستور . إننا قصدت ضمان حق أعضاء النقابة في صياغة أنظمتها وإبراسها ونظم إدارتها وأوجه نشاطها واختيار ممثليها في حرية تامة وتلك هي الديقراطية . ومع ذلك فعندما يصدرون قانوناً أو تعديلاً لقانون من قوانين النقابات المهنية يرفضون استشارة النقابات المهنية في هذا التعديل . وتم من خلف ظهرها .

الحل في تقديره هو إعادة النظر في كل التشريعات المنظمة للنقابات المهنية ويضمن كل نقابة من خلال الجمعيات العمومية ومن خلال الأعضاء في أن يصدر مشروع قانون جديد لنقابتهم ويستقبلوا بوضع هذا المشروع ليبر عن آرائهم ولا يفرض عليهم من خارج النقابة .

المسألة أن بعض النقابات المهنية محرومة حتى من سلطة إصدار لوائحها الداخلية . رئيس المجلس الأعلى للصحة له حق إصدار اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين ولائحة أداب مهنة الصحافة . وزير الري هو الذي يصدر النظام الداخلي لنقابة المهندسين وزير الزراعة هو الذي يصدر النظام الداخلي لنقابة المهن الزراعية .

أكبر من هذا بقوانين النقابات المهنية تخضع النقابات لوصاية حكومية خائفة طبقاً للمادة ٩٤ من قانون نقابة الصحفيين لرئيس المجلس الأعلى للصحة أن يستصدر قراراً من رئيس الجمهورية يحل مجلس إدارة نقابة الصحفيين وتعيين لجنة مؤقتة لإدارة شؤون النقابة . هنا الاختصاص كان في السابق لرئيس الإرشاد القومي انتقلت صلاحياته إلى رئيس المجلس الأعلى للصحة . وقانون نقابة الصحفيين يوجب على لجنة قيد الصحفيين أن ترسل قبل انعقادها ثلاثين يوماً على الأقل بياناً بأسماء طالبي التقييد إلى المجلس الأعلى للصحة لإبنا الرأي فيه . وزير الري يحدد بقرار منه نوع وحجم الأعمال الهندسية التي يجوز لعضو النقابة ممارستها طبقاً لتخصصه بعد أخذ رأي النقابة .

أخطر نموذج للوصاية هو القانون ١٠٠ . ونحتاج لرقعة عند هذا القانون لألسف مازال هذا القانون الخطير محل خلاف داخل صفوف القوى الديمقراطية . كما أشار الأستاذ عبد الغفار .

وفي تقديره أنه ليس صحيحاً أن القانون ١٠٠ يهدف إلى تعميق الديمقراطية القانون يهدف بتعميداً لإلغا حق المهنيين في انتخاب مجالس إدارتهم بفرض شروط تجبزية قد رأينا فيها ٦ نقابات لم تستطع إجراء انتخاباتها نتيجة هذه الشروط .

ماهي حكاية القانون ١٠٠ إذن .

أنا ضد الرأي الذي يختصر عيوب القانون في أنه صدر دون أخذ رأي النقابات فهذا مجرد نقد للقانون من حيث الشكل وهذا منطق ظهير لأن طمس الجهر غير الديمقراطي لهذا القانون .

ثانياً القول بأن القانون الجديد يستهدف تعميق الديمقراطية النقابية وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية الانتخابية قول منقوض فالضمانات التي ابتدعها القانون منقولة بالحرف من اللائحة الطلابية سيطرة السمعة الصادرة عام ١٩٧٩ والتي أدت للقضاء على الديمقراطية في الجامعات المصرية .

الشرط التجبزي الوارد في القانون لانتقاد جمعية الانتخاب لاشيل

له في أي انتخابات أخرى نسبة ٥٠٪ أول مرة ثم ٢٣٪ لانتحق لا في انتخابات مجلس الشعب ولا في انتخابات مجلس الشورى ولا حتى في استفتاء رئاسة الجمهورية . ومجلس الشعب الذي أصدر هذا القانون منتخب بنسبة ١٠٪ من مجسوس الناخبين ومع ذلك يشترط ٥٠٪ لانتقاد الجمعية العمومية للانتخابات . ولا يجوز الاعتقاد بتجربة انتخابات الصحفيين صغيرة العدد وتجربتها غير قابلة للتكرار في نقابة كبيرة العدد وهكذا تدخل النقابات الكبيرة العدد في الحارة السد .

المقولة الثانية التي تطرح في مواجهة المعارضة للقانون ١٠٠ هي كيف تمتعش على الإفراط القضائي . القضية ليست قضية إفراط قضائي فالقانون ١٠٠ لا يتحدث عن إشراف قضائي - فلا أحد ضد إشراف المهنيين على النقابات ، فيعطى صلاحية لجنة مؤقتة في أن تدبر شؤون النقابة ستة شهور واتخاذ القرارات وبالتالي يفرض وصايا على النقابات . وهذه مخالفة صريحة لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي قال أنه لا يجوز أن يدير النقابة إلا مجلس منتخب من الجمعية العمومية . وبالتالي لما يفرض القانون لجنة مؤقتة لهذا تحد صريح لحكم المحكمة الدستورية العليا . المهنيون ليسوا مقصرين حتى تفرض عليهم وصاية حتى لو كان الرصي قاضي جليل . القضاء له مهمة مقدسة هي إرساء العدالة ولا يجوز شططهم عنه بإغراقهم في أهواء الإدارة اليومية لعشرات من النقابات العامة والنقابات الفرعية بينما قضايها الناس سكلمة أمام المحاكم يسهم القضاء الشديد في عهدة القضاء .

الأخطر أنه عندما يقوم مستشار أو قاضٍ بمستولية التقييد ، ويصبح نصف مجلس نقابة قضاة فنحن نفلى الدور للرعي للنقابة المهنية لأن أي دور قومي له طابع سياسي واضح . كيف يقوم القاضي بعمل سياسي والمادة ٧٣ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه يحظر على القضاء بالاشتغال بالعمل السياسي .

كذلك فالقانون عندما يسر انتهاكه للدستور بخلافة قضائية يعاول بحيث أن يقيم القضاء في الحركة الدائرة بين النقابات المهنية وبين الدولة رغم أن القضاء يجب أن يظلوا بعيداً عن هذا الصراع لأنهم الملاذ الأخير في الفصل في هذا النزاع إذا ما طرح عليهم قضائياً : القانون أيضاً يحدد استقلال القضاء من سوابق القضاء أعضاء اللجنة التي تدبر النقابة ستة شهوراً من سحاسب هؤلاء : القضاء وهل يحقق مع استقلال القضاء وكرامة القضاء . أن يخضع مجموعة القضاء أعضاء اللجنة لمراقبة ديوان المحاسبة . والمحاسبة الجمعية العمومية للنقابة وتشريحهم كما يحدث مع إبراهيم نافع أو أحمد الحراجة أو غيرهما .

من الملاحظات المثيرة للسخرية أن السادات عندما أصدر القانون ١٢٥ لسنة ٨١ يحل مجلس نقابة المحامين جاء في المذكرة الإيضاحية وبيرت الدولة تدخلها حل مجلس نقابة المحامين قائلة أن المشروع لا تدخل لحل مجلس النقابة بل بدأ مجلس النقابة الحالي ينتحر بالفطرية في رسائتها ويتخذ منها متبراً بجمع حوله أعداء السلام والحاقدن عليه وبدأ وأجها عجز المحامين عن محاسبة مجلس نقابتهم في ظل القانون الحالي الذي يستوجب لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية المختصة بسحب الثقة أن يحضر إجتماعها نصف عدد المحامين الأسر الذي أصبح مبهج اجتماع جمعية عمومية غير عادية مستحيلة وتدور الأيام وإذا بشرط حضور ٥٠٪ من الجمعية العمومية الذي اعتبر بالأس عقية تمثيق الديمقراطية ينقلب بقدرة قادر أداة لتعنيق الديمقراطية . وهكذا يتعامل حكام هذا الزمان مع القانون باعتبارها قطعة صلصال لينة فينة طبيعة



يشكلونها جنباً أحرارهم المتغلبة.

#### صلاح عيسى

استطرداً لما قاله الأستاذ نيل اعتقد أن الهدف الأساسي من القانون كان استعانة الأغلبية الصالحة في النقابات المهنية لإغراق ما يمكن أن نسميه الجزء الراعي والمهم بالعمل النقابي والمشتغل به من المهنيين في نقابة الصحفيين عندما فكرت الحكومة في السيطرة على النقابة بعد الصدام مع السادات الذي كان يريد تحويل النقابة إلى ناد قسراً أن العناصر النشطة والمعارضة لا يذودون عن ٢٠٠ صحفي بينما أعضاء النقابة حوالي ٩٠٠، فلم يصبحت في حشد يقية أزمة النقابة (٧٠) وأغلبهم موظفين يطبقون الرضا، فستطيع أن تسيطر على النقابة وتقضي على المعارضين لكاتب ديني والرافضين للصل الصحفيين المصريين في الخارج ولتحويل النقابة إلى ناد.

وبالمثل طبقت التجربة وأثبتت نجاحها اعتباراً من عام ١٩٨١ تحديداً واستخدمت آليات هيئات المؤسسات الصحفية القومية لشحن الموظفين والصحفيين الثنائيين عن النشاط النقابي ولا يعرفون عنه شيئاً، وبدأ استعانة (الصحفيين في البلاد العربية يتذكرون طائرات مجانية، والهدف الأساسي إغراق القسم المشتغل بالعمل النقابي والمهم بشئونه والفهم لقوانينه والمعارف لقياداته، هذا الحشد دوره الانتخاب فقط، ونجحت هذه التجربة في حصار القوى المدنية غير الحكومية في نقابة الصحفيين، وعندما أصدرت الحكومة القرار ١٠٠ كان تقديرها أنها ستغرق الأقلية التي تنتخب الجماعات الإسلامية بأكثرية يسهل قيادتها ولكن هذا السيف قد يرتد على أصحابه، فهذه الأغلبية يمكن في ظل ظروف معينة أن تنتخب الجماعات بدلاً من الحكومة.

العمل النقابي في أساسه عمل تطوعي وفي كل النقابات المهنية بالعمل النقابي ترشياً وانتخاباً أقلية، وإغراق هذه الجبهة النقابية في أغلبية صامتة غير مهتمة يمكن أن يؤدي إلى كارثة وفي وقت من الأوقات.

في تاتار الأستاذ أحمد يحيى لموضوع حل أزمة النقابات المهنية وركز على تقديم المهنيين أنفسهم للحلول التي اعتقد أنه لأحد في هذه الدولة يريد حل المشاكل، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل التي لها صلة بالممارسة الديمقراطية وأضرب مثلاً لذلك من نقابة الصحفيين.

في عام ١٩٩٠ وجدنا أننا نواجه مشاكل خاصة بممارسة المهنة - ويقانون النقابة وقانون سلطة الصحافة وطبيعة ملكية المؤسسات الصحفية وحرية الصحافة والصحفيين والقوانين المقيدة للحريات وأوضاع المؤسسات الصحفية، فبعدنا مؤقراً استمر ثلاثة أيام افتتحه رئيس الوزراء وحضره وزير الإعلام ويمثلون الحكومة وحضره كبار الصحفيين وأسيادهم المختلفة والنقابات والسياسيين ومنهم كمال زهيرى وحافظ منصور وإبراهيم نافع، وكان أميته العام جلال عارف وكان التقييد في حينها مكرم محمد أحمد، وانتهينا إلى مجموعة هامة من التوصيات تشكل مرجعية لحل مشاكل الصحافة المصرية على صعيد فنية الصحافة على صعيد المؤسسات الصحفية على صعيد النقابة وعلى صعيد القوانين المقيدة للحريات وصعدت الجمعية العمومية عام ١٩٩١ على هذه التوصيات وشكلت لجنة من مجلس النقابة برئاسة إبراهيم نافع ومن عديد من أعضاء الجمعية العمومية لصياغة هذه التوصيات في شكل مشاريع قوانين. فوجدنا بالذلة في خلال عام واحد تقام مشاريع قوانين وأجرات تتعلق بالصحافة دون أن تأخذ حرقاً من التوصيات أو تهتم بأن يقرره الصحفيون بإجماعهم، بل كانت هذه المشاريع على عكس الحلول التي صدرت عن المؤتمر.

قضية نقابية أخرى تتعلق باستخدام المقدمات وتجهيزها، وهي لعبة بدأتها الحكومة ثم انتزعت الجماعات الإسلامية هذا السلاح منها واستخدمته

لناكيدفرذها في بعض النقابات المهنية للإستيلاء على مجالها.

لقد تجاوز الأمر قضية توفير المقدمات، وأصبحت في حقيقة الأمر رشوة مقننة. وانفقت الحكومة في انتخابات مارس الماضي في نقابة الصحفيين حوالي ٢٥ مليون جنيه على النقابة والصحفيين مقابل أن ينتخبوا إبراهيم نافع والقائمة الحكومية. أخذ الصحفيون بهذا جيداً جنبها شهرياً ونشر ذلك علناً في الصحف، وعلقت القائمة تحية كاريكاتر قائلة "بهقولوا علينا رافضين، طب إحنا رافضنا القانون ١٠٢. واعتصمت عليه بينما الصحفيون لم يتحركوا ضد القانون ١٠٠ مقابل خمسون جنيهًا لكل واحد منهم".

باختصار فتحزب الانتخابات وتحويلها إلى نوع من الرشوة المقننة أفسد العمل النقابي وحول الخدمات إلى سلاح لقرصنة تجميع النقابة للجهة التي تقدم الخدمة، سواء كانت الحكومة أو تيار سياسي، أو جهات أجنبية من خلال مرشعين معينين وأسماء معينة تقدم بدورها بعض الخدمات. وقد أثر هذه الظاهرة في نقابة الصحفيين إلى إقبال أعداد كبيرة من الصحفيين للتردد على النقابة، ولم يكونوا يقرعون منها في الماضي، بل أن بعض الصحفيين لم يكن مهتماً بالانضمام للنقابة الآن هناك تسابق على عضوية النقابة من موظفين في المؤسسات الصحفية ومناديين بالإعلانات، فعضوية النقابة تعني زيادة في الأجر في كل انتخابات وأرض ومسكن والتفسيط وسيارات... إلخ.

لم يعد الانضمام للنقابة من أجل تجميع مهني يدافع عن مصالح حقيقية ولكنه يوشك أن يتحول إلى تجميع مستهلكين ورافعين في الحصول على مزيد من الخدمات من خلال الانضمام للنقابة.

المنطقة الجوهريه في تعليلها والتي أختلف فيها مع الأستاذ أحمد يحيى، هو تركيز المشكلات في القيادات النقابية والقول بأن الحكومة غير مسئولة. المسئول الأول عن أزمة النقابات المهنية في الحكومة، والمشتول الثاني هي الأحزاب السياسية الضعيلة والتي تعذّل للحكومة بما يزيدنا ضعفاً على ضعف في داخل النقابات وفي المجتمع. ومن واجب الحكومة ومن واجبتنا جميعاً أن ندرك أنه الإشكالية في المجتمع المصري كله هي إشكالية إطلاق حرية المنافسة السياسية كهدف يمكن أن يضع كل قوة سياسية في وجهها الحقيقي.

أنا على عكس كثيرين أعتقد أن الإخوان المسلمين أخطر من الجماعات التي تقارص العنف لأن الجماعات التي تقارص العنف جماعات مؤقتة وقرن محبوبة العبد سيتم تصفيتهم طال الزمن أو قصر، سيتم تصفيتهم لأن في مصر دولة تلك قوة السلاح وتستطيع تصفية أي أحد آخر يحمل سلاحاً ضدها. أنا أخطر الحقيقي قبيأت من القوى التي أتت بالأساليب السياسية للنسول إلى منظمات المجتمع والانتساع مراجعتها سلاح الدولة لظروف محلية وظروف دولية، والمراجعة الحقيقية تكون بإطلاق حرية المنافسة السياسية أمام الجميع حينئذ سيعدون إلى حجمهم الطبيعي، وكما قال فؤاد سراج الدين، فحين البنا رشح نفسه في البرلمان وسقط في انتخابات حرة، ولحق مكرم عبيد في لقطاع مرشح الإخوان، وفي ظل المنافسة السياسية الحرة سيعد الإخوان المسلمون إلى حجمهم الحقيقي، وإذا استقام الوضع في النقابات ورفعت الشكرمة بدعائها، وقيمت الخدمات للنقابات بطريقة صحيحة من خلال اعتمادات في الموازنة لا تترتب بالانتخابات أو مرشح بعينه، وإذا كبح النقابيين، وإذا فصل في نقابة كنفاتية الصحفيين ما بين سلطة الإدارة والنقابة، سيعد الإخوان المسلمون إلى حجمهم الطبيعي في النقابات، أنتقل إلى موضوع التفرقة بين الترخيص بممارسة المهنة وبين الصالح النقابية هذه تصفية تحتاج إلى تفكير طويل مثلاً الأستاذ كامل زهيرى قال في مناقشات سابقة أن قانون النقابة - نقابة الصحفيين -



## حسين عبد الرزاق:

★ لم يعد مسموحاً بوجود صوت مستقل عن الدولة خاصة .. و البلاد مقبلة على انتخابات

## مجلس الشعب

★ قانون النقابات يتناقض بصورة صارخة مع الاتفاقية الدولية للحريات النقابية .. وينتهك

## الدستور ..

قبل عام ١٩٧٠ كان يعطى سلطة التقيد وحق ممارسة المهنة للجنة قضائية من خارج النقابة وأنتا ظلنا نناضل من أجل أن نحصل على أن تكون النقابة سيادة جنولها . وعندما تولينا هذه السلطة أقصدنا الجدول. هذه المشكلة إشكالية حقيقية فالنقابات مثل كل مؤسسات هذا المجتمع أصبحت مناطق عشوائية نتيجة لتضارب السياسات وهكذا نجح الإخوان المسلمون في النقابات كما نجحوا من قبل في المناطق العشوائية وفي المنظمات العشوائية . وفي الأحزاب العشوائية هذا وضع يحتاج إلى نوع من التفكير الدقيق فلكي يستقيم العمل النقابي استقامة حقيقية لا بد أن نضع ضوابط للتصريح بممارسة المهنة لا تتدخل فيها عوامل الانتخابات وإذا تضمن الحفاظ على التقاليد المهنية وأصول العمل النقابي . وهناك قضية أخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية أعتقد أن النقابات المهنية ينبغي أن تتحرك في إطار أنها منظمات مهنية بحتة وأن ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية ينبغي أن يمارس في اللجان النقابية العمالية فأى مهني عضو في نقابة مهنية وأخرى عمالية . أما أنا كصفي عضو في نقابة الصحفيين وهي نقابة مهنية وعضو في نقابة عمالية إسبها نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر وإذا أمكن الوصول إلى هذه الصيغة ربما يكون أفضل لأن إدخال النزاع من أجل مطالب اقتصادية ضمن نشاط النقابات المهنية أقصد المهنة . بعد هذا هناك مهنة في مصر الآن لها تقاليد أو فيجد نقابة الأطباء . تفصل طبيبا لأنه يخرج عن تقاليد المهنة أو يمارس عمليات إجهاض ونفث الطاهرة للصحفيين والمعلمين .

### هسين عبد الرزاق

سأكتفي بملاحظتين فقط . أنا أتفق مع الأستاذ نبيل الهلالي أن حل الأزمة لا يمكن فصله عن تحقيق الديمقراطية في المجتمع وبالتالي إعادة القوانين التي تقيد الحريات ، فيستحيل أن تكون هناك نقابات مهنية وديمقراطية في مجتمع غير ديمقراطي أيضا لا بد من معالجة الأوضاع القانونية الخاصة بالنقابات لكن هذه الحقيقة لا تعني أن يعلى النقابيون كل شيء على حل مآزق الديمقراطية في المجتمع . لأن تحقيق الديمقراطية المجتمعية يحتاج لنضال طويل المجتمع كله طرف فيه . أن علينا كتابيين مستولية ودوراً في مواجهة أزمة النقابات المهنية . وتلعب على فكرة الطريق الثالث أو التسيار الثالث فنجبره نقابة الصحفيين الأخيرة إشارة واضحة إلى هذا الطريق . كانت انتخابات الصحفيين في جوهرها مواجهة بين قطبين . قطب

يريد الحق النقابة بالحكومة أو بالحزب الحاكم أو مؤسسة معينة أو بشخص معين وتشكل من أفراد من كافة الأحزاب والتيارات السياسية سراً . من المرشحين أو من التحيزين لهم والقطب الثاني أو التيار الثاني تكون من خلال ممارسة متصلة لمدة خمس أو ست سنوات وضم مرشحين وناخبين من كل الأحزاب والتيارات السياسية

طبعاً بالنسبة لنقابة الصحفيين لا توجد مشكلة تيار الإسلام السياسي والمواجهة كانت بين سيطرة حزب أو حكومة أو شخص أو مؤسسة وبين الاستقلال . هذا التيار الاستقلالي يبدو ضعيفاً فأي من مرشحيه لم يلف وراءه حزب موحد ولا اعتماد وبعض المرشحين كانوا مهنيين عن العمل في مؤسساتهم الصحفية كشكلاً جلالاً عارف الذي شرع نفسه لموقع النقاب في مواجهة إبراهيم نافع ممنوع من الكتابة والعمل في مؤسسته منذ حوالي ٦ سنوات .

أنا أيضاً ممنوع من العمل والكتابة في المؤسسة الصحفية التي أصعل بها منذ عشرين عاماً بالضبط ومع ذلك أستطاع التيار الاستقلالي تحقيق انتصار هام .

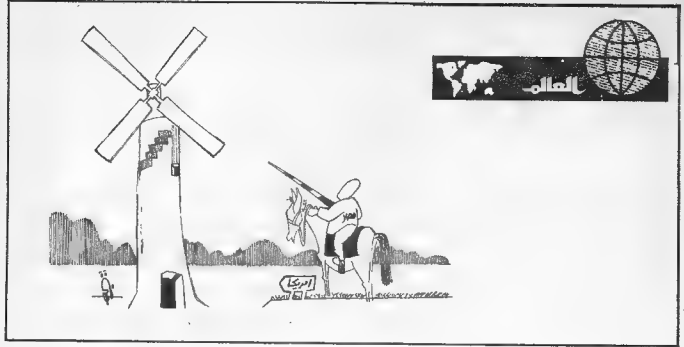
من هنا يأتي أهمية مقال الأستاذ أحمد يحيى حول دفع القوى الديمقراطية والقابات النقابية . للأسف فهناك عزوف من هذه القابات بعضها ترفعاً وبعضها بأساً ، وآخرون يراهنون على الحكومة والحزب الحاكم بملقولة وحدة القوى المهنية .

طبعاً دون إعمال العلاقة بين أوضاع النقابات والأوضاع في المجتمع وضرورة تحقيق الديمقراطية على مستوى الوطن .

الملاحظة الأخيرة حول الفصل بين العمل النقابي وبين الترخيص وما يتبعه من تأديب وغيره . وأن هذا الاقتراح ليس بدعة فهو موجود في أغلب الدول الديمقراطية مثل فرنسا . فهناك أكثر من نقابة ورابطة للصحفيين للدفاع عن مصالحهم وتنظيم شؤونهم المهنية ولكن الترخيص مسئولية لجنة تشكيلها الدولة ولها نزع من الاستقلالية فتح الترخيص وقارص التأديب .. إلخ

الواقع أن النقابات المهنية في مصر الآن عاجزة عن محاسبة أعضائها . لظروف الانتخابات وقد تم إفساد جداول التقيد ، ومع ذلك فالوضع كله يحتاج لمراجعة في ظل وجود نقابة مهنية وأخرى عمالية وفي ظل تجزيم التعدد النقابي .. إلى آخر الأوضاع الخاصة بمصر .

وشكراً .



## هل اجتاز مبارك اختبار «أصعب معادشات مصرية أمريكية»؟ .. { أهم نتائج المحادثات ما لم تحققه .. }

موضوعي لهذه الزيارة ونتائجها من زاوية الرقعة التي تقع هنا في واشنطن. ومن المفيد أن نبادر إلى تأكيد ماتعتقد أنه السبب الرئيسي وراء هذا التباين بكل ملامحه التي أشرنا إليها .. ذلك أن هذا السبب هو الكفيل بإلقاء ضوء كاف على مصاحب الزيارة ونتائجها من غموض والتباس.

والسبب - في اعتقادنا - هو أن التناقض بدرجات مختلفة كان السمة الرئيسية في مواقف الطرفين كل إزاء الآخر .. وكل إزاء المصالحات بين البلدين وبالتالي كل إزاء الطريقة التي جرت بها المحادثات بينهما وكيفية معالجتها .. وبطبيعة الحال فإنه كان لكل من الطرفين - الولايات المتحدة ومصر - رغبة في تصفية الخلافات بما يتفق مع سياسته ومصالحه ووجهات نظره. وماتعتبه بالتناقض هنا ليس في الأساس التناقض بين الطرفين فحسب - المصالح

مبارك

رسالة واشنطن

تباينت وجهات النظر الأمريكية إزاء زيارة الرئيس حسني مبارك الأخيرة للولايات المتحدة كما لم تتباين إزاء أي زيارة سبق أن قام بها لراشنطن . وكما لم تتباين إزاء أي زيارة كان قد قام بها الرئيس الراحل أنور السادات للماصمة الأمريكية .

وقد شمل هذا التباين درجة أهمية الزيارة وأهمية دور مصر ، وأهمية العلاقات الأمريكية المصرية ، كما شمل درجة خطورة الخلافات بين الدولتين اللتين تربط بينهما علاقات توصف رسمياً وإعلامياً - في العادة - بأنها " علاقات صداقة وتحالف " . ثم شمل التباين في وجهات النظر الأمريكية إزاء زيارة مبارك نتائجه التي أسفرت عنها محادثات التي شملت - ولم يكن ذلك شيئاً غير مألوف كسما هذا للبعث - الإدارة الأمريكية ( السلطة التنفيذية ) والكونجرس ( السلطة التشريعية ) .

ولهذا فإن هذا التباين الواسع والمتعدد الجسرات يشكل نقطة البداية لأي تحليل

التجديد لمعالجة حظر انتشار الأسلحة النووية وضرورة إلزام إسرائيل بها . قد أسهم بدون في تصديق تناقض السياسة الأمريكية إزاء مصر ومبارك والعلاقات الأمريكية - المصرية .

ومن المفيد هنا أن تعطى صورة للمدى الذى وصل إليه التباين فى النظر إلى الزيارة والمحادثات ونتائجها من جانب المحللين الأمريكيين .

وعلى سبيل المثال فإن تقريراً خاصاً - ظهر فى نشرة " تقرير واشنطن " فى عدد أبريل - شئون الشرق الأوسط " فى عدد أبريل - مايو ١٩٩٥ ذهب إلى حد القول بأن مصر فى سياستها الجديدة بشأن التنبه إلى خطر استئثار إسرائيل والترسانة النووية الإسرائيلية إنما تعطى إشارات إلى إعلان استقلالها عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .. وقالت النشرة أيضاً أنه بينما لعبت مصر دوراً هاماً وسائلاً وشرطياً أمريكياً فى العالم العربى حاولت أن تبقى داخل إطار الدوائر الفلوات التى وصفها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر : الأفريقية والعربية والإسلامية . ولقد كانت هذه عملية توازن صعبة ، وفى الأشهر الأخيرة فإن الحكومة ( المصرية ) أظهرت رغبة فى أن تتصرف - وإن لوقت قصير - من راعيها الأمريكى .

والنشرة المذكورة معروفة بتأييدها للعرب ومعارضتها لسياسة التأييد الأمريكى الإسرائيلى على طول الخط وبفض النظر عن المصالح الأمريكية لدى العرب .

( الشعب ) .

لهذا لا بد من أخذ تناقضات السياسة المصرية إزاء أمريكا ( ومعها أيضاً ) باعتبارها نوعاً من " التناقض الداخلى " الفكرى والوجدانى داخل صانع القرار المصرى : وإذا شئنا التبسيط أو التقريب يمكن أن نقول أن صانع القرار المصرى بدأ قبل المحادثات فى واشنطن وأثنائها وبعدها " صاحب بالين " .. عينه على هدف .. وعينه الأخرى على هدف آخر .. يريد التأكد من استمرار العلاقات المصرية - الأمريكية بنمطها السائد منذ نهاية حرب ١٩٧٣ ، ويريد فى الوقت نفسه الاستجابة لمقتضيات التغيرات الدولية والإقليمية ( القومية ) التى تواجه مصر بتحديات جديدة من نوع لم تخضع منذ سنوات طويلة .

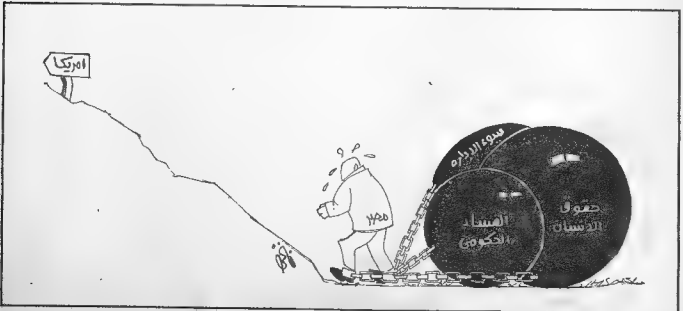
وليس خافياً أن الإدارة المصرية - إذا استخدمنا التعبير الأمريكى - تمر بمرحلة تنع فيها جيلاً ازدياد عمق وحدة التناقض بين نمط العلاقات الأمريكية - المصرية فى المرحلة السابقة ( من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣ ) والمرحلة الراهنة التى يتشكل فيها الشرق الأوسط من جديد تحت تأثير عوامل خروج إسرائيل الاستراتيجى والاقتصادى والثانى للعب دور كان محروماً عليها فى " الشرق الأوسط " حيث كانت الحرب وسيلتها الوحيدة للتعبير عن حالة الصراع بينها وبين القوى الأخرى فى المنطقة .

ولا بد أن تنتبه أيضاً إلى أن تناقض السياسة المصرية الذى انعكس فى صورة تردد فى كثير من الأحوال ، كما فى حالة موضوع

الأول - والسياسات ، إنما التناقض أيضاً داخل كل طرف .

لقد كان واضحاً أن السياسة الأمريكية تعانى من تناقض داخلى إزاء مصر والحلقات معها .. ليس فقط بسبب الإدارة ( البيت الأبيض ) ، حيث يتربع على عرش الرئاسة ديمقراطى " ليبرالى " والكونجرس حيث يتسرع على عروش الزعامة جمهوريون " محافظون " والتناقض بين الاتجاهين السياسيين فى الظروف الراهنة أشد حدة مما كان فى أى وقت .. على الرغم من وجود أرضية مشتركة واسعة بين الحزبين فى الظروف العادية ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . وبالأخص فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، ومصر ومن المنظر الأمريكى عامة قسم رئيسى من منظومة الشرق الأوسط إذا جاز التعبير .

من ناحية أخرى فإن التناقض كان واضحاً أيضاً على السياسة المصرية . وانعكس على طريقة تناول مصر لحالاتها مع الولايات المتحدة . وإذا كان من اليسير تحديد سبب أساسى للتناقض فى السياسة الأمريكية ، إلا أنه كان ولا يزال من الصعب للغاية تحديد سبب أو أسباب التناقض فى السياسة المصرية إزاء الولايات المتحدة والعلاقات معها وطريقة معالجة الخلافات المتعاطية بينهما .. خاصة إذا أزعنا جانباً احتمال وجود تباين أو أكثر داخل " الإدارة الأمريكية " ، وبالطبع استحالة وجود تناقض بين السلطة التنفيذية المصرية ( الرئيس مبارك ) والسلطة التشريعية ( مجلس



وعلى الطرف الآخر من الصورة كانت هناك الرؤية السائدة غالباً في الإعلام الأمريكي بأن مهمة مبارك في واشنطن لم تكن تزيد كغسبر من محاولة ضمان استمرار المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، بما يتطلبه ذلك من إقناع قادة الكونغرس الجدد بأهمية دور مصر من ناحية وصعوبة الظروف التي نراها من ناحية أخرى، سواء داخلها في مراهقة التطرف ومشارعة أو خارجها في محاولة دفع عملية السلام إلى هفلة النهاية : السلام الشامل مع إسرائيل.

ومع كل ما يمكن أن يقال عن أن الصحافة الإمبريالية لا تخضع لتوجيه رسمى من الإدارة الأمريكية ولا تتأثر بتأثير الانحيازات السياسية للكونغرس .. فإن الجهر العلاني الذي خلق في واشنطن لزيارة مبارك وللحفاوة المصرية لم تكن مستقلة عنه الحفاوة الأمريكية وهذا ، إنما كانت مستقلة عنه بالمشاركة النشطة تصريحات كغسبر من المسئولين في الإدارة الأمريكية وبين زعماء الكونغرس.

كان زيارة الرئيس المصري للولايات المتحدة الأمريكية تتم في زمن سابق .. قبل ثلاثين عاماً مثلاً . أي قبل اتفاقات كامب ديفيد والسلام مع إسرائيل وقبل الانفتاح الاقتصادي وعلاقات الصداقة مع أمريكا.

في الأحوال العادية - وحسب أهمية الدولة التي يزورها رئيس أمريكا - فإن الجو الدبلوماسي والسياسي والإعلامي والثقافي الذي يهيئ لزيارة رسمية كهذه إما أن يكون ودياً بحيث يعكس صورة متفائلة وإيجابية عن العلاقات وإما أن يبدو محايداً وفاتراً بتخفيف التصعيد والاحتكام لفتنتي الزيارة وكأنها لم تحدث بالنسبة للرأي العام الأمريكي.

ولقد زار الرئيس المصري واشنتن قبل ذلك مرات عديدة .. ولكن من المؤكد أن انطباعاته من درجة الحفاوة التي أبدتها له وللحفاوة المصرية لم يهادته هذه المرة كانت شيئاً غير مسبق .

وبصرف النظر عن النتائج - والنتائج لم تكن سيئة وسيطية كما كانت الأحوال العامة للزيارة والمعادنات المتحدة التي أجراها مع الإدارة ومع الكونغرس - فإن معضدات الرئيس مبارك في واشنتن في الأسابيع الماضية كانت بمثابة إبحار بقارب صغير في وسط عاصفة عاتية في شرق المتوسط الأطلسي

. كانت مهمة شاقة على غير العادة.

هل كان هذا كله بسبب مقاطعة مصر لرغبة الولايات المتحدة في التفاوض عن مشكلة الترسانة النووية والمضي نحو قبول تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي إلى أجل غير محدود؟

لقد بدت مهمة الرئيس المصري في واشنتن " مهمة ذات موضوع واحد " - هو موضوع المعاهدة النووية - هذا صحيح ، لكن هذا الذي بدا لم يكن أكثر من الجانب الوحيد الذي ركزت عليه الحملة ضد مبارك وضد سياسة مصر. وحتى الذين أشاروا إلى مشكلة وصول المساعدات الخارجية لمصر كواحدة من وسائل جدول أعمال معضدات مبارك في واشنتن اعتبروها مسألة جانبية تتفرع من موقف مصر من المعاهدة النووية.

ولقد بدا في بعض الأحيان أننا أمام الزيارة - التي امتدت من الأزل إلى الخاس - من أبريل الماضي - أن الحملة على مصر والساسة المصرية تجاوزت الحد الذي يمكن لإدارة كليتسن نفسها قبوله دون أن يصعبها الحرج . ذلك أن في الإدارة الأمريكية المسئولين والخبراء من يعرف جيداً أهمية مصر الإقليمية والعالمية .. ويعرف أن اعتزاز مصر باستقلاليتها أثنى من المساعدات الاقتصادية . ويعرف أيضاً أن الوقت الحاضر ليس مائلاً أبداً لتعاضد مطلق ضد مصر ، خاصة في قضية تميز أكثر من قضية أمن استراتيجي قومي للمنطقة العربية بأسرها : الترسانة النووية الإسرائيلية التي يمكن أن تحرق عملية السلام برمتها ، ومهما المركز الأمريكي في المنطقة وملحقاته من المصالح الأمريكية الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية.

مع ذلك فقد بدت واشنتن طوال أشهر سبقت صوم مبارك إليها مفعنة تقع سياساتها وإعلامها ولقائهما ومصانع الأفكار وأجهزته و رسم السياسة فيها في يد دولة أخرى وساسة هذه الدولة الأخرى وتحليلها الدائمين في الولايات المتحدة .

إلى هنا هو الوضع المألوف . ليس هذا هو الوضع المألوف . ولكن كان هذه المرة فرق ما هو مألوف . كان شيئاً تجاوز التصرفات المصرية والعربية .. وحتى توقعات الدبلوماسيين من الدول الأخرى الذين عتاهم تماماً أن يراقبوا معركة مصر بشأن الترسانة النووية الإسرائيلية في قلب واشنتن.

ويمكن تفسير التطرف الإسرائيلي في مهاجمة مصر في واشنتن على نحو وديرة

من الحدة لم تعرف من قبل منذ توقيع معاهدة السلام في عام ١٩٧٩ .

لكن كيف يمكن تفسير الموقف الأمريكي .. إن لم يكن التسليم التقليدي في واشنتن بأن حرص مصر على استمرار المساعدات الأمريكية يجعلها مستعدة لقبول كل شيء.

لقد خلق هذا الوضع حالة من التعقيد للمعادنات المصرية - الأمريكية . فلم تكن معضدات مبارك في واشنتن ، مع وزير الخارجية وأمين كريستوفر . ومع زعماء الكونغرس الجمهوريين الجدد ، ومع الرئيس كليتسن نفسه ، معضدات ثنائية باعتبار أنها بين دولتين إنما كانت معضدات الرئيس مبارك مع الأمريكيين هي في الوقت ذاته معضدات مع ممثلي الجانب الإسرائيلي . لم تكن وجهات النظر الأمريكية وحدها النظر المصرية للبحث أمام الجانب المصري .. إنما كانت وجهات النظر الإسرائيلية في كفة الميزان الأمريكي أيضاً . وبالنسبة للجانب الأمريكي فإن المقاضين المصريين لم يتحدثوا بوجهات النظر المصرية وحدها ، هنا كانت وجهات النظر العربية مطروحة وأحياناً متقدمة.

لهذا غاب عامل التعاضد والتضام .. وجرأت أصعب معضدات أجراها رئيس مصر مع القضاة الأمريكية منذ وقت طويل . وانعكست أجواء المحاصرة مع مصر التي انتشرت في الصحافة الأمريكية وفي تصريحات مسئولين من الإدارة والكونغرس .

مع هذه التعقيدات بدأت صورة مصر تتكسب ملامح سلبية تزداد سوءاً في العقل الأمريكي ، في أذهان الرأي العام الذي لا يكاد يملك مصدراً مستقلاً لمعرفة الحقائق ، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة العربية ، أصبحت مصر ثرى - بعمق الإسرائيلي - أكثر ارتباطاً بالعرب منها بالسلام مع إسرائيل ، أصبحت مصر تفصل من دولة مختلفة عن " المتطرفين العرب " . مثل سوريا وليبيا - إلى دولة أكثر قرباً من هؤلاء . تتصلع ضد إسرائيل وتعتبر أسلحتها النووية خطراً عليها .. بدلاً من أن توجه معارضتها لبرامج التسليح الإيرانية والسورية واليمنية والعراقية . أصبحت مصر مبرجة في قائمة الدول ذات " السجل الأسود " في مجال حقوق الإنسان.

وقد تكون مسألة التجديد لمعاهدة حظر الانتشار النووي قد سيطرت على المعادنات ،



يسمع لأي شيء بالوقوف في وجه ماتريده أمريكا أو ماتريده إسرائيل ( وهو غالبا الشيء نفسه ) ، وأن فإن غيابها يعتقد أكثر حينما شرعت إسرائيل تخطط لما تصنعه بالشرق الأوسط في مرحلة ما بعد تحقيق السلام الشامل . الشرق الأوسط تحت الهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية الإسرائيلية .

حساب الولايات المتحدة . من هذا القول بأن " عبقرية السادات " الغائبة كانت تفكر أن " كامب ديفيد " لم تكن معاهدة سلام بين دولتين .. إنما كانت نظاما كاملا للحالف . وأن نقطة الضعف الأساسية في هذا السلام أنه كان سلاسا عقده لفرعون مصر وحده ، ولم يشارك فيه المصريون ، وهؤلاء لم يستطيعوا أن يخلقوا حتى الآن ماحققته " عبقرية السادات " وهو التخلص من عبدة الصلاء لإسرائيل وأمريكا .

وليس غائبا أن الإشادة بعبقرية السادات هي اتهام غير مباشر بأن مبارك وضع " مجموعة النبلوماسيين المصريين المتطرفين " ميسرون في الاتجاه العكسي .

لهذا ربما تكون أهم نتائج زيارة مبارك لواشنطن في أبريل الماضي أنها لم تغير شيئا في موقف مصر عما كان قبلها .

مسبق بأن أية تهديدات يمكن أن يسمعها في واشنطن بشأن خفض المساعدات الأمريكية لمصر لن تتجاوز جدول التهديدات ، وأن الهدف منها سيكون الضغط لاعادة الحياة المصرية إلى مراقها السابقة ، سواء بالنسبة لموضوع الترسنة النووية الإسرائيلية أو العلاقات مع ليبيا .. وإرغام مصر على الكف عن الدعوة إلى رد القذافي بالفرق على المراتزيبيا .

وحتى بالنسبة لمناظر إليها في الإدارة الأمريكية على أنها مسألة " بروتوكولية " لا أكثر فإن الرئيس مبارك لم يصد الأمريكيين بشيء عندما فاقهوه بأن إسرائيل تأخذ بمحاسبة شديدة وقصبة التهام بهزارة لإسرائيل . وإن أقام مثل هذه الزيارة بالتأكيد سيساعد على تخفيف الشعور الإسرائيلي بأن ثمة : تحد مصري " وعندما سأل مراسل إسرائيلي الرئيس مبارك - أثناء المؤتمر الصحفي المشترك مع كليتون - عن موضوع رفعة زيارة إسرائيل لاحظ أن الرئيس المصري تجاهل هذا الجزء من سؤال الصحفي الإسرائيلي تماما .

كثيرا ما أعرب الأمريكيون عن انتقادهم " عبقرية السادات " كلما كانت هناك مناسبة لذكروه ، وبالأخص عندما تستوجب حالة العلاقات المصرية الأمريكية أن يتذكروه .. لكن انتقادهم لها هذه المرة - أثناء زيارة مبارك الأخيرة لواشنطن - فاق كل المرات السابقة ، والمعنى واضح ، فالسادات لم يكن

وأعتبرت مدخلا وحيدا إلى الموضوعات الأخرى - مثل مسألة المساعدات الأمريكية لمصر - إلا أن هذا لا يخفى حقيقة " أن الجانب الأمريكي استمع في هذه المحادثات إلى طرح جديد من الجانب المصري لمسألة مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية لم يسبق طرحه في المحادثات على مستوى بين البلدين . ومن خلال ذلك طرح الجانب المصري تصوره أيضا لعلاقات القوى في المنطقة بين مصر وإسرائيل .

لقد أوضح الرئيس مبارك للرئيس كليتون - وفقا لبعض المصادر المصرية - أن مصر تعتقد أن نظام العلاقات العربية - الأمريكية بأسره هو الآن على مفترق طرق ، ولا يمكن تصور استمرار نمطه السابق الذي سار في حقبة الصراع العربي - الإسرائيلي .

وشرح الرئيس مبارك بوضوح مصادر وطواهر القلق المصري العام - ليس بين الحكومات فحسب ، إنما في أوساط الشارع العربي وبين النخبة المثقفة - من أوضاع تقدم إسرائيل لتحقيق مستخدمة تفوقها العسكري والتكنولوجي والفرصة المالية المتاحة لها نحو السيطرة على الشرق الأوسط استراتيجيا واقتصاديا .. واعتبار أي معارضة لها في هذا الطريق أو حتى منافسة من قبل الرافض العربي لها ، وبالتالي عن قبل رفض السلام ، وطالب بضرورة أخذ أوضاع القلق العربي من نوايا إسرائيل في المرحلة القادمة بكل جدية .

وأقترح - كبدلية - أن تقام الولايات المتحدة تفردا مع إسرائيل لضعفها نحو الاعتصاف بترسانتها النووية والكف عن " استراتيجية عدم الاعتراف " أو " استراتيجية الفرض القصور " وقد أثمرت مناقشة كليتون على هذا الاقتراح المصري عقد أول اجتماع بين وزير الخارجية المصري والإسرائيلي في باريس لمناقشة " المسألة النووية " فيما تعدد الدولة الأمريكية أنه تقرر من ثمره تلزم إسرائيل فيه بمناقشة ترسانتها النووية مع طرف آخر في الشرق الأوسط .

أما من ناحية موضوع المساعدات الخارجية فإن الاعتقاد السائد لدى المسؤولين الأمريكيين - خاصة بعد انتهاء الزيارة - هو أن الرئيس المصري دخل المحادثات مع الإدارة ومع زعامات الكونغرس وهو على اقتناع

# ماذا يجري في فرنسا الآن؟!

رسالة  
باريس

الرسالة

في كل مرة أختار واحدا من أهم الأحداث على الساحة الفرنسية لأقوم بتعديده وتحليله والتعليق عليه . ولعل الانتخابات الرئاسية الفرنسية قد طفت على خيالاتنا الأخيرة ، تبعا لأهميتها على المحطات الأحداث في السبع سنوات القادمة ، باعتبار أن النظام الجمهوري الفرنسي هو نظام رئاسي يحظى فيه رئيس الدولة بصلاطات كبيرة واسعة . هذا الاختيار من جانبنا رها يعتبره الكثيرون تصفا أو غير موضوعي ، طالما لا يرتكز على أسس واضحة . في هذه المرة قررنا اختيار أكثر من موضوع لا يحتمل التأجيل ، وبهذا ستتم معالجتها لها بالسرعة واللقز على التفاصيل ، وعلى كل فهي نظرة على مايجري في فرنسا الآن ..

## المسكوت عنه في انتخابات الرئاسة الفرنسية

اهتم المرشحون للرئاسة الفرنسية ببعض الموضوعات على حساب موضوعات أخرى ، فالبطالة هي الموضوع الذي حاز على الحيز الأكبر وحظى بالاهتمام الأول من قبل المرشحين ، حيث يبلغ عدد العاطلين أكثر من ثلاثة ملايين ، وحظى التعليم أيضا بشقيه العام والعالى على اهتمام كبير ، وكذلك مشاكل الدولة ، بالإضافة إلى موضوعات الصحة والتأمين الصحي والشباب والإسكان ، بينما لم تشر الحملة الانتخابية اهتماما بمشاكل الضواحي ومشاكل المهاجرين الأجانب الذين يعيشون في فرنسا « كما اهتمت بشكل أقل بالسياسة الخارجية الفرنسية ، ولعل السبب يعمد إلى الأولويات العامة للشعب الفرنسي الذي يرتب أولوياته حسب مشاكله واحتياجاته الداخلية ، ففي قياس للرأي يرى ٥٧٪ من الفرنسيين أن مشاكل الضواحي ليست عامة بشكل كاف ، بينما يرى ١٧٪ فقط أنها غاية في الأهمية ، وعن مشاكل

الهجرة يرى ٢٨٪ فقط أهميتها الكبرى ، بينما يجد ٢١٪ بأنها ليست عامة بالحد الكافي ، ولعل مشكلة الهجرة والتي يتفادى الجميع الخوض فيها بشكل تفصيلي ، قتل حجر الزاوية في برنامج مرشح الجبهة الوطنية جان ماري لوين وهو يمثل اليمين المتطرف الذي يرد قصر العمل والخدمات والمساعدات على الفرنسيين دون الأجانب فضلا لحيار الرظني في كل الحالات ، هذه المشكلة قد تناقشت لدى كبير بقائين شارل باسكرو وزير الداخلية الحالي في حكومة إدوار بلادير الذي أصدر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٩٣ بمرافقة الجمعية الوطنية قانونا للتحكم في الهجرة وشروط اللجوء ومنع أوراق الإقامة للأجانب بفرنسا ، معدلا بذلك قانون ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والذي كان معسولا به ، إذ أصبح كبارت الإقامة تبعا للقانون الجديد يمنع لبعض الفئات من الأجانب بشرط شرعية دخول الأجنبي ، وشرعية إقامته في فرنسا ، ونهت

هذا أن يحصل الأجنبي على تأشيرة صالحة لشهرين ، وإذا لم يستطع الحصول على كارت الإقامة في مدة ثلاثة أشهر من دخوله الأراضي الفرنسية ، يصبح وجوبه غير شرعي ، ومن هنا أعطى الحق لمدير الأمن باستبعاد هؤلاء خارج الحدود فيما عدا بعض الحالات التي نصت عليها المادة ٢٥ من قانون ١٩٤٥ ، ومنها الأجنبي أو الأجنبية المتزوج أو المتزوجة بفرنسي أو بفرنسي منذ مالا يقل عن ستة بشكل لم تنقطع العلاقة بينهما ، أو الأجنبي أو الأجنبية أب أو أم لطفل فرنسي ويقوم بفرنسا . هذا الوضع يخلق نوعا من وجود حالات كبيرة مشروعة لم تعط أوراق الإقامة ، وذلك يجعل رأى مجلس المناطق القضائية في القانون الجديد استثنائي بينما كان في القانون القديم الزاميا ، وهو المجلس الذي تعرض عليه قرارات الترحيل من قبل مديري الأمن .. هذه القضية المعقدة التي تتفانى مع روح الدستور الفرنسي بشهادة مجلس الدولة الذي أهدى بعض التحفظات على هذا القانون ، ظلت قضية همهمة داخل الحملة الفرنسية على الرغم من أنها تهم عشرات الآلاف من الأجانب المتقنين على الأراضي الفرنسية . ولتخطي حاجز التناس المتعمد هذا

بادت بعض جمعيات المثقفين إضافة إلى بعض الجرائد والمجلات بطرح بعض الأسئلة التي سكت عنها المرشحون ، وفي هذا الإطار يرى رئيس الوزراء الحالي والمرشح لإدوار بلاير أن مشاكل الضواحي تمرد لأسباب متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والعائلية ، ويربط مشاكل الضواحي بمشاكل المجتمع بشكل عام ، ويرى أن أفضل الطرق لمعالجة العنف في الضواحي هو تشجيع الانتماء الاجتماعي ، والتعليم المدني في المدرسة ، وتأهيل الشباب ، والعمل بالإضافة إلى حضور أجهزة الدولة وأجهزة الأمن في الضواحي ، إذ أن على الدولة - كما يرى - أن تزكده حضورها على جميع الأصعدة الاستثنائية والصحية والأمنية والتأهيلية . وفيما يتصل بالمهاجرين يرى بلاير أن حظ فرنسا الكبير أن هناك رجال ونساء يودون أن يصيروا فرنسيين ، وألقوا أنهم وأعوان قاما بأداء هذه الرقبة - وهي تفرض عليهم واجبات ، كما تمنحهم حقوقا ، فهم يودون أن يكرتوا مواطنين كاملي الأهلية ، ودائما على لسان بلاير أنه ليس لرجال كذلك في عديد من الدول الأجنبية ، وإذا كان هذا هو حظ فرنسا فلأن فرنسا لديها حضارة معطاء ومتفتحة ، وهو ما يجلب المحافظة عليه وفي مجال العلاقات الخارجية ، ودائما لكسب التعاطف وحسن الأضواء ، صرح رئيس الوزراء للجانة اليهودية الفرنسية ، أنه مستعد لنقل السفارة الفرنسية إلى القدس عقب الاتفاق النهائي حولها بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

11. ويرى جاك شيراك المرشح الديمقراطي وعصيدة باريس وهو الأكثر حظا للفوز بأنه يجب علينا التصرف في مراهقة العنف الذي يظهر في بعض أحياء المدن الفرنسية وأنه ينبغي مهاجمة أصول الظاهرة ومصادرة الجهود الوقائية ، إذ ينبغي - كما يقول - التحرك على كل الجبهات وفي نفس الوقت . وهو يتفق مع بلاير في تأمين الأمن والنظام بنشر قوى الأمن المدنية ومقاومة الهجرة السوداء ( أي المهاجرين الذين يعملون في الخفاء بدون تصريح من السلطات ) بالشدة الواجبة ، وفي إطار احترام القانون ، وإعادة التفكير في الإسكان وشرط الحماية في الضواحي . وعلق أنشطه في هذه الضواحي الصعبة تستفيد من وضع ضريبي خاص ومنخفض لكي تستطيع جذب أصحاب المهن الصغيرة ، والتجار ، والشركات الصغيرة والمتوسطة ، وأصحاب المهن الحرة . وهو يرى أيضا ضرورة خلق

مشروع مارشال لهذه المدن ، حيث أن الأوضاع الاستثنائية ينبغي أن يقابلها إجراءات استثنائية . وفيما يتعلق بموضوع الهجرة يرى أن فرنسا تفخر بأن تظل الأمل للكثيرين في العالم حيث الحرية والديمقراطية مهدهتين ، ولذا فهو يرى فرنسا فخورا باستقبال من اختار أن يصبح مواطن فرنسي ، وفي نفس الوقت تضمن سلامة الأجانب الذين يعيشون فيها محترمين للقوانين وشرط الحماية الصادقة لمواطنيهم ولكن " إذا كانت فرنسا تود أن تظل مخلصه لتقاليد الاندماج الاجتماعي ، ينبغي عليها أيضا مكافحة الهجرة السوداء بكل الوسائل الضرورية . إذ أن ترسانة قوانينها وأدوات التمتع تبقى لهما التكيف " وهو يرى أنه غالبا ما يضرب بقوانين الجمهورية عرض الحائط ، دون أن تستطيع الشرطة أو قوى الأمن فرض احترام القواعد التي تنظم حق الرقابة بفرنسا ، والاستبعاد خارج الحدود في حالة المخالفة . والمعروف أن شيراك تربط صداقات كثيرة بالعالم العربي ، بالإضافة إلى تقبله لسياسة الجنرال ديغول الذي يعطى بأهمية خاصة في العواصم العربية . ويرى مشروع الحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان أن العنف هو ثمره البطالة والظلم الاجتماعي الحاد ، ويراء غالبا في الأحياء الشعبية حيث يتعذر الأمن ، وللمقاومة هي ضرورة تفرض فرص للعمل ، وإعادة خلق الإحساس بالأمن الذي هو أحد الحريات المعلقة في إعلان حقوق الإنسان . ويربط ذلك بفعل وحضور الدولة القوي ، وليس فقط في شكل

جاك شيراك



التيوليس ، ولكن في القطاع العام ، والخدمات الاجتماعية ، وفي التجارة والحرف الصغيرة ، وفي الحياة التي تغلفها الجمعيات .. ويقترح خطة لتطوير الإسكان الشعبي وإعادة بناء عدد من الأحياء السكنية ، ودعم قطاع خدمات الدولة في هذه الأحياء - وهو يحاول عندما كان وزيرا للتعليم ، وبمعارض جوسبان بشدة قوانين وزير الداخلية باسكارو الخاصة بالمهاجرة والجنسية التي قت المراقبة عليها في الجمعية الوطنية . مؤكدا أنه في حالة انتخابه سيعيد القانون الفرنسي القديم الذي أنقاه باسكارو ، والذي يمنع الجنسية الفرنسية لكل من " ولد على أرض فرنسية ، أو مابسي " بحق الأرض " ولم يصرح جوسبان مثل شيراك بشي يتصل بما يجري في الشرق الأوسط .. إلا أن المعروف أن الحزب الاشتراكي الفرنسي يخضع لحد كبير للرأي اليهودي ، هذا ولم تمتص المنظمات والجمعيات العربية بفرنسا مؤشرات لتأييدها لمرشح معين ، رغم أن البعض قد أعلن تأييده لجاك شيراك .

## وصية ميتران الأخيرة

متد صهرو وفرانسوا ميتران يستعد لنهاية ١٤ عاما من الحكم ، لم تفسد الضغوط السياسية من حوله ، أو حتى الأوضاع الصحية الخطيرة التي يعانيها لأن يترك قصر الإليزيه قبل موعد إنتها - فترته الرئاسية الثانية ، ومن ثم فشل الرئيس الفرنسي بمسألة غير عادية ، هي رسم صوته التي ستدخل التاريخ حضا ، فهو يعلم أنه سيترك الرئاسة بعد أيام ، ويعلم أن حالته الصحية ترشح له كي يترك الحياة أيضا بعد مدة ليست بالطويلة على كل الأحوال ، ومن هنا جاءت هجوم الرئيس ميتران وعرضه على أن يقال كل شيء عنه في حبيباته ، وألا تكتشف أشياء غير معروفة بعد رحيله . ولما حرص في الخريف الماضي أن يعطي مساعده للكاتب بيير بيان في الكتاب الذي أصدره يتجوز عن الادلاء باعتراقات أنه في بداية شبابه السياسي كان ينتمى لليمين الوطني المتطرف . أو أن يتحدث فيما بعد عن علاقته بحكومة فيشي للتعامل مع النازية ، أو عن علاقته ببريتيه بروشكيه ولتهم أثناء الاحتلال النازي لفرنسا بالعمل للنازية والمشاركة فيما أرتكب ضد اليهود . وعلى الرغم من أن ميتران شخصيا حاول الدفاع عما أنارت تلك الاعترافات التي كان هو مصدرها الأساسي إلا أنه فوض وكأنه قد أعطى الضرر الأخضر بنفسه للبحث في أنسار حياته الشخصية ، إذ



أصبحت مجلة باري مانتش صورة لقناة في العشرينات من العمر إذ زعمت المجلة أنها ابنة غير شرعية لبيتران ، ويعترف ميتران بابطنه بشئ من الفخر . على الرغم من اعتراضه على هذه الطريقة من قبل المجلة ، باعتبار أن تراث فرنسا الثقافي - السياسي هو عكس ما يحدث في العالم الأنجلو ساكسوني ، فهو لا يسمح بنشر ماهر شخصي في إطار عام متعمق الموضع بقرئته الشهيرة "إن الفرنسيين لم ينتخبوني لكنني زوج مخلص ".

هذه الأيام يخرج الرئيس الفرنسي علينا بكتاب آخر عبارة عن مجموعة لقاءات مع الكتاب إيلي فيسزل وهو عضو الأكاديمية الفرنسية وحائز على جائزة نوبل تحت عنوان "ذاكرة لصوتين" ، وذلك للناسر أوديل جاكوب . يعد في هذا الكتاب إلى طفولة ميتران ، ومكان الدين في حياته ، والكتابة لديه ، والسياسة .. الخ ، إذ يعاود ميتران في هذا الكتاب أن يقدم أعماله على رأس الدولة بحيث يصفها بأنها نتيجة محسوبة ولا يقول عنها متواضعة . إذ يؤكد أن : " كثيرا من الأشياء قد تغير في فرنسا بشكل حاسم منذ سنة ١٩٨١ " ، ممتزقا في نفس الوقت " أنها ظلت أقل بكثير من قناعاتي .. وبشكل عام أعطى الحق للاتقادات التي وجهت لي ، حتى ولو أخطأ خصومي في الحكم بشكل كامل ، وبطريقة نهائية ماقت به من أفعال " .

ويئن مايعتبره ميتران إيجابيا من حصيلة تلك هو إلقاء حكم الإعدام ، واللامركزية ، والدفاع عن الشعوب المظلمة في العالم الثالث ، وأخذ المواقف الحاسمة من

ميتران



أجل بناء أوروبا ، أما فيما يتعلق بالنتم ، فهو يعترف بأنه لم يفعل كل ماكان ينبغي عليه القيام به فلاخذ البطالة حيث : أنه في بعض الأحيان ، قدبرت تقديرا خاطئا نقل الجوع ، ويطء أجهزته ، وثقل عاداته - فعن لانغير المجتمع بقرار تشريعي " وفي وسط المعارك السياسية الدائرة حول خلافته يلاحظ ميتران أن " الذي يمارس السلطة ليس بالضرورة أفضل من الآخرين ، إلا أننا بمسألة أكثر قدرة من الآخرين على شغل هذه الوظيفة " . ويشمن ميتران توازن السلطات اللازم والتي يستفاد بها هنا " في تحديد وليس تفويض أفعال هذه السلطة " .

وعود ميتران مرة أخرى إلى موضوع علاقته مع حكومة قيشي ، وإلى علاقته التي أثارت لغطا كبيرا مع رئيسه بوسكيه في موضوع بوسكيه قائلا لست نادما على شئ ، أو لدى أي شيء للضمير . ولماذا إذن ؟ لأن هذه الحاكمة قد أثارت سخفي" هكذا يحاول ميتران أن يقلل كلميته الأخيرة للفرنسيين وكأنها وصية قبل أيام من مغادرته لتصرف الإلتهيز ، كلمته تلك التي أراد أن تطلع بها صورتها على صفحات التاريخ الفرنسي ..

## مكتبة ميتران

أم المكتبة الوطنية الجديدة؟  
بعد أن عجزت المكتبة الوطنية الفرنسية ورشيعة عن القيام بدورها ، نظرا لزيادة حجم زائريها ، واضطرار العديد من الباحثين للوقوف حوالي الساعتين في طوابير طويلة حتى يصل كل منهم إلى مسابيد ، إذ أن المكتبة الوطنية قد أنشأت لتتعامل مع عصر آخر غير هذا العصر - بمقاييس التقدم الأدنى بالأكسيد - كانت هناك حاجة ماسة إذن للتكيف مع الأشكال المختلفة لحاجات العصر في نقل المعرفة ، ومن هنا كانت فكرة فرنسا ميتران في أن يترك في فترة رئاسته الثانية معلميها ، هو مكتبة وطنية جديدة لفرنسا ، بعد أن حقق في فترة رئاسته الثانية آمهات اللزوم ، والأشغال التي تحققت في منطقة القصير ، والقرى الكبير في منطقة الريفانس ، ومدينة العلوم الكبرى في بورت لافيليت ، وأوبرا لاساتيل ، ولعل هذه عادة فرنسية بعثة فائريسي ديوجول ترك المطار المصروف باسمه وبمكتباته الحديثة كشاهد على فترة رئاسته ، وكذلك فعل جروج بومبيديو حينما أقام مركزه المعروف باسمه والذي أضفى أكبر

معلم فني ثقافي فرنسي اليوم . ومبادرة الرئيس ميتران في أن يقتصر بأكثر معلم ثقافي مستقبلي - على الرغم من رفضه في مقابلة تلفزيونية أخيرة أن يطلق عليها اسمه - توضح إلى أي مدى حرصه على أن يقترب ذكره في التاريخ الفرنسي بكل الفخر والمجد ، ومن هنا كان اهتمامه بأن يقوم شخصيا بافتتاح هذا المعلم الهام قبل تركه للسلطة في الأيام القليلة القادمة ، على الرغم من أن التجهيزات النهائية لاستقبال القراء والباحثين لن تنتهي قبل سنتين .

والمكتبة مقامة على مساحة ٧٥ هكتار على نهر السين في باريس الثالثة عشرة بحي تروبيسك والمقدار المبنى من هذه المساحة هو : ٣٦٥١٧٨ م٢ ، وتبلغ مساحة الساعات الفارغة ٩٠ ألف متر مربع ، وتشمل مدينة مساحتها ١٢ ألف متر مربع ، ويبلغ ارتفاع الأبراج ٧٨ مترا ، وتبلغ مساحة الفصول ٤٠٠ كم خطي . والمكتبة عبارة عن أربعة أبراج من الزجاج مشيد كل منهم على هيئة كتاب مفتوح حيث سيحتفظ بالكتب في هذه الأبراج العالية وأن يكون في مسدودها الاحتفاظ بعدد ١٢ مليون كتاب ، هذا وقد أعلن الرئيس شخصيا عن المشروع لأول مرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٨٨ والذي أسماه في هذا الوقت بأنه مشروع فرعونى ، وهو نفسه الذي اختار هذا التصميم للمهندس المعماري دومينيك بيهير من بين عديد من التصميمات ، وتطل هذه المبانى على الحديقة التي تتوسطها وهي مليئة بالنباتات التي تسمى والنار ، والغرض منها العمل على نسيان تلوث المدينة وسيركن النظر إليها بغير حواجز والمعروف أن المكتبة الوطنية القديمة "رشيلية" ستظل كما هي وستحفظ بالمخطوطات والوثائق غير الطويلة ، بينما المكتبة الوطنية الجديدة ستضم عديدا من الكتب النادرة . و ٨٥ ألف كتاب يستخدمها القراء دين وسط ، و ١٠ مليون كتاب محفوظة يمكن إستادتها داخلها ، ويصل عدد المجلات والمجلات ٣٥٠ ألف عنوان بينهم ٥٠ ألف عنوان بالفرنسية ، ٨٥٠٠ عنوان ملغات أجنبية مختلفة ، وتصل أعداد الميكرو فيلم إلى ٧٥٨٠٠ ميكرو فيلم ، بينما تصل أعداد الميكروفيش إلى ٤٩٠ ألف ميكروفيش ، ويصل عدد النصوص المرقمة إلى ١٠٠ ألف كتاب يبلغ عدد صفحاتها ٣٠ مليون صفحة . هذا وستستغل المكتبة أعقد وأحدث الأجهزة التي ستتيح للباحث أن يحصل على

طاولته مباشرة الكتاب الذي طلبه ، وبأفضل الأنظمة المعلوماتية التي تسمح للباحث الحصول على المعلومات على الشاشة التي يجلس أمامها - فطلب الكتاب بالطريقة الكلاسيكية سيتم عن طريق أجهزة معقدة في السقف تشير على خطوط عديدة يبلغ طولها ٨ كم ، ستقوم بنقل الكتاب من مكانه في البرج إلى قارته فيما لا يتجاوز عشرين دقيقة ، وسيكون بمقدور أي فرنسي دون أن ينتقل من منزله وعن طريق جهاز المبتل ( وهو جهاز معلوماتي صغير ، مرتبط بالتليفون ومتشرب جدا لدى العامة إذ يوزع مجاناً مع التليفون ) يمكنه الإطلاع على كشافه أي يود الإطلاع عليه ، بداية من استطاعته حين كان له بالكتابة ، إلى الإطلاع على الكتاب ، أو حتى الاتصال بهديد من المكتبات في العالم . كما ستجوز أيضاً بأجهزة قراءة مساعدة بالكمبيوتر ، وسوف تتيح هذه الأجهزة الإطلاع على الكتب المرقعة إلى شاشة ذات تفاعل ، بحيث تتيح النقل ، والترك ، والاختصار ، والتعليق .. إضافة إلى كشافه يصبح لأي كان في أي موقع في فرنسا معرفة أين ، يوجد الكتاب الذي يبحث عنه .

هذا وتصل الأماكن المدة في المكتبة إلى ٣٦٥٠ مكاناً ، يجهز منها ألفي مكان للباحثين و ١٦٥٠ للجمهور وستفتح المكتبة أبوابها للجمهور خلال سنتين ، وتبلغ التكلفة النهائية لهذا الإنجاز الضخم ٧,٨ مليار فرنك فرنسي ، صرف منها على الإنشاءات ٢,٥ مليار فرنك ، و ٢,٥ مليار فرنك للتجهيزات ، وصلت الآن إلى ٧,٨ مليار فرنك بأسماء سنة ١٩٩٦ ، وهذا ما يجعل هذه المكتبة واحدة من أكبر المكتبات في العالم ، وتأتي مباشرة خلف مكتبة الكونغرس براشطن والتي يبلغ عدد وثائقها ٨٨ مليون وثيقة ، بينما ستأتي مكتبة الإسكندرية قبلها إذا انتهت إنشاءاتها التي تتعرض في مشاكل قهقرا ، حيث أن علم مكتبة الإسكندرية ، يظل عريضا بشرط القيام بفتحها .

## وسقوط الحدود ما بين الدول الأوروبية

في ٢٦ مارس الماضي سقطت حدود سبع دول أوروبية هي الموقعة على اتفاق شجن مع الذي تم توقيعها في لوكسمبورج في عام ١٩٨٥ ، وانضم إليها في سنة ١٩٩٠ كل من

ألمانيا والبرتغال ، وفي انتظار أن يمتد هذا الإجراء ، إلى كل دول الاتحاد الأوروبي خالو السبع هي : فرنسا ، ألمانيا ، هولندا ، ويلجندا ، ولوكسمبورج ، وألمانيا والبرتغال ، وقد حددت الحدود المتشعبة من برلين في الشمال الشرقي ، وحتى جبل طارق في الجنوب ، هذا وسوف تنضم كل من إيطاليا واليونان والنمسا قريباً ، بينما تظل ترفض بريطانيا الانضمام إلى تلك المعاهدة وهكذا بعد ٢٥ عاماً على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي كان أحد بنودها التنقل الحر للأشخاص بين الدول الأعضاء ، ويستطيع الآن أكثر من ٢٠٠ مليون مواطن من الاتحاد الأوروبي السفر بحرية خلال هذه البلدان دون التوقف في نقاط الحدود التي كانت تفصل بينهم وإلى أنفسهم ، والمرحلة الأولى التي بدأت هي إلغاء الحدود الجوية ، بينما ستلحق نهائياً الحدود البرية بالتدريج خلال ثلاثة أشهر فقط . وتعطي المعاهدة الحق للسلطات إلى طرفي الحدود التوغل طوال عشرين كيلو متراً لإجراء المراقبات اللازمة في مجالات التهديد للأمن الوطني والعامة ولكي لا يشجع هذا الإجراء على تهريب المتروقات أو إنتقال المهاجرين بطرق غير شرعية أقامت الدول الموقعة نظاماً معلوماتياً مشتركاً 515 في مدينة ستراسبورج الفرنسية يتيح لسلطات البوليس الوطني وپوليس الحدود في كل الدول الموقعة أي كان موقع الحدود باستشارته في كل وقت ، وتبادل المعلومات ، ويتجمع فيه بشكل دائم أسماء ومعلومات عن المظنيين للعدالة في أي من هذه الدول ، ويبلغ حجم استمعاها نحو عشرة مليون من الملفات ، والمعروف أن البضائع وروؤين الأموال بدأت في التنقل منذ فترة وقبل الأشخاص . ويمنع الإتفاق على أن تشدد الدول الأعضاء مراقبة حدودها الخارجية بحيث تستطيع معا إنتهاج سياسة واحدة تجاه الهجرة الجماعية إليها ، ولهذا سوف توجه تأشيراتها جميعها بحيث عندما يقبلهم أجبن من خارج الإتحاد للحصول على تأشيرة دخول لأي من الدول السبع ، سيحصل تأشيرة شجن الموحدة التي تتيح له التحرك بحرية داخل أراضي الدول السبع ، ولهذا عملت هذه الدول على توحيد جهودها لمواجهة تهريب المخدرات وتأمين بوليس كل منها لمواجهة الجريمة بشكل عام بعد سقوط الحدود بينها ، ومن هنا تصبح الحدود الفرنسية الدولية هي مواطنها ومراقبتها الجمرية مع العالم الخارجي ، بحيث أن حدودها البرية قد سقطت فيما عدا حدودها مع بريطانيا

وسويسرا التي ما تزال قائمة ، ومن هنا ستتعامل المطارات الفرنسية مع القادمين من بلدان شجن وكأنهم قادمون من أي مدينة فرنسية أخرى بحيث لن يخضعوا لإجراءات التفتيش أو لفصل عن الهوية المصوب بها مع القادمين من خارج فرنسا ، فيما عدا الأجانب الذين سيعلنون استمارات إعلان دخول لفرنسا . من أجل هذا أصدرت تنظيم التصاريح المطارات ليستصل القادمين من دول شجن والقادمين من مناطق أخرى في العالم ، وتأتي هذا الإجراء ، أثناء حملة الرئاسة الإنتخابية الفرنسية ، إذ أن الاتحاد الأوروبي في قلب النقاشات الدائرة الآن بين المرشحين خاصة ، من يدعرو منهم للسيادة الوطنية ( جان ماري لوين ، وفيليب ديفيله ) وتستند حججهم على قاعدة أن تعامل السلطات الفرنسية مع العمالة الأجنبية المهاجرة بطرق غير شرعية تنضم بالحزم والشفة ، وبالتالي يبدو التنازل حول ما إذا كانت السلطات الألمانية في الجنوب أو السلطات الألمانية في الشمال الشرقي تستطيعان القيام بنفس المهمة بالحزم المطلوب ، خاصة وأنها متعاملتان مع مناطق تعتبر مصدراً للهجرة من الشمال الأفريقي والثانية مع أوروبا الشرقية .

وهناك مصدر آخر للقلق وهو أن بعض هذه الدول الموقعة كبلوندا مثلاً يصر فيما يتخذ من بعض المخدرات الخفيفة ، في جعل هذه الممارسة دأبا للمهربين لممارسة أنشطتهم عن طريق تلك التسهيلات الجديدة في التنقل إلا أن السلطات الفرنسية تقلل من حجم هذا القلق بطمأنة مواطنيها بأن تلك المعلومات الضخم SIS يمكنه صعب الحرب العلنية على كل المحاولات التي ستقوم باستغلال الوضع الجديد ، ويوجد هذا البنك بستراسبورج يجعل من فرنسا صاحبة اليد الطولى عليه ، إضافة إلى التحرك السريع لبوليس على كل جانب من الحدود كقيل بإحباط أي محاولة ، ويرى بعض المراقبين أنه كان من المفارقات أن تتحرك البضائع بحرية منذ فترة طويلة قبل المواطنين ، وليس من أجل هذا على المواطن أن يرضى بنظام الميثاقية فيه ثمة توافيق من عديد من البلدان ولست نتيجة لسياسة موحدة ومازال الكثير من الوقت لحلق لبوليس أوروبية الهوية يخضع لتقادة واحدة .

ومن ؟! بعد خمس سنوات عاماً على إنشاء الجماعة العربية ألم نحن في الوقت بعد لتفكك ليس بتصفية الحدود العربية - العربية ولكن على الأقل بتصفية الخلافات العربية - العربية !!

# تعليق على مؤتمر المناخ

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة برلين

## نمط الإنتاج الرأسمالى يعرض العالم لكارثة مناخية وبيئية فشل المؤتمر يفضح اقتصاديات السوق

تراوحت تعليقات الصحافة الألمانية على مؤتمر الأمم المتحدة لحماية المناخ الذى انعقد فى برلين فى الفترة من ٢٨ مارس إلى ١٧ أبريل بين "نهاية بدون أهداف واضحة ومؤثر فاشل" وبالفعل خفض جهل جديد للأمم المتحدة لهذا قراراً (١).  
فبعد صراع دام ١٠ أيام أقر المؤتمر تفويضاً للتفاوض (١) لتخفيض المنقوش من الغازات التى تسبب فى ارتفاع درجة حرارة المناخ وتسبب بهذا فى أحداث تسمى بعد ذلك "كوارث طبيعية" ويعنى هذا بلغة مفهومة أن المؤتمر خرج بلا قرارات واكتفى بالاتفاق على أن تستمر الدول فى عملية المفاوضات . وأراد الوفد الأمريكى الذى اعتبر المعرقل رقم واحد أن يهاجم الدولة الضيفة فاقترح تسمية البهان الخفاسى "تفويض برلين" وتلغزم بمقتضاه ١٦ دولة أن تتفق عام ١٩٩٧ على بروتوكول لحماية المناخ . ولكن لم يتفق على أى تحديدات بمخصص قدر التخفيض المرغوب اجراؤه أو موعده . لهذا وجهت دول الجزر الصغيرة المهددة بالغرق ، وعدد من الدول الأخرى ، ومنظمات حماية البيئة انتقادات شديدة للصياغات غموض المهددة وغير الملزمة فى البيان الصادر ، فى المقابل ترسم الدراسات العلمية لمستقبل العالم صورة مقزعة لو ظلت أحوال الانتاج والاستهلاك والمواصلات على ماهى عليه الآن . وتتراوح الترقعات بين حدوث قبهضانات هائلة ستغرق بلاد بأكملها أو مناطق مأهولة واسعة فى مختلف القارات نتيجة انصهار الجليد فى القطبين الشمالى والجنوبى وبين الأحوال التى ستقع نتيجة اتساع ثقب الأوزون ونفاذ الاشعاعات الشمسية الضارة الى سطح الأرض.

وكان الهدف الملئ لاجتماع ٢٠٠٠  
محتدوب يمثلون دول العالم في مؤتمر المناخ  
ببرلين هو الاتفاق على التزامات مشتركة  
تضمن حماية المناخ والتحديد وقف ازدياد  
حرارة الأرض . وكان المؤتمر منذ بدايته متعبرا  
، ورغم نظام العمل المؤقت الذي تم إقراره إلا  
أن النقاش حول مناخ الأرض جرى في "مناخ"  
لا يحدث على التفاوض ، ولتفكير المؤتمر  
علاقة واضحة بالخلطات العملية بين  
دول الشمال والجنوب حول المساواة  
بين الشعوب في الحقوق وفي فرص  
التنمية ، وفي المسؤوليات تجاه  
الطبيعة ، كما أن للتعرف علاقة بأن  
سمى دول الشمال للتوصل إلى نتائج  
واضحة وملزمة جزئي ومحدود . بسبب  
الطبيعة المبدئية لقوانين الريح التي  
تحكمها.

**حرب الإنسان ضد الطبيعة**  
الدعوة لمؤتمر المناخ في برلين وجهها  
المستشار الألماني هيلموت كول أثناء قمة  
البيئة ( الأرض ) في ريو ١٩٩٢ ، ومن  
المعروف أن قمة ريو قد قفخت عن اتفاق  
لا يزيد كثيرا عن اعلان توابا تعد فيه البلدان  
الصناعية بأنها ستخفض نفسها من ثاني  
أكسيد الكربون حتى عام ٢٠٠٠ إلى  
مستواه عام ١٩٩٠ ، وقد وصل عدد الدول

التي أبرمت الاتفاق إلى ١٣٠ دولة ، ولكن  
التي التزمت به أو فكرت في الالتزام به أقل  
يكتوير .

ويرى خبراء المناخ والبيئة ضرورة التطبيق  
السريع لسياسات جديدة في مجالات  
الصناعة والمواصلات على نطاق العالم بأسره  
لوقف الاضرار التي تلحق بالمناخ والتي قد  
تظل مستمرة لمئات من السنين وسيب تدهور  
الأوضاع المناخية بسببه الكميات الهائلة المنقولة  
من الغازات الناتجة عن العمليات الصناعية  
والسيارات والتي ترفع درجة الحرارة على  
الأرض .

وفي العقود المتصرمة أرتفع متوسط  
حرارة الأرض بالفعل بمقدار ٠.٧ درجة مئوية  
، ويتوقع علماء المناخ حدوث الكوارث  
الطبيعية التي أشرنا إليها لو واصلت حرارة  
الجو ارتفاعها ولو بمقدار ( ١.٥ ) درجة  
ونصف مئوية ، وتؤكد التنبؤات العلمية أن  
مسؤولية تغيرات المناخ يتحملها البشرية  
٩٥٪ / ويصف البعض مايجري الآن بأن "البشر  
يشنون حربا على الطبيعة" وقد ربط جوردون  
أوباس أمين عام المنظمة الدولية للأرصاء  
المجوية بين تكاثر العواصف الاستوائية في  
السنوات الأخيرة والتي هبت على الفلبين ٢٢  
مرة عام ١٩٩٣ ( بما يعني ضعف الرطوبة  
التي كانت معروفة سابقا ) وكوارث فيضانات

ومظاهر تغير المناخ الأخرى وبين خط الحياة  
على الأرض وآثاره السلبية على المناخ  
لاجئ من مشكلة مناخ

على أكثره اللاتجئ لأسباب سياسية أو  
اقتصادية في العالم وعندهم حاليا ٧٠ مليون  
لاجئ إلا أنهم يعدون أقلية ضئيلة بالنسبة  
للمرقد المذهل لللاجئين في أرجاء المعمورة  
وعندهم ٥٠٠ مليون إنسان تركوا أوطانهم  
بسبب الكوارث الطبيعية ومنهم من يضطر  
للهجرة من بلده بسبب الدمار البيئي مثل  
التصحر ومايتربط عليه من آثار مثل شح  
المواد الغذائية .. ويزداد التوتر في أوروبا  
بسبب موجبات اللاجئين خاصة في جنوب  
إيطاليا وجنوب أسبانيا حيث انتشرت ظاهرة  
الهجرة الراجعة من عدد من البلدان الأفريقية  
والعربية المظلة على البحر الأبيض المتوسط ،  
ويراهج المهاجرون ببرد قتل عنصرية من  
سكان المناطق التي يتزحون إليها .

وقدم خبراء البيئة سيلا من الأمثلة التي  
تذكرنا بالأخبار اليومية التي لاحظناها في  
السنوات القليلة الماضية .. الإعصارات المدمرة  
التي كانت تصعب بشواطئ القارة الأمريكية  
مرة كل عدة سنوات أصبحت تزورها الآن كل  
سنة .. والفيضانات كانت تحدث في شمال  
أوروبا كل عشر سنوات أغرقت المحصول  
والسهرل والمغن شمال ألمانيا وفرنسا وهولندا  
ومناطق واسعة أخرى في أوروبا للسنه الثانية  
على التوالي .. وأمطار المونسون التي  
أصبحت تهطل بفزارة غير معتادة في  
السنوات الأخيرة في الهند .. وهناك ظاهرة  
احتضار الغابات في بلدان أوروبا .. ولا نرغم  
تقلبات الجو منطقة في العالم . والتنجسة  
الأكثر إبلا ما أن الأرض أصبحت تشبه  
الآن كرة يلحقها حزامان .. الأول حزام  
في الشمال لونه أخضر يغطي أوروبا  
 وأمريكا الشمالية وفيه يزدهر الحبر  
فيعطي الزراعة محاصيل أكثر من  
السابق بنسبة ٥٪ ، ومقابل ذلك ،  
في منطقة الحزام الثاني الأصفر الذي  
يغطي وسط أفريقيا وشمال أمريكا  
الجنوبية والجزر وشبه الجزر الواقعة  
جنوب الهند وشمال استراليا تزدهر  
الشحبة فتعكش المحاصيل بذات  
النسبة .. ولا تقتصر الكوارث المناخية على  
بلدان العالم الثالث . فقد شهدت هولندا  
ومناطق أخرى من ألمانيا في عام ١٩٩٤ و  
١٩٩٥ أجلاء لمئات الآلاف من السكان بسبب  
فيضانات نهرى الراين والماس . وتحدث في  
المؤتمر علماء هولنديون عن توقع تكرار هذه



كول

التيضاحات بانتظام. وقد حدثت تغيرات مناخية كبيرة.

ويذكر العلماء - ناقوس الخطر محذرين من مواصله الاضرار بالطبيعة خاصة بسبب آثار عمليات توليد الطاقة وبسبب الصناعة ومختجاتها التي تقضي على طبقة الأوزون الواقعة من الأشعة الضارة وتؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض ما يقود بدوره إلى تغير المناخ - ويقدر الخبراء أن نقت غاز ثاني أكسيد الكربون سيتسبب في القرن القادم من رفع عام لدرجة الحرارة بمقدار ١.٥ إلى ٤ درجات . وتحدث تقديرات العلماء أيضا عما يمكن أن يحدثه انصهار الجليد القطبي وبالتالي ارتفاع منسوب البحار العالمة ببلدان في العالم الثالث، ويقولون أن نصف السكان الزراعي في مصر ستغرق أو ارتفعت الحرارة ، وأن بنجلاديش ستفقد نصف السبب ٢٧٪ من أراضيها وستختفي من الخريطة بعض دول الجزر الصغيرة لهذا يطالب بمثل هذه الجزر بخصف نفث ثاني أكسيد الكربون حتى سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٠.

### التسكين وليس العلاج

ويبين سبق قصة ريو دي جانيرو والتي أطلق عليها أيضا قصة الأرض ٥ اجتماعات تحضرية احتاجت قصة برلين الحالية إلى ٦ اجتماعات أعدها أو حضرها آلاف من الموظفين والدبلوماسيين من مختلف بلدان العالم ومن جهاز الأمم المتحدة وتم فيها تقرير وطبع أطنان من الورق . وكانت مهمة مؤتمر حماية المناخ " في العاصمة الألمانية برلين قد تحدت في جعل اتفاقية ريو ملزمة ، وبالرغم من كل الجهود المبذولة كان متوقعا قبل انعقاد المؤتمر أنه لن يصل إلى اتفاق يتناسب وخطورة الوضع . وقد وجهت هيئات حماية البيئة انتقادا لها لسياسات الدول الصناعية وبشكل خاص للولايات المتحدة الأمريكية وحيلتها المسؤولية الرئيسية عن الرعب المخدور وعن تعطيل إجراءات جديدة لحماية البيئة والمناخ ، وهناك شبه اتفاق عام على أن حضر الحديث في موضوع تخفيض ثاني أكسيد الكربون لم يعد يكفى . والحكومة الألمانية التي تحب أن تحصل لقب بطل حماية البيئة والمناخ في العالم لم تستطع اقتناع الرأي العام في بلدها بما تقوله عن التقدم الذي تحقّق في مجال حماية البيئة والمناخ بل أن منظمة جرين بيس اتهمت الحكومة الألمانية بأنها تخلت عن اتباع سياسة فعالة لحماية المناخ .

وكان المؤتمر مزدهرا بالمخالفات بين الدول الصناعية والنامية ، وبين الدول الصناعية فيما بينها وخاصة بين أمريكا من جهة وعدد من البلدان الأوروبية ، والمخلاف الأخير سببه أن إدارة كلينتون التي يحاصرها الجمهوريون لا قدرة لها ولم يعد لها رغبة في أي إجراء لحماية البيئة والمناخ قد تتجم عنه ضغوط على الصناعة وبالتالي يمكن أن يعد من الإنتاج أو يزيد من تكلفته.

والسبب العميق الكامن وراء المخالفات بين الدول الصناعية والبلدان النامية في المؤتمر ، يعود إلى أن الدول الصناعية وهي أكبر مستهلك للموارد في العالم وأكبر مصدر للبيئة ، هذه البلدان لا تفكر في أي تدبير الدقة بشكل حاد في اتجاه إنقاذ البيئة والمناخ . والسبب ليس فقط ما يستدعيه هذا من تكلفة عالية بل بالدرجة الأولى لأن الأشخاص الأيكولوجي للسلام يستعطب تقهيرات اجتماعية واقتصادية وسطورية هائلة لاتتماشى مع المصالح الحالية للرأسمال كما أن إنسان المجتمع الاستهلاكي لن يستطيع تقبلها ببساطة . والصراعات الانتخابية في دول الغرب والتي تؤثر إلى حد لا يمكن إهماله على الخط قصيرة ومتوسطة المدى للسباسبين تترك مجالا واسعا لتعطيل التائين وجعلهم يصورون ضد مصالحهم . بحيث أن من الأرجح أن نتجج سياسي يعد بتقليل البطالة على حساب الأضرار بالبيئة ، ويستقطر آخر يريد إنقاذ صحة الأطفال بأن يوقف نفث الغازات الضارة . ولأن نظم اقتصاديات السرق الرأسمالية تضع أهدافها الاقتصادية في المرتبة الأعلى ، فهي تكتفى بتروقيعات وتحسينات جزئية رغم تحذيرات العلماء . وقد تجلّى هذا في الموقف الأمريكي الذي أعلن أن هدف تخفيض نفث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪ حتى سنة ٢٠٥٠ هدف غير واقعي . ولكن المؤتمر بين أن معظم حكومات العالم تريد التسكين وليس العلاج .

### مطلوب اقتصاد أيكولوجي واجتماعي

وأول الصغورات المطلوبة هي التخلص من عقلية المجتمع الاستهلاكي بما عليه من أبديولوجية " الأطنان" التي ترى التنمية في الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك . في القرن الماضي كان الأغنياء يستهلكون بقدرة ما يشاؤون ولا يبالوا بوزن هذا على البيئة ولا المناخ . والمشكلة في عالم اليوم المزدهم

بالصناعة ومحطات الطاقة والسكان هر أن غط الإنتاج السائد بسبب تسما للماء وتلوثا للهواء . ويقتبط طبقة الأذون الواقعة للأرض ما يهدد الحياة على الأرض . والوضع التائخ لاحتجاج الناس لادائمه وإلى الاتفاق على مراجعته وتغييره على الإجماع على صحة نظرية فانض القيمة.

ولا يستطيع عاقل أن يجادل في أن التطورات التي تشهدها الأسوان من تنوع السلع ومراسفاتها لانتاجها ضرورات عقلانية للمستهلك بل تتأثر إلى أقصى حد بحملات الإعلان ونظم قسمة وأفكار بالية حول " المكانة الاجتماعية" . تشهد هذا في انتشار أنواع من السلع والخدمات الفاخرة بسبب الرغبة الدائمة في العناق بين الاستهلاك السائد اجتماعيا والذي يعد مؤشرا على المرتبة الاجتماعية . أن النظرة للاستهلاك البذخي باعتباره أحد عوامل التنمية الاقتصادية ، ولو كان معناه الاجتماعي تزيد الطاقة والموارد وقرى العمل الاجتماعي ، هذه النظرة أصبحت بالية حتى بالنسبة للمكرو الرأسمالية ، وإن لم يعترفوا بأن أس البلاء يكمن في النظام الذي يضع الربح معيارا لكل النشاط الانساني . ولو أريد التصالح العقلاني مع الموارد التي تقبل للضمور ، وحماية المناخ ، فلا بد من إعادة النظر في هيكل الإنتاج في كل مجتمع للاتفاق على الأولويات خلق التناوب بين الاقتصاد من جهة ، والمصلحة الاجتماعية الكلية من جهة أخرى ، مقهومة بمعناها الكوني الشامل ، الذي يتضمن الحفاظ على نقاء الماء والهواء ، وحماية الموارد غير القابلة للتجدد ويرى خبراء البيئة أن لأجل لهذه المشكلة سوى الحل من الإنتاج في بلاد العالم الصناعية المتطورة والتي يعيش فيها ٢٠٪ من سكان العالم يستهلكون ٨٠٪ من الموارد ويصنعون في معظم الأضرار الكونية للمناخ . والبلدان النامية تواجه أيضا نفس النوع من المشاكل وبأشكال ملحة في بعض مناطقها بسبب عدم كفاية أو غياب القوانين والوسائل الضرورية لحماية البيئة . ونسبة المرضى لأسباب بيئية تزيد بشكل مريع وسريع في هذه البلدان.

### السعر الأيكولوجي

سعر السلع التي تتداولها محسوب بدون أي مراعاة لما يسببه إنتاجها من أضرار بالبيئة . وكان الطبيعة التي تحصل منها على المواد الخام وتعدو لنصب فيها فضلات العمليات الصناعية بما فيها من مواد ضارة أو سامة

مستورد ذو حجم وقدرته لانهائية على الاستثمار. لقد تحملت الطبيعة هذا الوضع طويلا إلى أن عجز العنيد من الأتشار والبسميرت والبهار على تنقية نفسها بيولوجيا بقدرتها الذاتية. لقد اختلت الدورة الطبيعية وأصبح على البشرية أما أن تغير مسارها بما يسمح للطبيعة بإعادة إنتاج نفسها أو تواصل الطريق المدمر الذي يؤدي إلى الكارثة البيولوجية كما يتنبأ العلماء. والسعر البيولوجي، أي الذي يخضعن تكلفة إعادة إنتاج البيئة " أحد الأدوات الهامة لتصحيح هذا المسار. والسعر البيولوجي لتزوين السيارات على سبيل المثال سيكون أعلى بأضعاف كثيرة من سعره المعروف إذ ستدخل فيه تكلفة الإجهادات التي تقلل من نفث ثاني أكسيد الكربون وإزالة كافة الأضرار التي تحدثها السيارات بالبيئة. هذا وحده سيدفع لتطوير وسائل نقل غير ملوثة للبيئة ( السيارات الكهربائية أو المدفوعة بالطاقة الشمسية )، وسيدفع للتحول من سيادة وسيلة النقل الخاصة إلى سيادة وسائل النقل العامة ذات المرافق البيئية.

واستنزاف مبرارد الجنوب، خاصة تلك الماردة غير المتجددة بأسعار يفرضها الشمال بقوة موقفة الاحتكاري، لم يعد أمرا مقبولا ليس من زاوية عدالة التوزيع فحسب وحتى بلدان الجنوب في ثرواتها الطبيعية وفي فرص التنمية، بل أيضا لأن هذا الاستنزاف ( مقلما في حالة غابات الأمازون ) يسلط العالم مقومات وجوده البيئية، ويصلب شعوب بلدان معيقة أساس وجودها ( كما تسبب ظاهرة التصحر).

ولاشك أن القضية مركبة متشابكة العناصر إذ سيكون التصحر من النظرة الإيكولوجية البعثة والانتقال إلى رؤية شاملة

لاحتياجات التنمية البشرية الصحية - بما يتضمن المراجعة الكاملة للمال البيولوجي - تحولاً نوعياً هائلاً. ومن المؤكد أنه لكي يتحقق يحتاج لتنمية علاقات مادية وفكرية مختلفة نوعياً في الحياة الاجتماعية، وهو بقدر تحقيقه ينتج بدوره مثل هذه العلاقات، والجديد هو أن الطبيعة قدمت أكثر من إشارة إنذار على استحالة المضي في غط الحياة الحالي، وكما أن تجريف الأرض يمكن أن يكون مصدر ثروة لقلّة من الناس لعدد من السنين إلا أنها تنتهي بأن يجد الجميع أنفسهم في صحراء قفراء ليس بها ما يقتارونه فيضطروا للمدول عن مساهم الخطأ، فإن درء الكارثة البيولوجية سيضطر إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة والتضحية الاجتماعية ستطرح نفسها بشدة إذ في مواجهة شحة الموارد والدمار البيئي لابد من الاجتماع على نظرة جديدة للخاص وللعام في التوزيع وفي الاتّاج.

نحن نرى على أوسع البلدان الرأسمالية للاسهام في صياغة موقف مسؤول تجاه الطبيعة والبشرية مما أفضل المؤثر بفضح المعضلة الأساسية للاقتصادات السوق الرأسمالية وهي العناقض بين هدف هذا النظام الاقتصادي ( أعلى الأرباح ) ووسائله ( استنزاف الطبيعة والجيش البشري بلا رحمة ) وهذا التحديد لا يمكن مواصلة بلا نهاية.

**الحكومة الألمانية تراجع**  
المعارضين لسياسات البلدان الصناعية وقد جاوا من مختلف أرجاء العالم نظمو في برلين في نفس فترة انعقاد المؤتمر أنشطة واسعة وتشمل ١٠٠ حدث بين الاجتماع والمحاورة والمعرض والمظاهرة ونمساوية المؤتمر وجهت المعارضة البرلمانية وهيئات شعبية عديدة

انتقاد شديدة لسياسات الحكومة الألمانية في مجال البيئة والمناخ وطالبتها بإجراءات لتوفير الطاقة والانتقال لصادر طاقة قابلة للتجديد. وكانت الاتحادات الصناعية الألمانية قد أعلنت في ١٠ مارس ٩٥ تعهدا بخفض نفث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪ وكثير حتى عام ٢٠٠٥ ( ألمانيا تثبت ٩٠٠ مليون طن من الغاز المذكور في السنة ) مقابل أن تتخلى الدولة عن فرض أي خفض بقوة القانون. أحزاب المعارضة ترى أن على الدولة أن تضع الشروط القانونية اللازمة بفض النظر عن التعهدات التي لا يصدقون أنها تكفي خاصة وأن الشركات الصناعية سيجت أولا عن السبل لتحقيق الربح والمزيد منه وكثيرا ما يتناقض هذا مع الحفاظ على البيئة. وأكثر ما تنتقده المعارضة الألمانية هو ماسميه تراجع الحكومة الألمانية عن تعهدا بأن تلعب لألمانيا دور " الفارس الأول" الذي يتقدم الصقوف، والمتصور أن تعلى ألمانها المثال الصالح بتحقيق المنافع من الغازات الصارة بالصفة والبيئة ووضع حد لمصيبة التطور غير المحكوم وكان المستشار كولد قد أعلن هذا في ريو وعاد لتأكيد في مؤتمر برلين، إلا أنه في غياب أساس قانوني ملائم لن تحقق الصناعة ماوعدت به، وألمانيا تعاني من كارثة طبيعية تتصل في أن أكثر من نصف الغابات الألمانية مريضة ومغطاة مثل البلدان الأوروبية الأخرى تعاني من تلوث الهواء. هذا على الرغم من أن قوانين حماية البيئة في ألمانيا من أشد القوانين المماثلة في العالم والرأي العام الألماني على درجة كبيرة من الوعي بمشكلة البيئة.

التيتم البريطاني الشهير ( المسيرة ) أو الزحف ( The March ) قدم منذ نحو ٧ سنوات تصورا لما يمكن أن يحدث للسلام في المستقبل، أو لما يحدث بعضه بالفعل الآن نتيجة تزد الأوضاع الاقتصادية والسياسية

من تلوث الجو في العالم؟ حصة الفرد بالطن من كميات ثاني أكسيد الكربون المنقوثة في الجو سنويا									
الولايات المتحدة	هولندا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتي السابق	بريطانيا	اليابان	إيطاليا	فرنسا	اسبانيا	الصين
٢١٨	١٤٨	١١٧	١٠٤	١٠٤	٩٨	٧٦	٧١	٦٣	٢٧
المصدر: سيكسشه تايكونج ٢٩-٣-١٩٩٥ ( أرقام ١٩٩٣ )									

# هل العالم الثالث مسئول؟!

على تصنيع البلدان النامية دون أن يكونوا بنفس القدر مستعدين لتقديم التكنولوجيا والخبرة اللازمة لمساعدة هذه البلدان على ربط التصنيع بإجراءات تضمن حماية البيئة، أي مساعدتها على عدم تكرار ما عرفت الآن أنه أخطاء القوية الصناعية في القربى في القرن الماضي. والعالم يعرف جيداً أن بلدان الشمال (٧٠٪ من سكان العالم) يستهلكون ٨٠ من مواردهم الكره الأرضية، وهكذا أيضاً من الطاقة، ولذلك تنص جميعات حماية البيئة في أوروبا على مطالبة حكوماتها بأن تبدأ هي بالتحديد بنفسها قبل أن تنتهي الآخرين.

الندوة الهنوية سونيتا نارين من مركز العلوم والبيئة في نيودلهي قالت: "لا خلاف على أن الشمال يجب أن يقلل نفسه ليعطي للجنوب فرصة عادلة من أجل التنمية... ولكنهم في البلاد الصناعية يتحدثون على الدوام عن قيم الديمقراطية والمساواة، إلا أننا في الهند نشعر يومياً بأن العالم هو إلى درجة طفيفة.

العديد من مندوبي العالم الثالث راودهم السؤال: متى تهي الدول الصناعية مسؤوليتها تجاه الطبيعة قبل أن تعطى الدروس للآخرين؟

## حكمة المناخ

على هامش مؤتمر المناخ في برلين انقلعت في برلين "حكمة المناخ" لتدين المسؤولين عن تلوث الجو ورفع درجات الحرارة وتهديد مستقبل البشرية... وقام بتنظيم المحكمة البيئية وجمع كبير من خبراء وجمعيات حماية البيئة وجمع (نائب في البرلمان الألماني) مؤقراً المناخ في برلين قائلاً: "وكان ما قبل المخدرات تتداول حول الحد من تجارة المخدرات وقال يعقوب قرن أيسكيل المواطن الألماني السويدي ومؤسس جائزة نوبل البيئية أن مؤقراً المناخ يجب أن تهازلها للظلم العالمي القديم". وقال النائب الاشتراكي الديمقراطي شير الذي رأس المحكمة بصفتها رئيس "الاتحاد الأوروبي للطاقة الشمسية أن المتحاورين في مؤتمر المناخ الرئيسى يبرهنون... والحديث ذو الطابع العالمي تأجيل قضاياهم بإجراءات على الصعيد الوطني" واصفاً هذا بأنه الخطأ الذي يلازم الحوار العالمي حول موضوع البيئة منذ ميلاده.

والولايات المتحدة وحدها تسبب اضطراباً بالمناخ تزيد بكثير عن ماتسبه الصين التي يقطنها أكثر من أربع أضعاف سكان أمريكا. أن الاقتصاد في استهلاك الطاقة من مصلحة الجنوب بالطبع ولن يفيد شحوب الجنوب استخدام حجة السيادة ستاراً لمواصلة تسميم هواتنا ومياهنا. ولكن القرب عليه مسؤوليات لا يهمل أن يتعبر منها، فهو الذي يستنزف الموارد وهو الذي ينقل صناعاته ونفاياته القذرة إلى العالم الثالث وهو الذي يعوق نقل تكنولوجيا حماية البيئة والمناخ إلى البلدان النامية.

ورغم هذا تشير مجلة "شستين" الأسبوعية الألمانية واسعة الانتشار بأصح التحذير من نشوء الصناعة في البلدان النامية. وهي تحذر من اتجاه غالب في الإسلام الألماني يشير رعب الرأي العام من تصنيع بلدان العالم الثالث. وفي تقرير واسع نشرت قبل افتتاح المؤتمر من الصين قدمت صورة مفزة للكارثة البيئية الناتجة عن سياسة التنمية الصناعية في أكثر بلدان العالم سكاناً. وقد صدرت المقال بعبارة: "الهاوا مسموم، ماء الشرب ملوث، والناس مرضى - الصين تريد أن تصبح القوة الاقتصادية رقم واحد في العالم على حساب البيئة..."

وقدم المقال معلومات مدعمة بالأرقام عن العلاقة بين استهلاك السيارات وعمليات تصنيعها من جهة وتلوث البيئة وتغير المناخ من جهة أخرى، منها أن عدد السيارات في العالم وصل حالياً إلى ٥٠٠ مليون سيارة وسيزداد ليلعب ٢٣٠ مليون سيارة سنة ٢٠٣٠. وبحصول المقال في النهاية إلى التنبؤ بأن المضي نحو الكارثة البيئية لا يمرده له. وأن انتشار السيارات في البلدان النامية سيعجل منه. وأن سبب عزم وقهر الكارثة منذ زمن طويل لم يكن حكمة سياسات البيئة والطاقة بل بسبب التأخر الاقتصادي وتغير مظهرها للعالم.

مشكلة هذه النظرة أنها توحى بأن انتقاد العالم يمكن في تأييد تخلف بلدان العالم الثالث. وتؤثر هذه النظرة بهذا الشكل أو ذاك على بعض الآراء التي يطلق عليها محمل البلدان الصناعية عندما يبدؤون في وضع شروط لانتهاء لها

والبيئية في بلدان الجنوب التي جعل التخط والجبر الحسية في العديد من أرجائها أمراً مستحيلاً. واتخذ مخرجاً القليل أفريقيا مسرحاً لأحداثه المثيرة. ولا ينسى من شاهد الفيلم صور زحف القبائل الأفريقية نحو الساحل الشمالي للقارة لعمور مضيق جبل طارق للوصول إلى القارة الأوروبية... أي إلى شاطئ البررة والأمان كما صدر الفيلم.

وإذا أردنا البحث عن القاسم المشترك بين المؤتمرات العالمية المتلاحقة في السنوات القليلة الماضية لوجدنا موضوع في خوف الأوروبيين والأمريكيين الشماليين من زحف شحوب العالم الثالث بسما من موره رزق في بلاد الشمال الغنية: قمة البيئة - ريو ١٩٩٢ التي كاد خطاها يقول لشحوب العالم الثالث "لا تنقلوا الأشجار لطهي طعامكم لأن المناخ العالمي يتأثر ويصعب علينا أكثر حرارة وجفافاً". ومؤتمر السكان القاهرة ١٩٩٤ الذي أراد أن يقول لشحوب الجنوب: "كفكم ما عندكم من أطفال... لا تملأوا أكثر لأنكم تهددون الموارد في العالم وتزعجوننا بمشاكلكم ومهاجرينكم". والقمة الاجتماعية في كوتنجهان في بداية شهر مارس، والتي دون أن تصلح شيئاً من سياسات الشمال تجاه الجنوب أعلنت عزمها على اجتثاث الفقر المدقع خلال سنوات قليلة. وفي برلين الآن كعادته منظمس مؤتمر المناخ يفرضون نهجهم بمواصلة تقديم الأفلام والمواد المطبوعة التي تتحدث الأخطار التي تواجه العالم لو امتلك الصينيون سيارات بنسبة مما يملكه الألمان (يلعب عدد سكان ألمانيا ٨٠ مليون فيها ٤٠ مليون سيارة) والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل يخشى سياسة الشمال أن تجاهلهم شحوب الجنوب في إنتاج ونفث ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الضارة بالمناخ والناتجة من محطات إنتاج الطاقة من التبرول أو الفحم وعن الصناعات ومن عسراوم السيارات؟ ولكن لنسأل في البداية: من المسؤول الأول عن ثقب الأوزون وتلوث الجو وارتفاع حرارة الأرض...؟

المجدول المنشور مع الموضوع يحدد بجلاء من المسؤول عن تلوث البيئة وتهديد المناخ.

# المرأة والميراث في الإسلام

خليل عبد الكريم

تصير زوجة إن الأخ أيضا له ضعف نصيب  
الأخت ( وإن كانوا إخوة رجالا ونساءً ) فللذكر  
مثل حظ الأنثيين ٤/١٧٦ .

٧) وأن الزوج الذي قُتِلَ زوجته دون  
عقب نصف تركتها أما الزوجة فلها الربع إن لم  
يكن له ذرية أو ولداً ولكم نصف ما ترك أزواجكم  
إن لم يكن لهم ولد ٤/١٧٢ هكذا بإطلاق  
ودون قيد وسواء كان الزوج يقوم بالتزامات  
بيت الزوجية جميعها أو يساهم بنسبة محدودة  
ولا يدفع لميلها واحدة بل لمجرد كونه ذكر  
ضزعت حصته الميراثية أما المرأة ( ولهن  
الربع ما تركن إن لم يكن ولد ) ذات الآية .

أما إن كان هناك أولاد فيأخذ الزوج ربع  
تركة زوجته والزوجة ثمن التركة .  
أيضا بدون النظر إن كان الزوج هو العائل  
للأسرة أم هي الزوجة .  
هذه سبعة أدلة تقطع بأن العلة التي  
ذكرها الواظف غير متباعدة ولا تنهض  
بالتفسير الذي ساقه ولا تصحح لتفسير  
مضاعفة حصة الرجل .

فضلا عن هذا التعليل من الأساس ينظر  
إلى المسألة نظرة مادية - مع أنهم يصادون  
المادية إلا إذا صحت كدليل على صحة وجهة  
نظرهم - وأغفل الحجاب المعنوي وهو  
ملاصق إغفاله أو التجاوز عنه .

والواظف إياه متخصص في اللغة العربية  
ويصرف قبل غيره إن كل لفظ له معنى وله  
مدلول فإذا نصت الآية على أنه ( للذكر مثل  
حظ الأنثيين ٤/١١ ) ولم تقل : للرجل مثل  
حظ المراتين ، فهي إذن اختارت اللفظ الدال

واعطى له برنامج أسبوعي في التلغاز -  
إبان شهر رمضان - أملى على محرر بصفحة  
دينية بجزيرة قومية رأي في نصيب المرأة في  
الميراث فقال : إن الإسلام لم ينصفها فحسب بل  
حايها ١١١ .

وكيف كان ذلك يا مولانا ؟  
لإن الرجل يمولها كآب وهي صغيرة  
حتى تتزوج ثم هو يتفق عليها كزوج حتى  
قوت أو يوت ، وبذا فإنها تأخذ حصتها في  
الميراث صافية أو " مشقية " ( في الممدود  
والمقصود لأبي الطيب الوفاء - الشئ : بقية  
الهلال يكتب بالياء - وخالفه ابن ولاد وقال  
يكتب بالألف . ا . ه . ) .

وهذا مردود عليه بالآتي :  
١) الولد يحصل أولاده بنين ونساء  
ولا يخص الأخريات بذلك .

٢) إن الفتاة لأسباب متنوعة قد تظل  
دون زواج مع وفاة والدها .  
٣) أن زوجها قد يموت عنها بعد بركة  
قصيرة أو متوسطة ويترك أولادا وإملا له أو  
ينقلها بعد مدة يسيرة وفي كثير من الأحيان  
يفتقن المطلق ويدها أمام مشرعية إعماله  
صغير أو صغيرين .

٤) في بعض الأحيان تتولى الزوجة  
إعاشة الأسرة بما فيها الزوج ، حدث ذلك في  
أيام الرسل عليه الصلاة والسلام ، إذ ذهبت  
إليه امرأة عبد الله بن مسعود تستفتيه إن  
كانت تزجر - أي لها أجر - على اتفاقها على  
زوجها وأولادها .

٥) في وقتنا الحالي مشات الألواف بل  
ملايين الزوجات يشاركن أزواجهن متانصة أو  
أكثر أو أقل في مصروفات بيت الزوجية .  
٦) كما يؤكد أن تفضيل الذكر على الأنثى  
في الميراث لاصلة له بالاتفاق على الفتاة التي

على الجنس ( الأنثى ) دون الكلمة الدالة على  
الترغ ( المرأة ) لتأكيد التفرقة بينهما وأنها  
طبيعية إذ أنها تشمل جنس الحيوان كله بما  
فيه نوع الإنثيان ١١١ .

إن التفرقة في الحصة الإرثية بين الرجل  
والمرأة أو بين الذكر والأنثى حسب النص  
مسألة دينية لا تنفرد خلقتها لإن المجتمع  
الذي توجهت إليه هذه النصوص - مجتمع  
ذكوري - يقوم الرجل فيه بكل الأعمال ويتحمل  
سائر المشاطر ومن ثم فمن حقه أن يستأثر  
بحصة متميزة من الميراث . وكان يكفي  
واعظ الطفاز أن يذكر أن الإسلام نقل مركز  
المرأة نقلة تقدمية بمقاييس ذلك الزمان  
السحيق : من الحرمان المطلق من الميراث إلى  
نصف حصة الرجل ، ولكنه ( = الواظف )  
يخفى إن قال ذلك أن يرده عليه بالآتي -

لماذا توقفت المسيرة إلى الأساس في وضع  
المرأة أو مركزها وفي حقوقها وهي المسيرة  
الرائعة بل البالغة الروعة التي بدأتها النصوص  
فيما يمكن أن يوصف بأنه ثورة حقيقية على  
تلك الأوضاع القاسية ، لماذا توقفت المسيرة  
خاصة وأن أحوال المرأة تغيرت تغيراً كلياً  
وجذرياً ومن كافة الوجوه عن أحوالها زمن  
تلك النقلة التقدمية السورية ولكن يدرك  
القارئ مدى هذا التغير المذهل : يقارن بين  
قضية ( الطائف ) في العت الأولى من القرن  
السادس الميلادي ومدينة كاتفاخرة أو بيروت  
أو دمشق ... الآن ولم يتبق على القرن الواحد  
والعشرين سوى خمسة أعوام .

بعد  
لست قد علمت وقبل مضي مائة سنة على  
انتهائ هذه النصوص التي ميزت الرجل على  
المرأة في الإرث ، ثار في نفوس فقهاء العراق  
العقلايين شئ من ذلك ، ففي سيرة مؤسس  
الذهب الحنفي : أنه ذهب للإسلام على الإمام  
محمد الباقر من أهل البيت فصاح بوجهه : أنت  
الذي حركت دين جدى وأعادته بالنياس ؟  
فنفى أبو حنيفة هذه التهمة عن نفسه ثم  
سأله " الرجل أضغف أم المرأة ؟ " .

فقال الباقر : المرأة ، فسأله : كم سهم  
المرأة في الميراث ؟ فأجاب : للرجل سهمان  
وللمراة سهم ، وهنا عقب رأس الأخاف وأبرز  
فقهاء أهل الرأي في العراق : هذا قول جدكم  
ولو حركت دين جدى وأعادته بالنياس ؟  
أن يكون للمرأة سهمان ضعفتها  
وللرجل سهم القوتة . ا . ه .

رحم الله الأصام الأعظم فقد كان رده بالغ  
الدلالة والقفلة والمخ في ثناءه بذكاء نادر إلى  
مكان يحرك في صدره وجدر " مدونة الرأي "  
العراقية حول هذه المسألة .



# تحدي العولمة (الكوكبية)

## العولمة ستار: تكمن الرأس مالية الهمجية من ورائه

د. سيبير اسين

ماضي تاريخ الرأسمالية، فأنجع العوازل الجديد في ميزان القوى شروطا أتاحت تنفيذ مشروع التصورة التاريخية في المواجهة بين رأس المال والعمال، هذا المشروع الخاص بالدولة الاشتراكية الديمقراطية. أما انتصار الاتحاد السوفياتي والثورة الصينية فقد خلق هو الآخر إطارا ملائما للتضال السياسي شجع بدوره الارتفاع الاقتصادي من خلال الضغط الذي فرضه على رأس المال فأنزله بقهرل التصورة المذكورة. فالنقاش حول الطابع الاجتماعي للمشروع - أي طابع الاشتراكي أو غير الاشتراكي وبين تناقضاته الداخلية التي أدت إلى انهياره في نهاية المطاف - ذلك النقاش لا يمحى المقصود المشجع للارتفاع على صعيد عالمي الذي ترتب على المنافسة السياسية والأيدولوجية بين "الشرق" و"الغرب". وفي نفس الزمن التاريخي أدى صد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث إلى تصفية الكولونيالية، الأمر الذي فتح بابا لتنمية حديثة في الجنوب، اعتمدت على استغلال تلك المنافسة بين الشرق والغرب لصالح تدعيم استقلال "الدول النامية" كما تم تسميتها.

أقول إذن إن الارتفاع الذي طلى الحرب العالمية الثانية كان ناتج تكليف استراتيجيات رأس المال لمقتضيات العلاقات الاجتماعية التي

تختلف عما كانت عليه بالأمس. فتمة جديد في الوضع. بيد أن الجسدي هنا هو ناتج التغيرات التي طرأت في مجالات العلاقات الاجتماعية والدولية والتي لابد إذن من تركيز الدراسة عليها. فقد أقيمت هذه العلاقات في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أسس كانت قد أنتجتها هزيمة الفاشية في الغرب خلقت هذه الهزيمة ظروفًا ملائمة في صالح الطبقات العاملة ليست مسوقة في

يدعى الخطاب السائد إن للعولمة طابع الجبر، طابع القانون الموضوعي الذي لا مفر من الخضوع لمقتضياته عن اضطرار أو اختيار، ويقسم من هذا الادعاء أن شكل العولمة السارية هو الشكل الوحيد الممكن لها، وإن تصور مسيرة مختلفة لها لا يعدل أن يكون طوباويا.

على أن التاريخ يعلمنا عكس هذه الأقوال قاسا، فلا يحكم التاريخ من خلال قوانين "اقتصادية خالصة" كما يتصوره أصحاب الأيدولوجيا النظام بل التاريخ ناتج التفاعل بين هذه القوانين من جانب وبين ردود فعل المجتمع لها من الجانب الآخر. فردود الفعل هذه هي التي تحدد إطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل من ضمنها تلك القوانين الاقتصادية. أقول إذن إن المقاومة المنظمة والمستمرة في مواجهة المشروع الأحادي الجوانب لمقتضيات هذه القوانين المزعومة هي التي تكيف التاريخ الحقيقي بدرجة لا تقل فعالية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالي الحالي. هذا هو معنى أهمية الصراع الاجتماعي (صراع الطبقات) في التاريخ. فهو يحكم إمكانات وأشكال التوسع الاقتصادي الذي يتم في إطار العلاقات الاجتماعية التي يرسنها وينظمها التضال السياسي والاجتماعي.

قطعا اليوم تقتضي الشعوب لتحديات

فرضتها القوى الديوقراطية والشمسية . وهذا الوضع هو قنما عكس " التكيف " الذي يدعو إليه أصحاب النظام حاليا . إلا أن تلك التصورات التي قام النظام على أسسها قد أغلقت في التعاكك التدريجي خلال مرحلة ما بعد الحرب . فهي مرحلة دخول أقطار الأطراف ( النجوم ) في عملية التصنيع من جانب كما هي مرحلة تفكك تدريجي للمنظومات الإنتاجية الوطنية المتقدمة المحصورة حول القات وإعادة تشكيلها بصفتها عناصر مكونة لمنظومة إنتاجية موعلة ( مكركة ) من الجانب الآخر . وهذا التعاكك المزدوج هو قنما لشمس ظاهرة الموعلة التي فرضت فعالية إدارة التحديث في الإطار القري . يضاد إلى ذلك أن ثمة أحياءا جديدة للمشكلة ذات طابع موعول من الأصل قد تبلورت خلال المرحلة قانفجر مفعولها حديثا . أقصد هنا - على سبيل المثال لا الحصر - تحدي البنية على صعيد الكوكب وتحدي وسائل الإعلام والاتصال التي أدى تقدمها المتعجل إلى موعلة ممارسات جديدة لها تأثير عميق في الحياة السياسية والثقافية لشعوب الكوكب جميعا .

مكنا دخل النظام في أزمة هيكلية انطلاقا من الأعوام ١٩٦٨ / ١٩٧١ . أزمة لم تخرج الرأسمالية عنها بعد مرور ربع القرن . وتتمظهر هذه الأزمة في الموعلة إلى مصعوبات مبرقة من البطالة في الغرب ، وانهاور النظم السوفيتية ، واتجاهات تطور تحور الحلف ( أي ككرو ) في مناطق عديدة من العالم الثالث ، يرافقتها في حالات ككيرة تراكم دين خارجية لا يحتمل ميعها . مكنا خلقت من جديد ظروف ملائمة للموعلة إلى تحكم منطق رأس المال الأحادي الجوانب . والهيم يمكن هيم رأس المال وراء سمار الموعلة . فيسمى إلى استعمال ظروف القوزان الاجتماعي الجديد في صالحه من أجل القاء المكاسب التاريخية للطبقات العاملة والشعوب .

## الإدارة الرأسمالية للأزمة العالمية

تجلى الأزمة في أن الأرباح المستخرجة

من الاستغلال الرأسمالي لا تجد منافذ لها بالدرجة الكافية في الاستثمارات المربحة القادرة على توسيع القدرات الإنتاجية . وفي هذه الظروف يصير الهدف الرئيسي لسياسات إدارة الأزمة البحث عن " منافذ أخرى " لتفانض الأموال الفائضة ، من أجل حماية النظام من خطر تبخيس قجائي وضخم لقية هذه الأموال ، كما حدث خلال الثلاثينات .

تطلب إدارة الأزمة التعامل معها على صعيد عالمي ، بسبب موعلة الرأسمالية . هنا أمر بدبي . فتراجعت هذه الإدارة قانضا مهولا ومتزايدا من الأموال الفائضة كما سبق أن قلت . أشير في هذا الصدد إلى رقم واحد فقط . بينما لايزيد حجم المبادلات التجارية العالمية على مبلغ حوالي ٢٠٠٠ مليار دولار سنويا ، فإن حجم التدفقات المالية الدولية يقدر بـ ١٠٠٠٠٠ مليار دولار سنويا أي ٢٠ ضعف الرقم الأول . فكيف تدار المشاكل الناتجة من هذه الحركات المالية المهيولة ؟ لقد قدمت في هذا الموضع أطروحة تركز على تناقض وتكامل ورشاد موعلة الإجراءات التي تقررها الهيئات ، وهي التالية : لبرلة الحركات المالية على صعيد عالمي .

ولهي مبدأ الصرف العالم وقول مصعوبات أسعار الفائدة . وقبول استمرار عجز ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية الخارجية وضمان سداد خدمة الدين الخارجية للعالم الثالث والشرق . وأخيرا تصحيح المصعوبة : وأزعم أن موعلة هذه الإجراءات تقفل معا خطة رشيدة قانما تسمى إلى تجنب خطر تبخيس قيمة الأموال الفائضة المعتبرة . أشهد على فكرة أن هذه السياسة رشيدة قانما من وجهة نظر إدارة الأزمة . أقول ذلك لأن ككفيرا من الصعائل النقدية المربحة من تيارات البسار الإصلاحية تظهر إلى هذه الإجراءات بمنهج يفضل ميعها . وكذلك تبنت الطابع " غير الرشيد " لكل منها ، مصعوبة على حدة ومعوولة من الأخرى .

تجد المؤسسات الدولية مكانها في هذا الإطار ، فتتوقف لفرض الرقابة على العلاقات بين الغرب من جانب ، والجنوب والشرق من الجانب الآخر ، وإخضاعها لنطق إدارة الأزمة ، أشير هنا إلى وظائف صندوق النقد الدولي وبنكته الدولي ، ووظائف مشروعة إلى غيات

التي يسعى إلى حماية الأسواق التي تسبخر عليها الاحتكارات ، وهذا هو دوره الحقيقي التي يتناقض قانما خطابه الأيديولوجي حول " حرية التجارة " وتقتل هذه الإجراءات معا وسيلة فعالة في إدارة الأزمة من دون أن تساعد على التقدم في مواجهة المشاكل الحقيقية المسببة للأزمة وما يترتب عليها من تفاقم في الأوضاع الاجتماعية واقتصاد التراجعات .

أقول إذن أن برامج " التكيف " التي تفرض في هذه الظروف لاستحق تسميتها . فليست هي خطط تحويل الهياكل الانتاجية لكي تتفق مع شروط إنعاش وتوسيع الأسواق . بل لا تتمدن أن تكون كيكيات طرفية خاصة لنطق إدارة الأزمة في الأجل القصير ، خاصة للمتعضيات ضمان الرعية المالية لتفانض الأموال ، ولو على حساب التنمية .

هنا هو معنى مفهوم " التحول المالي " أو هيمنة المالية على الاقتصاد ، بمعنى تفوق حماية رعية التوظيفات المالية على جميع الاعتبارات الأخرى ، ولو على حساب رعية الاستثمارات التي توسيع الإنتاج . ويؤدي هذا التحول المالي إلى تفاقم التفاضلات في توزيع الدخل ، قنميا وعالميا ، الأمر الذي يجلس الاقتصاد في مأزق ركودي يحول دون الخروج من الأزمة .

أما " حل الأزمة " فهو عملية تلغرض إصلاحات أساسية في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكيل الاستهلاك ، وأخذ القرار في مجال الاستثمار ، أي معنى آخر ، تلغرض مشروعا اجتماعيا معتسقا آخر ، مبدأ المحضوع لقانون الرعية البحث مكنا لايجاد الأزمة حلا لها إلا إذا توافر مشروعا اجتماعي ذو مضمون شعبي قادر على فرض حدود تحول دون تحكم رأس المال بلا مناس له .

## أشكال أخرى للعمولة ضرورية وممكنة

الرأسمالية نظام عالمي ، وكذلك هيم الرأسمالية الهيمية هو الآخر عالمي الصعيد . وبالتالي يجب أن تكون أساليب مواجهة التحدي من الأخرى ذات نطاق عالمي ، قيسا أن المشكلة عالمية فإن الحل هو الآخر عالمي .

يبد أن الاشتراكية العالمية - وهي الإجابة

الإنسانية الوحيدة للحدود - ليست من الأمور المسجلة في جدول امكانيات التاريخ المستقبلي القريب . فلماذا إذن من العمل في اتجاه من شأنه أن يشجع تطوراً لاحقاً ملائماً في الأجل الأطول . لابد من استغلال هامش التحرك - مهما ضاق حالياً - من أجل توسيع فرص الجدار بين البائس في المستقبل.

لا ريب أن هذه الهوامش والإمكانات تختلف من بلد لآخر . إلا أن العمل في جميع المجالات يتدرج في تطلع معاشل لأن سياسات وممارسات رأس المال هي هي في الشمال والجنوب ، تتجس هنا وهناك البطالة والفقر والتمويش . ولو أن الموروث التاريخي ومواقع مختلف المجتمعات في هرم العالمية تنتج نتائج أكثر أو أقل شناعة طبقاً لهذه الظروف.

ثمة إذن أرضية موضوعية تتيح إعادة بناء " أهمية الشعوب " في ضراجه كوكبية رأس المال.

لئن استحالَت إدارة العالم بصفته " سوقاً عالمية " ، ولئن استحال استخدام العامل السياسي والأيديولوجي والاكتفاء بالمشروع لتلك القوانين الاقتصادية الختامية المزعومة ، فإن واقع العولمة لا يمكن أيضاً أن ينهي ، فلا يمكن تسيير التاريخ إلى الخلف ، وبالتالي فإن فكرة العودة إلى التضاد التي قام على أساسها ازدهار مرحلة ما بعد الحرب قتل على الأخرى بدلا منها ، بالأحرى معارضة العودة إلى نماذج اجتماعية سابقة فأت وقتها منذ زمن بعيد . لذلك تلجأ دكتا الأيديولوجيات الماضوية إلى أساليب فاشية ، إذ إنها تدعى رفض المحاضر المكروه من جانب ولكنها تخفض لمتعضياتها في واقع الأمر من الجانب الآخر . فهي أيديولوجيات قائمة على الخداع والكذب بالضرورة ، ولذلك لابد من أن تكرر حربة الفكر - وهي أساس الديمقراطية - وأن تعمي المجتمع عبر مشاكل اصطناعية على حد التقاء الإثنى أو الإذعان لقوانين دينية مزعومة ، فتوظف هذه التبعة لفرض الإرهاب في إدارة السياسة.

يمكن جوهر التحدي في ضرورة التوفيق بين التباين المتبادل الذي تفرضه العولمة من جانب ، وعدم تكافؤ مختلف الفاعلين في الساحة ( أي طبقات العمال المستخدمين في القطاعات ذات القدرة التنافسية غير المتكافئة والمتفاوتة وطنية تحتل مواقع متباينة في هرم المنظومة العالمية ) في مواجهة مقتضيات العولمة من الجانب الآخر . فلماذا من الانطلاق من هذه البديهية ألا وهي أن العالم واحد ومتعدد في الوقت نفسه ، علما بأن المصدر

الأساسي للتعابن ليس هو اختلاف الثقافات ، فالتركيز على هذا الجانب من الواقع يستمر مصدره الحقيقي الأساسي ، وهو اختلاف المواقف في هرم الأساليب المعركة ، فلماذا إذن من مراجعة هذا التحدي الصحيح بشكل مباشر ، علما بأن التعابن في المواقف التي تحتلها مختلف الأنظار في المنظومة العالمية ( وسواء أكانت الشعوب المعنية تختلف ثقافيا أم لا ) ينتج بدوره تمييزاً اجتماعياً في داخل كل مجتمع.

أستنتج من هذه الملاحظات أن الأزمة لن تحمد حلا لها من دون تعزيز صوقف جميع الفاعلين الضعاف في النظام: شعوب الأطراف والطبقات الدنيا في المراكز والأطراف ، أي بمصاراة أخرى ، لا بد من التحرر من الكرونالية العمومية ومن صفات الليبرالية ، وكذلك من أوهام الرضى القاعلي المأخوذ . وتطلب إنجاز مثل هذا البديل إعادة بناء النظام السياسي العالمي بعيداً عن المقتضيات ذات البعد الواحد في خدمة السوق . ويستوجب التركيز على تأطير عمل قوانين هذه السوق . لقد كانت الدولة الوطنية هي الأداة الفعالة سياسياً واجتماعياً في تأطير عمل السوق الوطنية المتدججة . ولأن نحن في حاجة إلى نظام سياسي واجتماعي على صعيد عالمي يستجيب لمعولة الاقتصاد ويحدد شروط عمل السوق بقوانين متماثلة . وأرى أن على هذا النظام المطلوب مسؤوليات أساسية على الأقل في المبادئ الأربعة التالية:

1- تنظيم نزوع السلاح على صعيد عالمي بدءاً بالدول الأكثر تسليحاً ( أي الولايات المتحدة ) - وبالتالي تحرير الإنسانية من دعر التهديد النووي والأشكال الأخرى من التدمير الشامل.

2- تنظيم توزيع عادل في استخدام ثروات الكون الطبيعية ، وتأسيس المؤسسات الملائمة لهذا الغرض ، ودعمها بسلطة اتخاذ القرار . وفي هذا الإطار أَدْعُو إلى المبادرة في إنشاء نظم ضرائبية تخص هذه الموارد الطبيعية فتعد من التمييز في استخدامها كما تصيب توزيع الربح المستخرج من استغلالها لصالح البلدان الفقيرة . هذه المبادرة التي قتل حيناً لاتشاء نظام ضرائبي مستقبلي عالمي النطاق.

3- فتح مقارضات بين المجتمعات الإقليمية ( الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، أوروبا الشرقية ، اليابان ، الصين ، الهند ، الوطن العربي ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، جنوب شرق آسيا ) من أجل إعادة تنظيم العلاقات

الاقتصادية ( التجارية والمالية والنقدية ) بينها على أساس احترام الاستقلالية الذاتية المطبقة لكل هذه التكتلات الإقليمية والبلدان الكبرى أخذاً في الاعتبار علم تكافؤهما من حيث القدرة التنافسية وتباين احتياجات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتطلب إنجاز هذه الأهداف التحرر من الرقابة الضيقة الأفقية للمؤسسات الحاكمة الحالية في هذه المجالات ( البنك الدولي ، صندوق النقد ، الجهات وإقامة أنواع أخرى من المؤسسات الإقليمية والعالمية لتعمل معها .

4- فتح حوار ومقارضات للتصكين من إدارة التناقض الجدلي بين " العسالي " و " المحلي " في مجالات الإعلام والشقافة والسياسة . وتطلب إنجاز هذا الهدف إقامة مؤسسات سياسية جديدة تتيح تمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة التي تعمل في الساعات المحلية والعالمية ، أي يعني آخر تشكيل جئين مؤسسة يعتمد أن تطور إلى نوع من " البرلمان العالمي " يتجاوز المؤسسات القطرية التي تنفرد بالقرار إلى الآن.

من الواضح أن الاتجاهات السائدة عالمياً لاتشعر إلى تطور يميل إلى إهمال المشروع الإنساني الموصوف هنا ، بل ليس هذا المشروع البديل موضع رهان الصراعات البائرة في الساحة حاليها . على أن هذا الوضع لا بد من أن يظل كذلك كنت أندش فحلاً إذا كان الأمر غير ذلك ، فتأكل النظام القديم لاجئين من تلقاء نفسه طريقاً مناسبة لتجاوزه ، بل ينتج في مرحلة أولى فوضى ، لا غير . وتصب خطط القوى المسيطرة في إطار هذه الفوضى على الاستفادة منها في الأجل القصير . ولو أدى ذلك إلى تلباق فواهر الفوضى . كما أن هذه القوى تعين لصالح خطايا أيديولوجيا يدعي أن آليات السوق تضبط الأمور تلقائياً " وأن " ليس ثمة دليل لها " - كي تعطي شرعية لمارساتها في إدارة الأزمة لصالحها . على أن هذه الادعاءات ليست طولا للأزمة بل هي جزء من المشكلة نفسها وتجلو عنها . أما ودور فعل الشعب إزاء ، فتأقم وتجر معيشتها المادية والمعنوية ، فليست هي الأخرى بالضرورة إيجابية ومباشرة . فهناك إيجابيات تمكن الحيرة لا غير . ومنها الإيجابيات الماضوية الرهيمة - الدينية السلفية والشوفينية الإثنية - فهي ودون مستوى التصدي الحقيقي الذي لاتدرك مفزاه ، وأتصور أن مسؤولية اليسار التاريخية هي بالتصديق في بناء إيجابيات صحيحة في النظرة والعمل . ودون ذلك سوظل الإنكفاء السلبي - وأحياناً الإجرامي - احتمالا واردا .

# النموذج السوفيتي والاشتراكية (٧)

## الاشتراكية .. والسوق

د. خليل حسن خليل

نظريا ، لا وجود له في الواقع . والاشتراكية  
الرأسمالية تسيطر عليها القوى الاحتكارية  
المنتجة ، وتتحكم في تحديد أسعارها .  
وتبقى للسوق قاذورة هامة ، هي أن  
يصرِّف به في رسم سياسة الإنتاج  
والاستهلاك في المشروعات الإنتاجية ،  
وللمستهلكين . وفي هذا يتساوى السوق  
ودوره في النظامين الرأسمالي والاشتراكي .  
ويبقى الشكل والإجراءات التي تتخذها  
السوق في النظامين . والقوى التي تهيم  
على السوق هنا وهناك ، وتنتج النهج الذي  
يتفق مع فلسفة كل من النظامين ، وقوى  
الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج فيه .  
فاقترى والمشروعات الاحتكارية ، أو شبه  
الاحتكارية ، هي التي توجه السوق ،  
وتحكمه ، وتوجه العرض فيه ليقابل الطلب .  
وهذا أمر بعيد كل البعد عن نموذج المنافسة  
الحرة . الذي يتحدد فيه الثمن تلقائيا ،  
عندما يتساوى الطلب مع العرض .  
والتدخل كذلك موجود في الاشتراكية ،  
برأسه الدولة والهيئات العامة ومشروعاتها ،  
وهي كذلك التي تحدد الثمن ، وبذلك ، ليس  
هناك فارق بين النظامين في التدخل لتحديد  
الأثمان .

كما أنه يمكن القول منطقيا ، بأن السوق  
موجود في النظامين ، وذلك لأن أي نظام  
للإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، لابد فيه من  
دراسة للطلب ، وتطوره في الأجل القصير  
والطويل ، وتوجيه الموارد المادية والقوى  
البشرية ، لإنتاج العرض ، الذي يتناسب  
والطلب ، ويظهر معه . تقول أن أي مجتمع ،  
لا بد من أن تكون به سوق بهذا المعنى .  
وبذلك يبرهن الاقتصاد الرأسمالي بأنه  
اقتصاد السوق ، بينما الاقتصاد الاشتراكي ،  
ليس به سوق ، وصف غير دقيق . وربما تسبب

كثير الحديث عن " السوق " ،  
والقضايا السوق " وخاصة بعد تفكك  
الاتحاد السوفيتي . ويبدو أن هذا الاستخدام  
المكثف للكلمة المقصود قد استخدمت الكلمة  
لتكون بديلا " للاشتراكية " . ولكن لا تذكر  
كلمة " الرأسمالية " كثيرا . فهذه الأخيرة  
مكرهة من دوائر جماهيرية غفيرة ، هي  
جماهير العمال والفلاحين ، والمثقفين ، الذين  
تقرن الكلمة عندهم ، بالمظالم الاجتماعية ،  
واستغلال الإنسان للإنسان . وكذلك تنتشر  
فيها البطالة والأمراض الاجتماعية العضال .  
هذا الخلط المقصود يقوم على أخطاء عدة  
، منها : الرأسمالية هي التي يحاولون إجلالها  
محل الاشتراكية في شرق أوروبا ، وليس  
السوق . فالسوق وسيلة ، وليس نظاما  
اجتماعيا وسياسيا ، هذا من ناحية ، ومن  
ناحية أخرى ، فكلمة السوق تعني قوى  
العرض والطلب ، أي عرض السلعة وطلبها .  
وتلاقيهما ، حيث يتكون الثمن تلقائيا عند  
نقطة تساويهما ، وهذا يحدث في الرأسمالية  
، حيث " الحرية الاقتصادية " ولا يحدث في  
الاشتراكية حيث يحدد السوق . والواقع  
أن ما يوجد في الرأسمالية ، ليس السوق  
الذي يتحدث فيه ثمن السلعة عندما يتساوى  
فيه عرضها وطلبها ، طبقا لنموذج المنافسة  
الحرة ، أو الكلمة ، التي تقوم على فروض  
غير واقعية ، لا وجود لها ، فهي تقترض  
عددا لا نهائيا من المنتجين والمستهلكين ،  
وتقترض علم المنتج والمستهلك بكل صغيرة  
وكبيرة في الاقتصاد القومي المعقد ، متعلقا  
بالسلعة ونوعها وكمياتها إلى غير ذلك .  
وبأن الاقتصاد تسوده حرية كاملة " دعه يهر  
دعه يعمل " ، التي غير ذلك من الفروض ،  
التي جعلت معظم كتاب الاقتصاد الرأسمالي  
، يعترفون بأن النموذج غير واقعي . فالواقع  
ملئ بجماهير كثيرة . وتتدخلات في الحياة  
الاقتصادية ، سواء كان من الدولة ، أو من  
القوى الاحتكارية ومشروعاتها . أو حتى من  
تقنيات العمال ، مما يجعل تلك " الحرية " أمرا

ففيه إن فكرة التخطيط ، أصبحت  
بالاشتراكية ، والتخطيط وسيلة تتميز بها  
الاشتراكية عن الرأسمالية ، الأمر الذي أدى  
إلى مساواة الاشتراكية بالتخطيط . والواقع  
أن التخطيط وسيلة من وسائل بناء  
الاشتراكية ، وعندما ظهرت فائدته بدأت  
تأخذ به اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ،  
وغير المتقدمة ، وظهرت ألوان منه كالخطيط  
التأثيري والتخطيط القطاعي .

على أن هناك خلافا جديرا في التخطيط  
بين النظامين ، فالاشتراكية العامة أو الشعبية ،  
والسيطرة على وسائل الإنتاج ، تتطلب  
تخطيطا علميا شاملا ، يربط بين المشروعات  
داخل القطاعات المختلفة على المستوى  
القومي ، هذه الخطط جاءت بنتائج كبيرة في  
الخطط السوفيتية كما أشرنا في المقالات  
السابقة ولكن الرأسمالية هناك تفقت على  
نطاق واسع في ملكية المشروعات ، هذه  
الملكية الخاصة للمشروعات ، لا تعارف لها  
نظرة شاملة للاقتصاد ككل . وليس هناك  
خطه شاملة ، تشمل المشروعات والقطاعات  
في كل واحد .

وكان التخطيط في الاتحاد السوفيتي  
شاملا وملزما . يمكن المركز من رسم السياسة  
الاقتصادية ، ويرسل بتوجيهاته إلى  
القطاعات والمشروعات والأقاليم ، في ظل ما  
سمى بالمرکزنة الديمقراطية . هو هذا النظام  
مزدان أن تقتصر القاعدة ، أو المشروع  
خطتها ، وتتفقها مع المركز ، سعوا وجرعوا  
إلى أن يتفق على الخطة النهائية . وقد آل  
الأمر طبقا لبيروقراطية الحزب ، والدولة ، إلى  
أن يصبح المركز هو المرجع المطلق للخطة  
وأصبح التخطيط ، من الناحية الواقعية ،  
أوامر إدارية تصدر من على ، وتتخذها القواعد  
، ومشروعات وقطاعات ، ووحدات إقليمية ،  
تنفيذ صارما ، لا يقبل الجدل ، أو المراجعة .  
هذا النظام من التخطيط الشامل ، قد  
يكون مفيدا في المراحل الأولى للتخطيط في  
البلد المختلف الذي يأخذ بأسباب التنمية .  
فإنتاج الآلات اللازمة للمشروعات الصناعية  
والزراعية ، وكذلك إنتاج المواد الاستهلاكية  
، الضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان  
، من الممكن السيطرة عليها من القمة . ولكن  
عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة أعلى ، كما  
كان الحال في الاتحاد السوفيتي -  
والصكسوفياكيسيا مثلا ، حيث وصل  
الاقتصاد إلى مرحلة معقدة ، أولى هيكلا  
صناعي معقد ، ينتج مئات الآلاف من السلع  
المختلفة ، يصبح من المتعذر تخطيط هذه

السلع من المركز بديسة ، وأن تراعى في تطبيقها المرافقات التزعية الضرورية . هذا بالإضافة الى الجمود ، الذي يصيب العلاقة بين سلطات التخطيط المركزية والمشروعات المنتجة ، الأمر الذي يقضى على روح المبادرة للمشروعات ، ويأكل من حوافزها المادية ، ومن ثم تتنازل الأهداف الاجتماعية ، سواء أكانت معدلا كبيرا من التراكم والتنمية الاقتصادية ، أم كانت مستوى عاليا من استهلاك السلع والخدمات ، ومن ثم رفع مستوى الرفاهية للجماعير .

ولهذا وضع نظام جديد لتطوير النظام القديم ، في عهد غروشوف . وقد نادى به الاقتصاديين ، أمثال ليرمان في الاتحاد السوفيتي ، وزملائه في تشكولوفافيا ، وغيرهما من البلدان الاشتراكية ، وذلك للتخفيف من حدة التخطيط المركزي ، وإعطاء سلطات أوسع للمشروعات في التخطيط ، والادارة ، وتحديد الاسان ، والاستثمارات ، والتسويق ، واستخدام القوانين والادوات الاقتصادية في التخطيط والإدارة ، بدرجة أكبر مما مضى ، حيث كانت الأساليب الإدارية تأخذ مكان هذه الأدوات في أحيان كثيرة . هذه المحاولة وغيرها ، لتطوير النظام الاشتراكي في التخطيط ، ليسجيب لحاجات السكان ، ويتطور مع التغير في ظروف الإنتاج والاستهلاك ، كانت دليلا على وعي حليقي بتطوير التطبيق الاشتراكي ، طبقا للفرحة التي يجتازها الاقتصاد ، وطبقا لل حاجة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للسكان ، وإشباع حاجاتهم الاستهلاكية المتطورة .

ولكن يبدو أن قوى البيروقراطية والجمود ، قاومت هذا الاتجاه ، نظرا لجموده الفكري ، وللبيروقراطية التي اكتسبتها . وربما كان ذلك حماية حقا ، للنظام ، الذي أصبح وفكرها البيروقراطي أمرا واحدا ، فالناس به قد يتألم من النظام ومن وضعها البيروقراطي معا . وهذا استنتاج من وجهة نظرها مقبول .. فالتظام المقترح كان يهدم البيروقراطية التخطيط المركزي . وهو إلى حد كبير ، يتألم من بيروقراطية الغرب ، أو بيروقراطية المراتب العليا فيه .

ولم تكن المعايير المقترحة ، انحرافا عن الماركسية اللينينية ، كما يقول خصوم التغير والتطور ، ولا تقدما نحو الليبرالية البرجوازية فتطور نظاما ، لا يعني إحلال نظام آخر محله ، فالمقصود هو التحسين المستمر في أشكال الإدارة ، وخلق أساس صلب ، يظهر بالتالي ، ليكفل تحقق اقتصاد

قومي أكثر .

إن التفسير الأساسي في طريقة وضع الخطط ، وإعطاء المشروعات مبادأة أكثر ، يجب أن يؤكد أن معدلا من الإنتاج ، ومجم الاستثمار ، والتوزيع الأساسي لوسائل الاستثمار ، والهيكل الأساسي لنظام الإنتاج ، يجب أن تؤسس جميعا على تحليل عميق لكل من الجياء الطلب داخل الدولة ، وفي الأسواق الخارجية . ويجب تقصي إمكانيات الصناعات الفنية في كل فروع الإنتاج ، وحساب كفاءتها ، ودراسة التغيرات في علاقات الإنتاج والاستهلاك بين القطاعات ، وعلى أساس هذه الحسابات والتحليلات فقط ، يمكننا أن نختار أكثر طرق التنمية فعالية ، وأن نحدد الهيكل الصحيح للإنتاج . وما يقتضي معه من توزيع ضروري لوسائل الاستثمار ، هذه الطريقة لوضع الخطة تضمن أن هيكل الإنتاج سوف يتغير بطريقة مخططة تنسق في نفس الوقت مع التغير في الطلب . هذا التطور ضروري لتخفيف الضغط على القوة العاملة ، باستخدام القنن الإنتاجية الحديثة .

وطبيعة الحال ، فإن مثل هذه الحسابات ، لا يمكن أن تجر بواسطة الهيمنة المركزية للتخطيط فحسب ، فهي تتطلب مبادأة من المشروعات ، وإشراكها مباشرة منذ بدء العمل في الخطط . من المهام الأساسية للمشروعات ، أن تجد إمكانيات جديدة للتقسيم الفني ، وتكتشف البدائل المتنوعة في التطور الفني للمحالات المختلفة ، وأن تحسب أكثر البدائل ملائمة .

على أن المشروعات يفرضها ، لا يمكن أن تقرر ماضي الاتجاهات الخاصة المتعلقة بالعمليات الاقتصادية ، فهي لا يمكنها أن تقرر ماضيا ، ماضي الاتجاهات الهيكل الكلي للطلب ، والإمكانيات الكلية لتكوين رأس المال ، والعلاقة الأساسية بين القطاعات ، والصادر الأساسية للقرى العاملة والمواد الأولية إلى غير ذلك ، لهذا فالحط التخطيط المركزية يمكن أن توضع فقط ، كنتيجة لحساب أو تحليل صحيح ومرتبطين باستمرار في كل من الهيمنة المركزية للتخطيط والمشروعات .

والفكرة الجديدة في التخطيط ، هي إعطاء سلطة أوسع ، ومسؤولية أكبر للوحدات الاقتصادية الصغيرة ، كالمشروعات ، أو المؤسسات ، التي سوف تسهم بدرجة أكبر في عملية التخطيط ، وفي أهداف المجتمع ككل وتحسين التخطيط ، وتقسيم العمل بين المركز والمشروعات ، سيظل أحد المبادئ الأساسية لنظام الجديد . ولا يتنكر أحد أهمية المبادرة التي تقوم

بها المشروعات ، والاستقلال النسبي لقراراتها ، في نطاق الإطار العام للغة الاقتصادية . وليس هناك شجار حول الحقيقة ، بأن الخطط الاقتصادية في الاشتراكية ، يجب أن تكون ملائمة بهيئتها ، وأنه عن طريق الخطط ، تتمكن أجهزة المجتمع الاشتراكي من تحقيق أهداف مضمونة ، تتماشى مع المصالح الاجتماعية العامة ، وليس هناك شجار كذلك ، حول أن الخطط كأرقام ملائمة ، لا يمكنها أن تتحقق مبادأة العمل ، وهنا تفور درجة ومضى الأرقام المرجحة في الخطط المركزية والفرض منها .

وقد أدى الخطط بين الاقتصاد الرأسمالي والسوق من ناحية ، والمزج بين الاشتراكية والتخطيط من ناحية أخرى ، إلى تحييز أيديولوجي غير دقيق ، من جانب بعض الاشتراكيين الراسيين في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا ، ظهر خلال المناقشات عن محاولة تطوير النظام في عهد غروشوف . فليد قبل أن الإنتاج الاشتراكي ، لا يمكن أن ينظم بواسطة السوق . فليد قال أولئك المعارضون للتطور : إن استخدام السوق ، الذي يربط بحركات اقتصادية مرنة للأسعار ، يعارض مع التخطيط ، ويعتبر عنصرا غربيا أدخل في الاشتراكية . ويرد دعاة التعجيد بأن هذه فكرة سطحية وغير علمية ، فطالما أن إنتاج السلعة قائم ، والحاجات موجودة كذلك ومن ثم فإن الحاجات تأخذ شكل القوة الثرائية . وبماة أخرى ، طالما أن السوق موجودة ، فإن الإنتاج يجب أن يتم طبقا لاتجاهات السوق . فطالما لم يحدث هذا ، أي إذا حدث تناقض بين الإنتاج والسوق ، فإن هذا يعني فصلا ، أن الإنتاج لا يسمع الطلب ، أو ينشط ، أو أن ذلك الجزء من الإنتاج لا فائدة له ، لأنه ليس هناك طلب عليه . ولذلك ، فطالما أن السوق موجودة ، فإنها يجب أن تكون أيضا ، معيارا أساسيا لتنمية الإنتاج ، بما في ذلك الإنتاج الاشتراكي .

إن تفوق الإنتاج الاشتراكي ، لا يوجد في السوق لم تعد مقبولة ، ولكنه يوجد في الحقيقة القائلة ، بأنه من ناحية ، يمكن أن ينمو طبقا خطة موحدة على نطاق الاقتصاد القومي كله ( ربط القطاعات المختلفة للإنتاج ) ، تلك الخطة التي تربط التنشيط الاستثماري الأساسي ، وتتجه مع الاتجاهات السوقية المتفرقة . ومن ناحية أخرى ، فإن تطور السوق ، يوجد هو نفسه ، بطريقة مخططة ، وذلك بتحديد العمليات الأساسية الضرورية لتوزيع الدخل القومي ، إن

الاستيعام العام بين تنمية الإنتاج والسوق ، يمكن تحقيقه بنظام من التخطيط المركزي ، والتخطيط على مستوى المشروع . ولكن المشكلة تنحصر في أن الدرجة التي يجب أن يخطط المشروع الإنتاج في نطاقها يدق ، واتخاذ قرارات متعلقة بالعمليات الجارية للمشروع ، يجب أن تتمشى مع مصلحة مادية للمشروع ، بطريقة تشجع الطلب في السوق من منتجاته ، وأن تعمل على تشجيع طلب ذلك الطلب . إن الكسب المادي للمشروع يكون أكبر كلما تمكن من إشباع الطلب في السوق ، وتشجيعه بدرجة أكبر . وعلى العكس ، فإن خسارة أكبر ، تنسب مع التخطيط أقل استيعاماً ، وإنتاج أقل تشبهاً مع الطلب . إن ضرورة أن يحمل السوق عن طريق المصلحة المادية للعاملين في المشروع ، بواسطة القرارات التي يتخذها المشروع ، لا يتكرها فحسب ، الا اولئك الذين لم يفهموا دور المصلحة المادية في إثارة الحوافز . ومن ثم لا يبرهن الرابطة بين المصلحة المادية للعاملين في المشروعات الاشتراكية ، وبين نشاطهم الخاص في إدارتها .

على أن هناك فارقاً أساسياً بين السوق في النظامين الاشتراكي والرأسمالي : إن السوق في ظل الرأسمالية ، يولي غسيبة التخطيط ، تقرر ما يجب أن ينتج في القدر ، على ضوء مؤشرات الطلب والعرض ، التي ظهرت في السوق بالأمر . وهذا تعاضل للإنتاج لاحق . ويمكن أن يتغير كذلك في اليوم التالي ، ويمكن طبقاً لتغيرات العرض والطلب ، وهذا يتطلب تعديلاً آخر وهكذا . وهذا يؤدي إلى ضياع كبير في الموارد وفي الإنتاج .

ومع أن المشروعات الإنتاجية الكبرى في الرأسمالية يمكنها أن تتنبأ بالاتجاهات المحتملة للأسواق ، وذلك بالبحث المتعلق بالتطور المحتمل للمراحل التي تمهد اتجاهات السوق ، ولكن هذه التنبؤات لا تصل إلى نتائج دقيقة ، لهذا نجد أزمات وفرة إنتاج ، ونقصه بالنسبة للطلب في السوق . وهي أزمات عضوية في الاقتصاد الرأسمالي . ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية للرأسمالية تظل ، أنه ليس هناك هيئة اجتماعية مركزية ، يمكن أن تحدد مقادير التوزيع التيسري للسلع القومية ، والتي تحدد بالتالي تطور السوق ، وحجم الطلب فيه . ومن ناحية أخرى ، لا توجد أية منظمة رأسمالية احتكارية ، يمكن أن تحدد مقدماً حجمها لسلعها ، تطور جميع القوى المنتجة ، التي يمكن أن توجد طبقاً لتطور معين للسوق .

وعلى العكس من ذلك ، هناك ظروف توجد في ظل الاشتراكية ، تجعل من الممكن

عمل توجيه معين لتطور جميع عمليات توزيع الدخل الأساسية ومن ثم التطور التقريبي للسوق ، ويجعل من الممكن أيضاً ، طبقاً لدراسة الاتجاهات في التغيرات الهيكلية الأساسية طريقة الأجل في طلب السوق ، أن تحدد بطريقة مخططة ، تطور جميع الاستثمارات الإنتاجية الأساسية التي تؤثر في التنمية الضرورية للإنتاج ، وكذلك عروض السلع المناسبة لهذا الطلب ، والمعروف في الحصة التخطيط في الاشتراكية تحقق التوازن السابق ex ante ، وبهذا يتجنب الاقتصاد الاشتراكي أزمات الأفرط والقصور في الإنتاج بالنسبة للطلب في تلك الأزمات المعروفة في الاقتصاد الرأسمالي .

نريد أن نشير إلى فارق أساسي بين السوق في كل من الاشتراكية والرأسمالية ، حتى لا تختلط الفلسفات . فالسوق كما رأينا ، مرشد للمخطط الاشتراكي ، ويرشد من خطط مشروعاته . ويعاين هذه الأخيرة على حساب دقيق للطلب واتجاهاته ، سواء كان طلباً انتاجياً ، أم استهلاكياً ، وإنتاج المرض الذي يفيغيه ، وهذا امر ضروري لأي صانع سياسة . والسوق كذلك يهيئ للمشروعات أن تعد خططها إعداداً واقعياً ، وأن تعني بالمناهب النوعي للسلعة وليس فقط الجانب الكمي . والمبدأ الذي تعني للمشروعات في تعاملها مع السوق ، تقدم لها حافزاً مادياً ، حيث تعود نتائج عملها على إدارة المشروع والعاملين فيه ، مما يفرز حافزاً للعاملين على مزيد من التحسين ، واستخدام التقنيات الإنتاجية المتطورة ، والاستفادة من المنافسة الاشتراكية بين المشروعات . كل ذلك يتم ، بالتفسيق مع الأهداف العامة التي يعضها المركز ، فيما يتعلق بالاقتصاد القومي كله .

هذه هي السوق في ظل الاشتراكية . ولا ريب أن السوق في الرأسمالية ، كذلك أداة تعاضل للمشروعات ومؤشرات الطلب ، التي تضعضعها الشركات الرأسمالية نصب عينها عند تحديد سياساتها الخاصة بالإنتاج والعرض . ولكن السوق في الرأسمالية له أغراض أخرى ، تتسق مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وهي الحصول على أكبر قدر من الربح للاك المشروعات ، دون نظر كبير ، وملائمة لمصلحة الجماهير ، فالمصلحة هنا ليست هدفاً ، كما هي الحال في الاشتراكية ، ولكنها عارضة قد تتحقق ، وقد لا تتحقق ، والحق ، أن تاريخ الرأسمالية ، يثبت لنا ، أن مصلحة الأغلبية الكبرى من الجماهير في المجتمع الرأسمالي ، متقدماً ، أم غير متقدم ، لا تتحقق في أغلب الأحوال . بل إنها تتناقص مع مصلحة القلة الرأسمالية في الحصول على

أكبر قدر من الأرباح ، ولو على حساب المجتمع . ولقد ظهر ذلك ، بشكل أكثر وضوحاً في الأزمات الأخيرة ، بعد أن توارى الاتحاد السوفيتي ، وبعد أن تسببت الهيمنة الامريكية في هجمة شرسة للرأسمالية على العالم . فهذه القوى الاحتكارية الدولية : شركاتها وحكوماتها وأدواتها ، يا في ذلك ما يسمى بالإنسيستات الاقتصادية العالمية ، وأهمها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للعمير والتنمية ، وهما مؤسستان تهيمنان للأمم المتحدة إسباً ، ولكنها تتعاون الولايات المتحدة من الناحية التقنية ، سواء فيما يتعلق بالإدارة ، أو التصنيع ، أم في تسويق قروضها ، وفي سياسة الإفراض . تقول إن الهجمة الضارية التي تروج وتفرض الفلسفة الرأسمالية ، والقطاع الخاص ، والملكية الخاصة ، وتقرر الحكومات على بيع القطاعات العامة ، وهي التي تملكها الشعوب تنادي لا ببيع المشروعات الصناعية والزراعية العامة لحسب ، وهي أداة التنمية في البلاد المتخلفة المتطلعة للتقدم ، ولكنها تفرز القطاع الخاص والملكية الخاصة للمرافق العامة الأساسية ، وللبنية الأساسية التي تعتبر مصدر الحياة والوجود بالنسبة لكل الشعوب . فهم الآن يفرضون على الدول القسيرة ، أن تحول هذه المرافق إلى ملكية القطاع الخاص . فاصبح الحال أنه لم يعد قوت الشعوب رهنا بإرادة المشروعات الخاصة لحسب ، ولكنها أصبحت ، أو يراد بها أن تصبح ، عسكرة بروج الشعوب وعقولها . أصبحت المشروعات الخاصة تملكها المؤسسات الصحية والمستشفيات ، والتعليم في كل درجاته ، والثقافة في كل أجهزتها ، وكذلك البريد والطبقيين والبرق والنقل والكهرباء ، وكل مجالات الحياة .

في مثل هذا الوضع ، تكون السنوق الرأسمالية غاية ، تقرر أسعار السلع والخدمات فيها بالطريقة التي تعود بأقصى الأرباح على الشروع الخاص الرأسمالي ، سواء أكان مالكة أجنبياً ، أم محلياً تابعاً للأجنبي ، أم كان المشروع مشتركاً بينهما ، وبذلك تحرم الجماهير ، لا من القوت الضرورية لحسب ، ولا من العمل ، قابلية ذات عضال في الاقتصاد الرأسمالي ، ولكن السوق الرأسمالية كذلك ، تقرر أسعاراً باهظة على حق المواطن في التعليم والتشفيق ، والصحة . وكذلك على حق الوجود نفسه ، الذي أصبح سعره باهظاً ، فوق طاقة الجماهير .

.. في فترة مامن الزمن كان لطف الله سليمان واحداً من أهم المثقفين المشايخين في فرنسا ، بل وفي أوروبا كلها .. كان يتحدى الجميع دفاعاً عن العرب في مواجهة المد الصهيوني الجارف بعد هزيمة ١٩٦٧ .

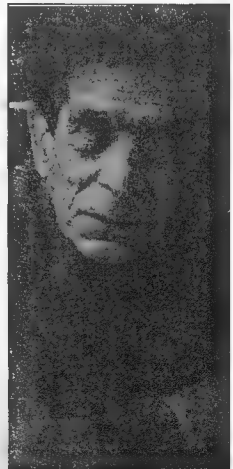
ساعتها صمت الجميع ، خوفاً أو خجلاً .. وانطلق هو ليكون - تقريباً - المتحدث الوحيد باسم العروبة .

كانت كلماته قاسية ، وحادة فتشر مكسيم رودنسون مقالاً في الموند عنوانه " لطف الله سليمان يهذى " ويرد عليه لطف الله قائلا : " وماذا بقي لنا غير الهذيان " .

ومع عودة الأنفاس إلى الحركة العروتسكية الأوروبية كان لطف الله واحداً من كبار مفكرها .. ثم شاغبهم أو شاغبوه ، فتركهم أو تركوه .

د. رقت السعد

# لطف الله سليمان أرسين لوبين اليساري مشاغب ، تروتسكي ، مفكر ...



وله عام ١٩١٨، توفي عام ١٩٩٤ ..  
ست وسبعين عاماً ، بول حتى آخر أيامه  
قائداً على العطاء ، آخر ما قدم هو ترجمته  
التيقة والمبدعة لكتاب " ضد الشمولية  
المفاسلة - وقعت السعيد - سعيد  
المشاورى - خليل عبد الكريم " إلى  
الفرنسية وفى خضم مشاكساته ( فلم يكن  
مجرد مترجم ينقل إلى الفرنسية ما يعطى له  
، بل ناقش ، وانتقد ، بوصح ، واقتصر ،  
وشطب .. وشاكن مشاكسة حادة حتى خرج  
الكتاب لاثقا لأن يحمل اسمه مع المؤلفين  
كمترجم ) تعرفت به ..

.. ظلت طويلا أسمع عن لطف الله  
سليمان ( وهل ثمة من لم يسمع عنه فى  
صقوف البحار المصرية ؟ ) ولم تتح لى فرصة  
اللقاء إلا مؤخرًا فى نهيات عام ١٩٩٢  
عندما دعانى الصديق يوسف حزان لالتقى  
فى أحد مطاعم باريس مع مترجم أول كتاب  
أسهم فيه بصدر الفرنسية - كان - برغم  
السن - لم يزل قادرا على المشاكسة .. وكما  
استعدت حاولت أن أنتزع منه كل ما يمكن من  
معلومات عن السيداتى .. وعن الماضى  
والحاضر ..

وتحدث لطف الله .. فلنستمع :

.....

هناك سببان دفعانى لأن أشتغل  
بالسياسة ، أو بالذقة السياسية المشاكسة منذ  
صغرى .. أولهما رغبة عارمة فى مشاكسة  
أهلى .. وثانيهما : تلك المصادفات التى  
دفعتنى لأن ألتقى بأشخاص مميزين ، والذين  
فتحوا أمامى أبواب معرفة ثمينة ، تعلمت  
منها كيف أنظر إلى الحياة وكيف أفهمها .

أسرتى ذات حسب ونسب ، أسرة كبيرة  
من أصل شامى ( سوري - لبنانى ) أغلبها  
مثقفين ، لكن فقراء - فى التاسعة من عمري  
طردت من مدرسة القبرى القريبة من بيتنا فى  
المنصورة ( فى حي الحسينية ) . ولأنتى من  
أسرة تنتمى لطائفة اليوم الكاثوليك فقد كانت  
الطائفة تدفع لى مصاريف المدرسة بناه على  
إلحاح من أسرتى التى كانت تعاني من حالة  
الفقر والتشدد الأخلاقى والدينى معا . وفى  
هذه الأثناء تصرفت على أرملة يهودية كانت  
غنية وزوجها كان يهوديا وطنيا ، ناصر الثورة  
العربية ووقف ضد الاحتلال الإنجليزي . هذه  
السيدة احتضنتنى وفتحت أمام ذوى الطفل  
أبواب مكتبتها الضخمة المليئة بالكتب  
ومجموعات الصحف ، وفتحت لى آفاق معرفة  
تفوق سننى بثقافتها الرفيعة وفتحت أمامى

أحضانها الوردية ..

وفى هذه الأيام الصعبة ( على وعلى  
مصر كلها ) كانت المنصورة تخرج مظاهرات  
الحادة وللتوقف ، ضد الإنجليز ، ودفاعا عن  
ال دستور ( نحن الآن فى الثلاثينات ) وكنت  
أنفسم بكليتى فى هذه المظاهرات ، وأبذل  
كل ما فى وسعى فى قر المظاهرات أمام بيتنا  
لأعطي أهلى ، وأثير الرعب فى نفوسهم .

عندما اقتربت من الثامنة عشرة كنت  
أتردد دوما على مكتبة المنصورة فى مكانها  
الجميل والمميز على ضفاف النيل ، كان مدير  
المكتبة شخصا رائعا .. كثيرا ما اختار لى  
كتبا معينة كي أقرأها ( الآن إذ أستعيد  
اختياراته أتأكد إنه كان يساريا ، أو على  
الأقل كان وطنيا متشددا ) ذات يوم قضى  
معى وأنا أغادر المكتبة ، وأصطحبني حتى  
ميدان الحوافى ، ثم اتحنى بى إلى زقاق ضيق  
حيث وجدت ما يشبه الكهف المظلم . سألنى  
أعصر صافحا : فأجبت بالحق . قال بأسف  
واضح : أنتدى أنك مصرى ولاتعرف تاريخ  
بلادك ، هذه دار ابن لقمان حيث أسر لوس



التاسع . وعينى يتحدث معنى عن تاريخ  
نضال الشعب المصرى وثوراته . وحتى على  
أن أوصل القراء لى تاريخ بلدى .

وهكذا التقى عندى رافدنا ، ولقد ثقافة  
غربية مصدره حاضنتى الغربية الثقافية ،  
ورافد مصرى متشدد مصدره مدير دار الكتب  
والغريب أن هنا الرجل لم يعد يتعرب سننى  
بعد ذلك . لقد وضعنى على أول الطريق  
وتركنى

.....

.....

كنت طيحا أشعر بخروج من التفريق ضد  
المصريين من جانب الإنجليز . أذكر أنتى عملت  
حوالى سنة ١٩٣٦ فى مكتبة بريطانية كان  
مديرها بالطبع الإنجليزى ، أما ناتية فكان من  
الضربى أن يكون مسيحيا شاميا ، فإن لم  
يتفرق ليكن طيحا مصريا . فإن لم يتفرق  
فليكن مسلما سودانيا .. ولعل هذا قد أثار  
ردة فعل معاكسة عند المسلمين .

.....

ابتداء من عام ١٩٣٨ كنت أتردد على  
القاهرة مرة كل شهر لأتابع حركتها الثقافية ،  
وأندبتها ، ومناظراتها ، وألقى بمشقيها .  
وعينت يوما ( ١٩٣٩ ) لأحدث فى النادي  
الديمقراطى ( أسسه هنرى كرويل )  
توجهت إلى المنصة وهاجمت بشدة اتفاق هتلر  
- صفاقا فيما كان من الحاضرين إلا أن  
واجهنى بصراخ شديد ، وأزولونى بالقوة من  
المنصة وتقدم لتعديى والدفاع عن جورج  
حنين وأصدقائه من جماعة الفن والحرة ..  
وهم يهللون نعر الصهيونية .. ومنذ ذلك  
الحين التصق بى وصف أنتى تروتسكى .

.....

كانوا جماعة رقيقة مخملية التكوين ،  
يكتبون شعرا جميلا ولكن بالفرنسية ،  
ويرسمون فنا راقيا لكنه سوريالى لا يهيمه  
أحد . وكنت فى كثير من الأحيان أشعر أنتى  
كالتنحى وسط عالم متميز من الأرستقراطية  
البيضاء . وإذ سمعتهم يتكلمون من حاجة  
ملحة لال كثير يفتح أمامهم باب اجتياح واسع  
فى العمل ، فسرت أن أتخلص من ثياب  
الزنجى وأن أصبح مميزا بأن أدير لهم المال الذى  
يحاجونه لقمعت بعمل غريب جدا سمرت على  
بنك فى المنصورة وسرقت منه مالا كثيرا جدا  
( هذه هى المرة الأولى التى أعلن فيها ذلك )  
وأسرعت إلى القاهرة حاملا كومة المال التى  
تضعتى فى دائرة التميز وسط الجماعة . كانوا  
معجبين فى جروبي . أبلغتهم فى تفاخر :  
صعبرا أمرونى أن أعيد المال لأصحابه .



زملاتي وما لأنني لم أكن منضيا لأي تنظيم  
سافرت إلى الجزائر أنا وأسرتي .

.....

كانت مكنتي مجاورة لمكتب المغرب  
العربي ، وتصرّفت على العديد من القادة  
الجزائريين ، والشهب بريق الثورة المظفرة في  
عقلي وسافرت إليهم عام ١٩٦٧ كتب  
مكسهم وودنسون في كتابهما "   
الماركسية والعالم الاسلامي " يقول :  
إنني أثرت كثيرا في الثوار الجزائريين ، وأنهم  
أخضعوا الكفيسير من أفكارى في بناء  
أيدولوجيتهم . كنت قد تلقيت دعوة من  
الحكومة الجزائرية التي هي نتاج لقوة هزت  
المشاعر . وكنت قد بنيت قاما من الرشح في  
مصر . فحملت أسرتي على كاهلي وسافرت .  
والمصري عندما يسافر يحمل معه شيئا ما في  
أعناقهم يدفعه إلى تصور أن الآخرين يجب أن  
يكونوا على شاكلته . وهكذا سافرت متحصرا  
أنني أترك القاهرة إلى الاسكندرية أو طنطا .  
وهالتي تراث ١٣ سنة من الاستعمار الذي  
نخر عظام الجزائر وعشش فيها وسفكها باللفة  
والتقاعيل ضد الفرنسية ، وجذبت هناك غربا  
مزيفا ، أو فرنسا مفشوشة . وعملت . قلت .

كثيت . عملت كمعلم سياسي . وأصدرت  
مجلة وبعد ١٩٦٥ لم تعد مقالاتي تعجبهم ،  
وأنا كل ما أعد أعجبهم لسافرت إلى فرنسا  
.. وأسرتت الحكومة الجزائرية لترسل إلى  
أثاني إلى هناك .

....

ذهبت متجلبلا تأشيرته ، ووضفط من  
أصدقا فرنسيين حصلت على تأشيرته لثلاثة  
أيام ، ثم لأسبوع ، ثم لشهر ، ثم تدخل بعض  
قادة المقاومة الفرنسية أيام النازي لصالحى .  
ولم يتشأ ديجول أن يرفض طلب ورفاقه  
القدامى وقال : " هذا الرجل كان خضعا  
لفرنسا ، لكنه تزيم " وأعطوني بطاقة  
إقامة ، وإذن عمل .

.....

كنت أكتب كثيرا للصحف الفرنسية .  
وأصبحت متخصصة في الشؤون الشرق  
أوسطية ، وقبيل الحرب أحسست بسبعوها  
تجمع . وأحسست أن مصر ستعجز ، وفي  
مايو ١٩٦٧ كتبت مقالا لـ " المجلة " فقول  
أيزورقاتيه " أقول فيه أن مصر ستعجز لو  
قامت حرب . فغضوا نشر المقال . فقد كانوا  
يريدون أن يصوروا إسرائيل كضحية . ووقامت  
الحرب . وهزمت مصر . وعشت زمن اللوان  
المرر كانت مظاهرات القرح قلا شوارع باريس  
لأشهر أنا في تل أبيب . كنت مطلعونا  
وجريها وأشهر أنني أعيش تحت الاحتلال .  
وقد طلب منى راديو " أوربا " أن أترجم فوريا

خطاب عبد الناصر بعد الهزيمة . كنت في غرفة  
صغيرة أنا وجميل ترنسي نتبادل الترجمة  
عندما قال عبد الناصر " أنتي أحمل كامل  
المسئولية " قلت لهم على الهوا . أنه يستقبل  
.. وعندما قالها بعد الناصر أجهيت بكالما  
.. التونسى قال لي : مش قدامتهم . عندما  
انتهت الخطاب خرجت من الغرفة لأعد الجميع  
شربون الشايها ابتهاجا . وفي هذه الأثناء  
صمت الكثير من العرب أو ثاروا . أما أنا  
فقد قررت الدفاع عن القضية في مجالها  
تبار جارف . كتبت عشرات المقالات ، حضرت  
عشرات ورعا مشات الندوات والمحاضرات  
والمناظرات والمسابقات التلفزيونية والإذاعية  
.. وأصبحت مشهورة لدى الجماهير العربية  
والسفارات العربية ، سائلي الناكسي العرب  
برفضون أن أذيع ، والسفارات المصرية  
تعتجزني المتحدث باسم العرب ، وتدعوني  
بقرار إلى حفلاتها واليهبين الفرنسيين شن  
ضدى حملة عنيفة .. كتب أحدم يوما "   
هذا الفلاح المصرى طلع جلابوشه ،  
وليس لباسا . وسرق لفتنا ، وأقام  
فى بلادنا .. كى يحاونا " واعتبرت  
هذا المقال أسمى وسام على صدرى .. وبعد  
١٩٧٣ فقلت لأحد الدور . نسيتى الناس ،  
وتنكرت لي السفارات .

.....

عدت لحصر عام ١٩٧٦ وطلب منى بعض  
المستترلين البقاء ، فقلت إن فعلت لن أسكت  
والأفضل أن أبقى بعيدا لأأمن من الخطوط  
العريضة وعدت مرة أخرى إلى هنا .

.....

في الآن ٣٢ سنة خارج مصر . أولادى  
نشأوا في فرنسا ، وأحفادى فرنسيين ،  
والجيل المصرى الجديد لأعرفه ، حتى أنت  
أشعر بدعشة عميقة من بعض مقولاتك . قد  
اتفق معها . لكننى أدهش كيف وصلت مثل  
هذه الأفكار اليكم وكيف ترددها بهذه  
الطلاقة والبساطة والفعالية .

" لأريد أن أقول كلاما وريدي .. كنت  
أقنى أن أكتب فى وصيتي " أريد أن أذعن  
فى مصر أو أنشروا رمادى بين أمواج النيل  
عند مدينة المنصورة " لا .. أنا أنا مثل  
هذه العنابر المصطنعة والتي يكتبها  
أصحابها متصوريين أن التاريخ سوف يسجلها  
.. أنا فى السادسة والسبعين من عمرى  
وهذا يكفى . أتصور أن آخر أعمالى سيكون  
الانتهاه من ترجمة كتابك . ولا بأس بذلك .  
فهو إسهام فى معركة مصر ضد المتأسلمين كما  
تحب أنت أن تسميهم .. وعيائرتى الأخيرة ..  
عندما أموت .. أكون قد مت : وكفى " .

لكن ذكراك لن تموت .

قوت أن أستخدم المال فى تحرير الفلاحين  
من عبودية الاقتطاع .. أو هكنا خيل إلى .  
إستأجرت ٢٥ فنانا من أراضي أسرة سراج  
الدين القريبة من المنصورة . وبدأت فى تجربة  
تولستوية كان أجر العامل الزراعى ثلاثة  
قروش فى اليوم ( من الشروق إلى الغروب )  
وأنا كنت أعطيتهم ١٧ قرشا فى اليوم ..  
وأعطيتهم ساعة راحة عند الظهر أسفلهما كى  
أجلس معهم وأقرأ لهم الصحف بصوت مرتفع  
. وأشر لهم الأوضاع السياسية .  
وعندما جمعت مودة القطن على زراعة  
أسرة الباشا فزاد سراج الدين احتاجوا إلى  
عمال .. لكن العمال فغضوا .. وطلبوا بأجر  
١٧ قرشا فى اليوم ، وبساعة راحة عند الظهر  
. صق إقطاعيو المنطقة ( سراج الدين  
والهدراوى ) فقتلوا الماء عن أرضى حتى  
مات الزرع وتركوا المشروع كلية . لكنهم لم  
يتحركوا فعندما وصل فؤاد باشا إلى الحكم  
مع حزب الوفد عام ١٩٤٢ ، أسدر على  
القوم أمرا باعتقالى وأرسلنى إلى الطوير .

.....

كنت فى هذه الفترة أغلى حماسا ضد  
النازية ، وتحركت كثيرا لتجميع المشتكين  
المصريين والمتصمرين والأجانب فى الحركة  
ضد النازية ، ويسلو أن هذه الحركة كانت  
واسعة إلى درجة أنه أثناء معركة العلمين  
وأحساس الإنجليز بخطر الهزيمة أمام النازى ،  
استدعانى صديق يونانى ( كان متطوعا فى  
جيش الشرق الأوسط ) ولقدمنى إلى مسئول  
عسكرى بريطانى فى مصر ، الذى شرح لى  
الحاجة إلى تكوين حركة مقاومة برية مصرية  
ضد النازى . تلمست شخصية قائد كبير  
وبدأت فى تقديم طلباتى وإسلا . شروطى (   
كان من بينها شروط عامة منها : حرورية الجلاء  
عن مصر فور تحقيق النصر على النازى )  
وكان الرجل يصت ، ويراقت . وعلمنا هزم  
الألمان فى العلمين .. نسرا كل شئ .

....

فى عام ١٩٤٦ قميتش على . كان  
إلسادات فى السجن . رفض أن يكلمنا أو أن  
يعتلك بنا . بل كان يتقرب من إدارة السجن  
بأعلان استنكاره لنا ورفضه أى احتكاك  
معتا .

وفى ١٩٥٩ صدر قرار بإغلاق ومصادرة  
دار النشر التي أسستها : دار الطلم (   
أنفقت فيها ماتينى من المال الذى سرقته من  
البنك ) . واعتقلت بالارواح . كانت تجرد  
مربية جينا لكننى اجتزتها على أية حال .  
وبعد الإلراج عنى ( خرجت مبكرا عن بقية

## كتاب جديد :

# لناعوم تشومسكى

ذلك العديد من المؤلفات . ولقد سعدت القاهرة بلقاءه منذ عامين تقريبا والتي محاضرة عن اللغة والسياسة واجتمع بالعديد من المثقفين المصريين ولاحظ من جلسوا إليه هدوء تفرته وتواضعه الجهم وجهه للبشرية . يناقش تشومسكى فى كتابه الأخير " فى حوار مع دافيد بارسانيان DA-VID BARSANIAN العديد من القضايا الساخنة التى يحاول بعض المفكرين أن يهبطوا عليها التراب . ولايسمح ضيق المكان بنقل هذا الكتاب الرائع باكمل - ولكن مالا يدرك كله لا يترك كله ...

يقول تشومسكى:  
عن العصابات . العالم الجديد:

- يوجد الآن فى بلدان العالم الثالث مجتمع ذو طابقتين: طابق الثراء الفاحش والنظرة وطابق الفقاسة والهاوس . ولقد تمعق هذا التقسيم سياسيات مليها الغرب فقد فرض سياسات السوق المفتوح التى تؤدى إلى ازدياد ثراء الأثرياء ولفقر الفقراء .

- لقد خلقنا " عصر استعماريا جديدا " بحكومة عالمية لها مؤسساتها مثل البنك الدولى وصندوق النقد ولها تشريعاتها وأدواتها مثل الجهات GATT والناتفا وNAFTA والسبعة الكبار 7 ... الخ . والشعوب عامة لا تعرف مالى يحدث بل ولا تعرف انها لا تعرف وتشعر بأنه لا جدوى من أى شئ . وهكذا تصبح آليات الديمقراطية التى يتشدق بها سادة العالم خالية من أى محتوى .

- ليس هناك مفكر عاقل يظن أن الرأسمالية يمكن أن تدوم ولم يدر هذا الظن بخلاف أحد منذ ستين أو سبعين عاما .

- إن سياستنا الاقتصادية فى الولايات المتحدة رغم دهائها عن السوق الحرة واليات السوق فى خليط من الذمم والتدخل لصالحه الأثرياء والاقوياء . فلدينا سياسة دعم ثابتة ولكنها متحركة تحت رداء الأمن القومى تتمثل فى التمتع فى التمتع الذى يمكن باستعمال ميزانياته توجيه الاقتصاد لما يريده السادة ودعم من يردون دعمه .

- ولكن - حتى باستعمال هذه الليات فإن الرأسمالية الجمعة المتجننة أيام رجاءن قد أدت إلى خراب الاقتصاد الأمريكى . وقد اعترفت جريدة " وائل ستريت " أشد الصحف محافظا وتأييدا لرجاءن - بتدخل نظام التعليم فى ولاية كاليفورنيا بسبب السياسات

د. سمير حنا صادق

البشرية.

وبين الحين والآخر يظهر بريق قلم حر

جري.

يكاد ناعوم تشومسكى Noam Chomsky أن يكون أهم علماء اللغويات فى العصر الحديث . فقد أحدث ثورة هائلة فى هذه العلوم وخاصة بنظريته عن الأجرمية GENERATIVE GRAMMAR وبإخضاعه اللغة للتنازع الرياضى ولدراساته فى علم النفس والفلسفة البنية على دراساته فى اللغويات . قد وصفته النيويورك تايمز بأنه يكاد أن يكون " أهم المفكرين الأحياء " .

ولكن الأهم من ذلك كله أنه إنسان مثقف بمعنى الكلمة وله مواقف الشريفة فى كل القضايا الإنسانية : ولعل موقفه من القضية الفلسطينية يعد مثالا على ذلك . فهو رغم يهوديته أحد أعدى أعداء الصهيونية وله فى

فى هذا المتطف التاريخى الذى استولى فيه أقصى اليمين على مقاليد الحكم فى أقوى بلد فى العالم فأنشأ أطافره وأنشأه حتى فى أبسط الحقوق الإنسانية وصادر بطاقات الغلاء المجاني لأفقر الفقراء . وانقطع من ميزانيته غدا أطفال المدارس . وانتزع المبرونات من صغار فقراء الحوامل وكل ذلك ليسود الأثرياء فى قصورهم مهامى وكاليفورنيا والريفييرا ثراء ولفترتفع ميزانيات التمتع بوجاهة وكالات المخابرات المركزية ...

وفى هذه الأيام التى تمكنت فيها التمتع وأجهزة المخابرات هذه من اقتلاع أى صوت خارجى معارض ، بالحرب الساخرة حيناً والتصفية الجسدية حيناً آخر ، ويتدبير الانقلابات والحركات الدينية من الدلاوى لاما إلى الشيخ عمر عهد الرحمن ومن السيخ إلى الصهيونية .. وأسقطت أن تعين قادة أذناها لها فى أغلب بلدان العالم الثالث ...

وفى هذا المناخ الفكرى المحبى الذى دفع بعض قادة الفكر عندنا إلى مسالك كالهراب " إلى " المعقول " و " المسكن " و " نهاية الأيديولوجيات " بل " ونهاية التاريخ والجات والحلول الثانية وال إن جى أرو ...

فى مثل هذه الظروف ، تتفقد الكلمة الشريفة ، ويتفقد بريق الحق ويتفقد الضوء الذى يبين الطريق إلى مستقبل مشرق

المجربة التي أدت إلى انقطاع جانب كبير من ميزات التنمية الاجتماعية لحساب برنامج حرب الكواكب.

في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تمت المجزأة الاقتصادية بتخطيط تام من الدولة : يكفي أن نتذكر أن كوريا الجنوبية قد فرضت عقوبة الإعدام على من يصدر النقد للخارج (قانون مصر ج. ح. ص. ١٠).

### عن الجهات :

لا يعلم أحد غير بعض المتخصصين ماذا يحدث في هذا المجال : وأحد الأشياء الهامة في هذه العملية هو ما يطلق عليه اسم "الملكية الفكرية" : والفرض من هذا هو ضمان بقاء العلم والتكنولوجيا التي في نتاج الفكر الإنساني عامة في أيدي المؤسسات الشخصية ، وكذلك ، أن تستطيع بلد فقير مثل الهند أن تنتج أدوية رخيصة . أما الشركات المخضعة فإنها تعتمد أساسا في أغلب مراحلها على البحث العلمي الذي تنتجه الجامعات والمعاد التي يصرف عليها ويديرها ويقوم بها أناس من كافة أنحاء العالم.

### من الغذاء والعالم الثالث والمجزآت الاقتصادية :

يرفر البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي قروضا بشروط صعبة لدول الجنوب ، إذ يجب عليهم أن يفتحوا أسواقهم ويسدوا ديونهم بالصلة الصعبة ويرفعوا كسبة صادراتهم من القهرة واللحوم حتى تستمتع بشرب الكابتوشينو وأكل الهامبورجر وذلك على حساب زراعاتهم المحلية.

ولنأخذ بوليفيا كمثال : كانت هناك متاعب ودين ضخمة ، وتدخل الغرب ، ذهب إلى هناك صندوق النقد بقراعه : وطالب بتثبيت العملة ، وازدادت الصادرات الزراعية ، وتقليص إنتاج الحاجات المحلية . ونجحت الخطة تماما . انخفض العجز وثبتت العملة ولكن العمال كان يحتوى على الكثير من الذباب : إزداد الفقر ، وازداد نقص التغذية ، وانهارت نظم التعليم - ولكن أخطر وأهم نتائج هذه السياسة هي الطريقة التي ثبتت العملة : فقد أصبحت الأحوال الاقتصادية برزح كمية الصادرات من الكوكا ( المادة التي يصنع منها الكوكايين ) والسبب واضح . فقد أفرقت أمريكا بوليفيا بالمصادرات الزراعية المدمرة . ولم يعد للفاكس البوليفي ما يستطيع أن يبيعه سوى الكوكا . وذهب الجانب الأكبر من أرباح الكوكا طيعا إلى ألمانيا التي تحول أرباحها إلى

بنوك الولايات المتحدة فتشدد أزر الاقتصاد الأمريكي.

- وهناك معجزة (٢) اقتصادية أخرى في شيلي . فقد كانت نسبة الفقراء في أيام الهندو الزعيم الاشتراكي المنتخب لا تزيد عن ٢٠٪ وبعد أن قتلته انقلاب عسكري بتدبير المخابرات المركزية عام ١٩٧٣ إزداد الفقر بمعجزة اقتصادية أخرى إلى ٤٠٪ وهذه هي معجزات صندوق النقد الدولي.

- إن الزعم بأن الفقر والجوع ينتج عن تزايد السكان زعم كاذب ، فبداية ليس هناك نقص في الغذاء بل هناك سوء في التوزيع . وعلى كل حال فإن الطريقة الوحيدة المجدية للحد من النمو السكاني هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### عن الأرض المختارة

- لقد كان للولايات المتحدة هدف واحد دائم من مقاضات السلام المزعوم وهو تحويل التحالف الحثي بين إسرائيل والماتلات الدكتاتورية العربية الحاكمة إلى تحالف ظاهر وقوي .. ويبدو أن هذا الهدف في طريقه إلى التحقيق.

### عن هاندي والمقاومة

### السلبية والهند :

ليس هناك أدنى شك في أن الحكم الاستعماري كاترة على من يقع في يده ، خذ الهند مثلا .. عندما وصل البريطانيون إلى النيجال - إحدى الولايات الهندية - كانت هذه الولاية من أثرى بلدان العالم ، وقد وصفها أوائل الحاربين التجار البريطانيين بأنها جنة الله على الأرض ، وقد أصبحت هذه الجنة الآن بنجلاديش وكلكتا - أكبر وموڑ الاقتصاد والسياس البشري . كانت المناطق الزراعية في النيجال تنتج أجود أنواع القطن وكانت لديهم صناعة متقدمة بتمايزهم صرهم ، لقد بنيت إحدى سفن الأسطول البريطاني الهندية وهكن لمحى آدم سميت من أنصار الليبرالية أن يقرأوا حاكمته عن هذه الجيرة ، فقد تألم أشد الآلام لما فعله مواطنوه إذ حطوا الاقتصاد الزراعي والصناعي بل وصوروا للمزارع إلى إنتاج الأفيون - السلعة التي قرر ضراها الصين شرعا بحرب الأفيون - وحطوا الصناعة خصوصا صناعة النسيج وتحط الاقتصاد الهندي.

- لقد عظم الزرب أفريقيا حتى قبل الاستعمار باستحضار العبيد للعمل في مزارع أمريكا . وعند الاستيلاء على القارة فيما

بعد حطوا ما بقي من الحضارات الأفريقية . ثم انتقلوا بعد ذلك إلى السيطرة بالملكات الاستعمارية

### الجديدة NEOCOLONIALISM.

### عن سياسة فرق تسد

من الطبيعي أن يستعمل الحاكم السامية فسر تسد . لقد كان ٩٠٪ من القسرات البريطانية التي استعملت في غزو الهند من القبائل الهندية .

- عندما استولت قوات الولايات المتحدة على الفلبين وقتلت مائتي ألف مواطن ، كانت تستعين ببعض القبائل الفلبينية.

- لو أن روسيا قد نجحت في الاستيلاء على الولايات المتحدة لصل ووتالد ريجان وجيمس بوش وإلى هذه المعصاة مع القوات الغازية الروسية.

- في كل مكان ذهب إليه الأرويسون ارتفع مستوى العنف ولكن أيضا مراجعة آدم سميت في هذا الموضوع والسبب في ذلك هو للأوروبيين ثراث لا يهاري في العنف.

### عن الكلفة المدفوعة :

قام الدكتور فيسنت فالارو VI

بجامعة جرو هوكينز والعالم في مجالات الصحة العامة بدراسات قرر فيها أن يقسم نتائجها حسب الوضع الطبقي ، واكتشف أن أغلب الفروق حتى بين الأجناس المختلفة ترجع إلى الوضع الطبقي والفرق بين العامل الأبيض والدير الأبيض فرق صريع . والبيت بل شك هام لفهم الأحوال الصحية للشعب الأمريكي ولكن المجلات الطبية الأمريكية بأجملها رفضت نشر لويوه كلمة .

بطلة" به ، ثم قام فالارو بنشر البحث بعد ذلك في مجلة لانست البريطانية - كبرى المجلات الطبية . والسبب واضح ، فمن المعرم في الولايات المتحدة التحدث عن "الطبقة" والفرض طبعها هو خلق صورة أننا جميعا كأفراد عائلة واحدة سعيدة . فتحن أمريكا ونحن نعمل سوا خدمتها - لقبنا الصالح الطيبسون ، والشركات الطبية والمديرين الطيبسون ، والموظفين الذين يحصلون في خدمتنا . ومن يقول غير ذلك يتهم بالعودة إلى الماركسية البغيضة .

هذا بعض ما قاله تشومسكي في كتابه الأخير .

إلى الأصدقاء المكافحين قديما وللمشتاقين حديثا إلى ذهب الخليج أو حتى رمال مارينا . وإلى منظرنا الجبل الذي يتحدثون عن المستقبلات والنظام العالمي الجديد والسوق الشرق أوسطية وسقوط الاشتراكية ونهاية الماركسية وأقول الوطنية .. إلخ . أقدم لكم كتابا جديدا لثقف شريف .



التي لا تحل إلا أن تتحنن لها احتراماً لطموحها المشروع ، لكنك لا تحل أن تتجاهل جمهورها المصطنع ، الذي يحاول به أن تلتفت الأنظار ، وإن كانت الخطورة الحقيقية تكمن في وقوعها في مأزق يشبه الخطأ التراجيدي ، الذي يقره صاحبها إلى قدره المحكوم .

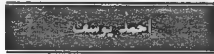
هذا الخطأ التراجيدي الذي تقع فيه سينما وأنت الميهي ، والذي لا يمكن لقط في عدم ادراك الفرق بين الطموح والجمهور ، هو فقدان العلاقة الجدلية بين "الثات" و "الموضوع" ، أو بين الإنسان والواقع ، أو بين المثلث والمجاهير . ففي عديد من أفلامه السابقة - ومنذ "الأفكار" (١٩٨٤) و "السادة الرجال" (١٩٨٧) - تتعكس حالة من التمرد على

تناقضات الواقع ، تتجسد سينماتياً في البحث عن أشكال متعددة ، كانت ذروتها في فيلمه "سكك لين" تمزج هندي (١٩٨٨) ، أو البحث عن مضامين متعددة ، على نحو ما ترى في "سيدات أنساني" (١٩٩٠) ، وهامو التمرد بتحقيق على مستوى الشكل والمضمون

معا في فيلمه الأخير "قليل من الحب ، كثير من العنف" (١٩٩٥) ، لكن السؤال الحقيقي الذي يجب أن نبحث له عن إجابة هو إذا ما كانت هذه الأفلام "المتفككة" قد نجحت في أن تضع يدها على جوهر التناقض في الواقع الذي نعيشه ، أم أنها كانت أكثر تعميماً من تناقض ذاتي أكثر حدة ، يجعل الممثل ينظر إلى الواقع من خلف زجاج مضخم ، ويصغر عنه أحكامه الجاهزة ، القاطمة الماتمة ، فلا ينتهي به هذا الموقف إلا إلى السخرية المريرة من أي شيء وكل شيء ، وهي السخرية التي قد تبدو للوهلة الأولى طريقاً للتفكير ، لكنها عند التأمل تقصع عن أي شيء شامل من أي تفكير ، فكان الموقف الذي يبدو سياسياً هو في جوهره موقف وهمي ، دون أن يحاول الممثل أن يخلق الجسر الإبداعي الجدلي الخلائق الذي يصل بين الموقفين .

رواية واحدة ومعالجات وإذا كانت أفلام وأنت الميهي السابقة تخفي رؤيته شديدة الذاتية لكنها تحاول أن تبسغ عليها رداء يبدو موضوعياً أو محايداً ، فإن هذه الذاتية تسفر عن نفسها دون موارنة في فيلمه الأخير "قليل من الحب ، كثير من العنف" ( ولا يمر من أن نعيد التأكيد على أننا لا نرفض ذاتية الفنان ، ولعل أصيد الأعمال الفنية هو أكثرها ذاتية ، بشرط أن يصبح التعبير عن الذات من خلال العمل الفني أداة للتواصل مع المتلقي لكي

## من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٢) سينما المثقفين بين طبيعية «زولا» ومونولوجات «شكوكو»!



طاحة مريرة ، نادراً ما ينتج فيها الفنان - كما في بعض أفلام داود عبد السيد - في الإجابة عن سؤال المعادلة الصعبة بين الأزمة الحادثة التي تحاصره والحرية التي يبحث عنها . لكنك كثيراً ما ترى - كما في أفلام طيري بشارة الأخيرة - قدراً من التنازلات الجبرورية أو الشائرية ، يضطر لها الفنان اضطراراً ، مرغماً أو باختياره الراعي ، حتى يتمكن من أن يجعل فيلمه يرى التور ، حتى لو جاء في النهاية وليدا مشوهاً أو مبتسراً . لكنك أيضاً قد ترى الفنان كما هو الحال في بعض أفلام وأنت الميهي وقد وقف من الحياة والنق موقفاً مشدداً ساخراً إلى أقصى حدود السخرية .

لقد تركت أزمة السينما - التي ليست في حقيقتها إلا وجهاً من أزمة أعمق وأبعد غوراً - بصماتها الفيلقية الحشنة على أكثر الأفلام المصرية جدية ( كما بالك بالأفلام الهزلية أو الهازلة ) ، مختلف مانطلق عليه "سينما الأزمة" ، التي تضم أهم أفلام الفنان السينمائي وأنت الميهي ، والتي تبدو عند تأملها نموذجاً كاشفاً للطريقة التي يفكر بها بعض المثقفين في مواجهة الظروف القاسية لهذه الواقع الراهن ، وهي الطريقة

تجسد أفلام وأنت الميهي ، خاصة في مرحلته الأخيرة ، تياراً يتميز بالتزوع الدائم إلى السخرية ، وقد تفهم لماذا يسفر الفنان من تناقضات المجتمع ، لكنك لا تستطيع للوهلة الأولى أن تفهم لماذا تشمل سخريته كلاماً من الجناة والضحايا ، ولماذا تظهر في أفلامه كل الشخصيات كأنها كانت ذات أزمة أبدية مشوهة . وفي الحقيقة أن سينما وأنت الميهي تبدو دائماً ، حتى في أكثر أفلامه شعبية ، تمهيداً صادقاً - في إيجابياته وسلبياته - عن سينما المثقفين ، الذين يشعرون من جانب يدي الموزلة التي فرضها السباق التاريخي عليهم فجعلهم عاجزين عن التأثير الحقيقي في الواقع الذي يرفضون تناقضاته المريرة ، كما يمانين من جانب آخر من أزمة الواقع الراهن لصناعة السينما المصرية ، حيث لا تتاح إلا فرصة ضئيلة للمثقفين والفنانين الحقيقيين لكي يقدموا أفلاماً جادة تتميز بالطموح الجمالي والسياسي ، أو بالمغامرة الإبداعية التي تخالف بارتداد النشاط الشائكة في الواقع والقف على السواء .

تلك الأزمة المزدوجة بين الفنان وقوانين مجتمعه السائدة ، وبين الفنان والمواضعات الفنية التقليدية ، يحرم شعباً دائماً فوق عالم العديد من الأفلام المصرية الجادة ، وتتفاوت أساليب صنعها في الهروب من هذه الأزمة أو مواجهتها ، لكنك لا تستطيع أن تخطئ أبداً عند تلويكك لأي من تلك الأفلام آثار معركة

يهدف في النهاية للتعبير عن الواقع .

هانت إذن منذ اللحظة الأولى في المشاهد الافتتاحية للفيلم أمام كاتب سيناريو يحاول أن يصنع معالجة سينمائية لرواية قصص غامث التي تحمل نفس العنوان ، وهي الرواية التي تسمى إلى أن ترصد جانباً من العلاقات الاجتماعية في ظل طوفان المخيفات الاقتصادية والسياسية المعاصرة . وعلى الرغم من أن الفيلم - كما يبدو - يعتمد على الخطوط الرئيسية للرواية ، فإن جوهره هو الحيرة التي تنتاب كاتب السيناريو في الاختيار بين معالجتين ، إحداها تنزع إلى ما يشبه الواقعية ، والأخرى إلى المحاكاة الهزلية الساخرة ، ( وأرجو ألا تصدق مايقوله البعض عن " الفانتازيا " التي يتعمك راقت المهني بوصف بعض أفلامها بها ، حتى أن المصطلح الفني الهراق وجد من برده دون أن يعرف معناه ) .

فالفيلم كما ترى لايدور في فلك الرواية بقدر ما يظل مقيداً بأغلال الميوسم شديدة الذاتية التي تؤرق كاتب السيناريو داخل الفيلم وخارجه على السواء ، لذلك لم يضع كاتب السيناريو في حسيانه أن يجعل فكرة الرواية وشخصياتها قريبة من فهم المتفرج العادي الذي لم تستح له الفرصة أو تتاح له القدرة على أن يقرأ هذه الرواية أو غيرها ، وهو ما أدى إلى إحساس المتفرج منذ اللحظة الأولى بالانغراب تجاه هذه الشخصيات ، التي وجد أن صانع الفيلم يلقف بها في وجهه ، وما زاد الأمر تعقيداً أن الفيلم يقدم لكل شخصية وجهين ، أحدهما يحمل ملامح " شبه واقعية ، بينما يصعب الوجه الآخر مجرد قناع كاريكاتيري لها .

إن أردت أن تقترب من عالم الفيلم لكي تفهم مايدور في ذهن صانعه ، فلابد لك أن تكون قد عرفت الرواية ودخلت إلى عالمها ، واقتربت من شخصياتها ، وهي الرواية التي تدور حول علاقة حميمة ومتناقضة في آن واحد بين ثلاثة شبان ، الأول هو طلعت مرسى ، ابن الميكانيكي السابق الذي أثرى فجأة في ظل الانتعاش ، ورغم الثراء ، فإن الإبن مايزال يحمل سرورية وظلمة الأصول التي انتصرتها لها ، لكنه يرتبط بصداقة دافئة مع الشاب المثقف مرفق الأحاسيس يونس صقوت ، إبن المستشار الذي ينتمي إلى طبقة كبار الموظفين ، وقد نشأ في أحضان بيتش تدعو إلى التمسك بالتقاليد الاجتماعية التي لم يعد لها مكان في المجتمع الراهن ، أما الشاب الثالث فهو السائق الفقير سيد الهجر الذي يعمل

لدى والد طلعت ، ويرفق الصديقين بتروح من الحسد والغيرة ، ويخطر تحت وطأة الفقر إلى أن يؤدي لطلمت مقابل القليل من الهبات بعض الخدمات المهيئة المبتللة ، بينما يقوم في الوقت ذاته بدور الجاسوس على تصرفاته حتى يستطيع الإبقاء على عمله سائلاً عند الأب . تبو هذه الشخصيات عند تأملها - على مستوى الرواية والفيلم - وكأنها قد اجتمعت معاً على نحو فني مختص ، ليصبح كل منها رمزاً مباشراً لطبقة من طبقات المجتمع التي يريد كاتب الرواية أن يقول أنها قد تظهر على السطح وكأنها في حالة من توازن العلاقات ، لكن الحقيقة أن التناقض سوف يدفع بهذه العلاقات إلى الانفجار . وبدأ التناقض وينتهي مع وجود شخصية فاطمة في مركز الدائرة ، فهي بنت البلد الجميلة البسيطة ، تراها في البداية زوجة لطلمت فنعمان من فطانتها وقسوته ، وهما بعد طلاقها منه تجد نفسها مشدودة إلى رقة يونس وخانه حتى أنه يصره على طبقته ويتزوج بها ، لكن سيد الذي يعيشها يبتحن يرى نفسه أبق بالاستحواذ عليها لأنها يصرودان إلى أصول فقيرة متقاربة . وهكذا ينشب الصراع بين الثلاثة ، لكنه الصراع الذي ينتهي بمأساة مقتل فاطمة على يد سيد .

### الفيلم مع الطبعية ، وضد الواقعية

يمكنك الآن أن تعود إلى عالم الفيلم ، وتذكر لماذا استقر راقت المهني على اختيار هذه الرواية لكي تصبح مصدراً لأحد أفلامه ، وهو الذي لم يعتمد أبداً على مصدر أدبي إلا في قبيله الأول مخرجاً " عبون لانتام ( ١٩٨١ ) ، عن مسرحية " وغبة تحت شجر الدردار " لـجورج أرنيل ، وفي الحقيقة أن بين الرواية المصرية المعاصرة ،



والمسرحية الأمريكية التي تعود إلى حقبة العشرينات وشائع حقبة ، لكنها تظهر إعجاب راقت المهني بتلك المعالجات الدرامية التي قبل إلى إسفاة النزعة " الطبعية " ( ولاتقول " الواقعية " ) على العلاقات الإنسانية ، فالصراعات الاجتماعية تكاد أن تتجده من السياق التاريخي ، لتتحول إلى نوع من الصراع الأتلي الأبدى بين الفئران الكامنة ، والتي تخفى تحت الجراد البشري وحوشاً تبرز مغالبها عند الضرورة .

وبقدر قليل من التأمل سوف تكتشف أن هذه النزعة الطبعية تتخلل حتى إلى أفلام راقت المهني التي يطلعون عليها - الفانتازيا - فالصراع عنده شخصياتنا ثنائية غير جدلية ، قد ترى التناقض بين التقدم والتخلف ، أو بين العلم والمجهل ، أو بين الرجل والمرأة ، لكنها لا ترى في هذا التناقض أي إمكانية للتطور ، وهكذا لا بد أن ينتهي الصراع ليس بخلق مركب جنلي بين التقيضين ، وإنما بانتصار أحدهما وهزيمة الآخر ، وليرة قبل إلى المبالغة في تضالها أو تشاؤمها على السواء .

إم هذه الثنائية هي التي جعلت راقت المهني - وكاتب السيناريو الذي يجسده داخل الفيلم - يقدم مصاحبتين تصدوان متناقضتين للرواية ذاتها : معالجة طبعية تدور حول صراع الفئران والأحاسيس وتنتهي نهايةً مأساوية ، ومعالجة ساخرة هائلة ترى أن الحل - المقترح أو المفروض علينا فرضاً - هو التوفيق بين هذه الأطراف المتصارعة من خلال تدبير كل التقاليد المتعارف عليها . خيلش الجميع في وثام وسلام . وفي الحقيقة أنه رغم ما يظهر على السطح من تناقض المعالجين ، فإنها تدوان معاً في قلق الرؤية البعيدة والمدمية ، لكن برتا شامعا يفصل بين هذه المدمية المصطنعة ، والمدمية على طريقة المخرج الفرنسي ويته كلهم ، فالروية المدمية في " قليل من الحب ، كثير من العنف " لا تحاول أبداً أن تضع بداء على أية إمكانية لتجاوز تناقضات الحاضر ( فهي لاتراه أبداً في سياقه الصحيح ) ، فليس غريباً إذن أنها لا ترى أي إمكانية لحل هذا التناقض في المستقبل .

ومن الحق القول أن راقت المهني يستعق بالفعل الكثير من التقدير على جرأته في محاولة هدم الأشكال المؤسست المندمية ، في الشكل والمضمون ، وفي الحياة واللق على السواء ، لكن مايجب علينا أن نشير إليه هو أن مثل هذه الجرأة تتوقف عند المقام



بعد القطار" (١) ، وسوف تعرف لاحقاً أنها تؤدي نفس الخدمات لأشخاص عديدين حتى أنها تصبح أكثر الشخصيات انتشاراً رغم أنها لا تراها على الشاشة أبداً. بل يؤكد لك الفيلم أن "في حصة كل قنات عظيم هنية بعد القطار" (هكذا) . اللهم أن كاتبنا سوف يعلق بعد ذلك ذقته ، ويأخذ حماماً ، ويربط جبل مشتقة حول رقبته ، ويأمر هنية فتدفع الكرسي من تحته بلا مبالاة . لتبدل جسده ، وقدما أمام شاشات التلفزيون ، وعلى تلك اللحظة تنزل عناوين الفيلم .

ليست هناك كما ترى أية واقعية في هذا المستوي من السرد السينمائي ، وسوف يؤكد لك ذلك مسروق تصرفه لاحقاً أن هنية تدبر تلك الحوادث المزعومة من الانتحار لأشخاص يريدون التخلص من حياتهم مع البشر ، وها هو كاتب السيناريو داخل المقبرة يتلقى وثمان من المثقفين "المتحررين" من أمثاله ، ويعرض عليهم معالجة مخرجتين سينمائيتين لرواية قصص هانم ، إحداهما يسميها معالجة واقعية (وهي كما سبق أن أشرنا ليست إلا نوعاً من الطيحية الفجة) ، بينما يصف المعالجة الأخرى التي لا يخفي ميله إليها بأنها معالجة واقعية غير واقعية . وسوف نكتشف أن ثلاثة من الممثلين الهزليين ( يونس شليو ولجراح الموجي وأشرف عبد الباقي) قد حضروا بأسمائهم وكما نعرفهم في واقع الحياة ، يريدون من الكاتب أن يسلمهم المعالجة غير الواقعية ليقرواها تمهيداً لإنتاجها .

هناك إذن المتحرران داخل المقبرة يقرآن المعالجة "الواقعية" كما يسميها الفيلم ، كما أن هناك بائعاً الممثلين الهزليين يقرأان المعالجة غير الواقعية ، ليصبح الثناء الدرامي للفيلم كما نراه على الشاشة نوعاً من تقاطع

الجاهزة التي لاتتبع من الواقع بقدر ماتصير عن أفكار شديدة الذاتية عن العالم . فكان مثل هذا النوع من التصرف يبدأ بأن يشن حرباً على الأوهام ، لكي يقيم مكانها وهما ذاتها من أوهام بعض المثقفين الذين يتجاهلون أن الواقع الراهن - فستأ أم أبنا - يحتشد بقوى التغيير الكامنة في كتلة المحررين والفاروقين تحت السلع ، وهي الكتلة التي تعزكها للألف الشديد لكي يخلعها بها العاهلون من ذوي الأفكار المتطرفة الساذجة ، والتي تصبح أقرب إلى وجدان السطاء كلما زادت طرطاناً وساذجة ، لأنها تقدم إجابات سهلة السهولة عن أسئلة شديدة الصعوبة ، بينما تكتفي سينما بعض المثقفين بالدور حول الذات ، وتخفي تحت شعارات براقة وبيانات ملتصقة يعزلها صناع هذه الأفلام ويردها وراهم بعض النقاد ، كما تستمر هذه السينما بأشكال فنية تصنع التعقيد ، فتنتهي بمخرجها عن الوصول إلى الجماهير ، وهي التي تزعم انتقاد سلبية هذه الجماهير ، وذلك ليس إلا أحد أعراض مانسميه "سينما الأزمات".

### عشيمة الإنتاج والصورة

جوهر التعقيد الشكلي في فيلم وأقت الموهي هو أنه يعتمد على إطار خارجي ، من المفترض أنه يدور على المستوى الواقعي ، نرى فيه كاتب السيناريو الذي يحاول أن يزاوئ الكتابة وأمامه عدة شاشات تلفزيون تعرض لأتباعه ، عن حرب الخليج ، لكن الرجل يتوقف فجأة عن الكتابة ، ويذهب ليمارس الجنس مع خادمة تدعى هنية - ولأنها ترد دائماً على من يدعوهوا للفرش بالانتظار - بعد القطار" فإنها تصبح مشهورة باسم "هنية

الأحداث بين المخرجين أحياناً ، والمراجعة والمحاسبة أحياناً أخرى ، لكن هذا البناء يفتقد أي منطق في الانتقال بينهما ، ولم يجد رأفت الموهي وسيلة خلق الوحدة الفنية بينهما إلا أن تترنم ليلى علوي بأداء دور فاطمة فيها معاً . فهي من جانب الإنسانية المقهورة من بطش زوجها طلعت ( محمودة حميدة) ، الهاربة من ملاحقة السائق سيد العترة ( هشام عبد الحميد) ، والالاحة إلى حنان يونس صديق زوجها ( هشام سليم) ، لكنها في المعالجة الأخرى إنسانة عملية ( هكذا يسميها الفيلم) ، تعمل صحفية تدفع العديد من المقالات عن أي موضوع بأية وسيلة نظري يطلبها من يدفع ثمن المقال ، وهي تجمع بين الرجال الثلاثة في آن واحد ، الزوج والصديق والسائق ( يونس شليو ولجراح الموجي وأشرف عبد الباقي) ، ولا يجد الرجال أي غشاشة في هذا الموقف ، لأن من المؤكد - هكذا تشير المعالجة الهزلية - أن التطور سوف يتيح للمرأة المساواة بالرجال بأن تجمع بين أربعة أزواج .

لا تتصور أبداً أن يصود بك الفيلم إلى إظهار المخرج الذي بدأ به ( على الأقل في النسخة التي اختار وأقت الموهي تدبها للجهمير ، بعد حذف عدة لقطات أو مشاهد من نسخة الممثل) . فبعد مشهد النهاية ، حيث تحرق فاطمة صريعة على يد سيد ، يقرر الممثلون الهزليون إعادة المشهد نفسه ، وتغير فاطمة من "ماكياجها" "أمانات فتعزل من الشخصية المقهورة إلى الشخصية الانتهازية ، ليتعلق الجميع في أغنية تتحدث عن المصالح مع الجميع ، والإيمان بالمستقبل ، فلا تدري إن كان ذلك تبشير أم تحذير من انتصار للمنطق العيشي الذي يسود هذه المعالجة .

### القصة مع البشر

ليس غريباً أبداً أن يستقبل الجمهور بالكثير من الفقدور هذا الخط الذي يصطنع التعقيد الفني ، ليس فقط لأن الفيلم يتخلى خلف قناع التفلسف الذي يزعم احتلاك الرؤية الأكثر صواباً للواقع ( مثل الحديث عن "السينماتوغرافيا" التي أصابت الشخصية العصرية من أغسطس ١٩٩٠ مع الفقدور العراقي للكوتبة (١١) ، ولا ليجر أن الفيلم يبدو جامعا في اختياره طريقاً أسطورياً صعباً من أجل الرغبة في التعبير عن هذا الازدواج الذي يتحدث عنه ، وإنما لأن الرؤية ذاتها تكشف عن نوع من الاستغراق في التاملات الذهنية عن الواقع ، وهي الرؤية التي نعتقد



أنها تعد إلى معظم أفلام وأقت الميهم السابقة منذ تحوله من كاتب سيناريو شديد البراعة إلى مخرج ينتج أفلامه بنفسه وهي الأفلام التي تشي في تناقض يثير الدهشة من حشاشة معزاة في كتابة السيناريو ، وإجادة في الإخراج.

جوهي التصور في هذه الرؤية يمكن فيما يبدو في إصرار وأقت الميهم على أن تظهر " الفانتازيا " في أفلامه على أنها تنحدر من المنطق ، على الرغم من أن الفانتازيا الأصلية منطقها الفني شديد. التماسك ، بل أنها تحتاج إلى هذا المنطق أكثر من احتياج الأفلام التي تطلق عليها " الواقعية " ، لأن الفانتازيا لا تعتمد على منطقية الموضوع والشخصيات والأحداث كما أن الفانتازيا من ناحية أخرى قد تقلب الواقع رأسا على عقب ، لكنها تظل دائما تشير إلى هذا الواقع ، على عكس أفلام وأقت الميهم الأخيرة التي تكتسفن من الواقع لا بالكشف عن منطق المقلوب ، وإفا بمحاكاة على نحو ساخر ، بذكور بطريقة " شكوكو " في معارضة أبيات الشعر الشهيرة ، مثل " ماناعص الطرف لاأقت الهوى أبدا ، فأخرة الحب حرمة وكام ولدا " وإن كان التناول الساخر لبعض المثقفين يشهد خفة الظل الشعبية التي نراها عند شكوكو ، كما يفقد - وهذا هو الأهم - القدرة على الكشف في كلمات موزونة لأذعة عن خواء التجميلات الليفية الخالية من حرارة ومرارة الحياة.

إن استطعت أن تفتح قلبك " قليل من الحب، كغهم من العنف " قدرا أكبر من التأمل ، فسوف تكشف أنه لم يتعاطف مع شخصية واحدة من شخصياته ، لأنه على مستوى المعالجة الطبيعية " قد جعلها جميعا مجرد كائنات تتبادل خليطا من غرائز ومشاعر فجة بلا جذور واقعية حقيقية ، فإذا كانت قاطبة تتنافع عن زواجها فلأنها " تنأية بتدافع عن ذكرها ، مرة يتصور على جزوها " ، أما اصحاب بونس ابن الموظف الكبير بطامة فتقسمه في حلقة جوفاء " ك فاطمة عظيمة ماترقت ككذب ، مثل مركبة قناع " ، بينما يبكي سيد فوق جفتها في بكائية شديدة الفجاجة: " حرام عليكى تعملى فينا اللي

بتعمليه ده ، خلصتى علينا وأحنا صغيرين وخلصتى علينا وأحنا كبار " ، أما على مستوى المعالجة البزلية فيأند قد حول الشخصيات جميعها إلى مهرجين يتبادلون التكات " الباهظة ، فتسمع بونس ( أبحاح الموجه ) يتحدث عن يقيته بأن فاطمة جميلةا وانتهازيتها لا يمكن أن تظل علوا " : " يمكن أنا أكون بنت بروت ، لكن فاطمة ؟ صعب " ، أو عندما يحذر طلعت ( بونس شلي ) السائق سيد ( أشرف عبد الباقي ) وهو يعلم أن علاقة السائق بزوجه قد أثرت طفلة: " إوعي تكون بتعامل بنتك أحسن من بنتي " ، ، أما خارج المألجين فقد جعل الواقع قاصرا على المتحررين المزعومين ، و " هنية بعد الفطار " التي يجعلها القليل ، وزوجها حمار القهور ، تشير بطرف خفى إلى رؤية شديدة العيشية تجاه البشر ، وربما الحياة بأكلها ، التي تفتح ملأنا الحياة والمرت بتس القدرة غير المحدودة على العطاء واللا لا في أن واحد .

إن هذه الرؤية المعيشية لمحت إلا الوجه المثلث لسينما الأزمة ، فهي بدلا من أن تجعل هدفها الكشف عن أسباب العنف في الواقع وسبائل الاجتماعي والسياسي ، تهرب إلى تصورات ذاتية ذهنية عن هذا الواقع ، وأشكال تحاول إثارة الإبهار المصطنع في التجميل من هذه العصورات . لذلك ليس من الغريب أن تغيب عن سينما الأزمة عند المثقفين تلك الكتلة الهائلة الفارقة من البشر الذين يمثلون هذا الوطن " ، بينما يصبح وجود هذه الكتلة سببا لإثارة قدر من السخرية منها ، في أحدث أفلام نجم الجماهير " عادل إمام " .





## الشويعيون - دكتاتورية البروليتاريا

هل سيجعلون طبقة البروليتاريا  
فرق جميع الطبقات أم ماذا؟ فلو  
فعلوا ذلك تيسرنا مقولات  
ماركس ولينين فليكن إذن  
الديمقراطية وحرية الرأي التي  
ناضلوا من أجلها في عهد  
جمال عبد الناصر.

محمد السيد  
على

### تعليق

تاريخيا توصل ماركس  
والإنجاز إلى مفهوم دكتاتورية  
البروليتاريا بعد دراسة عميقة  
للمجتمع الطبقي على مر  
العصور وللمجتمع الرأسمالي  
في القرن التاسع عشر، حيث  
اكتشفنا أن من يارس الحكم  
ويملك الثروة هي الطبقة أو  
تحالف الطبقات المالكة لوسائل  
الإنتاج، وهذه الطبقة أو  
التحالف لا تمثل عددا سوى  
أقلية ضئيلة جدا بالمقارنة

في البداية أريد أن أقول  
أنني لأمست الشيوعية ولا  
الشيوعيين المصريين بل أكن لهم  
احتراما وتقديرا لكفاحهم  
الوطنى وبالضرورة أنهم  
مؤمنون بمقولات ماركس وإنجاز  
ولينين كلبية. يوجد كلمة  
لماركس، هذه الكلمة تلخص  
نظريته الثورية وهي "بين  
المجتمع الرأسمالي والمجتمع  
الشيوعي تقع مرحلة تحول  
المجتمع الرأسمالي تحولاً ثوريا  
إلى المجتمع الشيوعي وتناصبها  
مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن  
تكون الدولة فيها سوى  
الدكتاتورية الثورية  
لبروليتاريا".

دعونا نلق أمام كلمة  
الدكتاتورية الثورية  
لبروليتاريا - فإن كلمة  
الدكتاتورية عبارة لكلمة  
اللاديمقراطية وتعني أيضا  
السلطة الشخصية التي يتمتع  
بها فرد واحد غير مقيد بأي  
قانون ولكن كلمة ماركس توحى  
بأن الشعب سيكون مجتمعا  
ثوريا ودمريا يسوده الفكر  
والبغضاء بين طبقاته لأن  
المستمكن هو ديمقراطية  
البروليتاريا. إذن أين سيكون  
حب الوطن وأين ستكون  
الإشتراكية التي بين أبناء  
الشعب إذا طبقت ديمقراطية  
البروليتاريا. وإننا أتساءل إذا  
تمكننا من السلطة فهل  
سيقيمون هذه الديمقراطية.

للأغلبية الساحقة من الكادحين  
وأبناء الشعب العامل كما سماهم  
جمال عبد الناصر.

وهذه الأغلبية الساحقة هي  
التي تنتج الثروة للمجتمع كله  
ولكنها لا تشارك في السلطة أو  
في الملكية وإنما تتقاضى أجورا  
غالباً لا تكفي لسد الحاجات  
الأساسية، بينما تتراكم الثروة  
لدى الطبقة أو الطبقات المالكة  
وتلك الأخيرة نتيجة لانفرادهم  
بالثروة والسلطة. كل أجهزة بناء  
الرعي، وهي تتلاعب بوعي  
الكادحين نتيجة لذلك ومن أجل  
الدفاع عن مصالحها، فتؤكد  
دائماً أنها تمثل الشعب كله.

وتعتمد في ذلك على تفسيرها  
الحاصر للدين، وسيطرتها على  
الثقافة والتعليم. ولهذا على  
أطلق ماركس والإنجاز على هذه  
الحالة دكتاتورية  
البروليتاريا، أي حكم  
وسيطرة الأقلية على المجتمع  
كله وصاغاً في مقابل هذا  
المفهوم مفهومهما عن  
دكتاتورية البروليتاريا أي  
دكتاتورية الأغلبية الشعبية  
منتجة الثروة، وتعبر آخر  
الديمقراطية البروليتارية في

ستالين



لينين



مواجهة الديمقراطية البروليتارية.  
وقد استغلت الطبقات  
المالكة الغنية والمسيطرة على  
وسائل الإعلام والثقافة في  
المجتمع الطبقي هذا المفهوم لكي  
تشوه في وعي الكادحين صورة  
الثورة الإشتراكية، ودائماً  
ما كانت تسوق تمهيد دكتاتورية  
البروليتاريا متوقفاً ودين أن  
توضح أنه الوجهة المناقضة  
لديمقراطية البروليتاريا أي  
الأقلية، فاما كمن يستخدم  
الآية الكريمة منقوسة فيقول  
لاتقربوا الصلاة.. وسكت.

أما إذا كنت تتصور أن  
العنف هو لصيق بهذه  
الدكتاتورية التي ستمارسها  
الأغلبية طبقاً للنظرية الماركسية  
فدعنا نعلم إلى الواقع الذي  
أثبت عسكياً أن الطبقات  
الشعبية التي كانت على مر  
العصور من أجل حقها في  
الثروة والسلطة يمكن أن تصل  
إلى هذه السلطة عبر الانتخابات  
البرلمانية وحين وصلت حكومة  
الوحدة الشعبية بزعامة الناضل  
الوطني الماركسي سلفادور  
الليغندي إلى الحكم في شيلي  
سنة ١٩٧١ عجز صندوق  
الانتخابات، وأخذت هذه  
الحكومة تقوم بإصلاحاتها  
المجزرية لصالح الكادحين  
جميعاً، وكان أبرزها وأشهرها  
لقد لئن يومياً لكل طفل  
نظمت الطبقة الرأسمالية  
بالتعاون الصريح مع الشركات  
العالمية والمخابرات المركزية  
الأمريكية انقلاباً دمورياً لم  
يعرف له تاريخ الوحشية في  
العصر الحديث مثيلاً لطغيان  
بحكم الليغندي وتنظيم المنايع  
للشعب الشيلي.





مجهب محفوف

المسلمين من أبناء وطنهم الذين عاشوا على أرضه ونعمروا بخيراتهم ومحاولات الانقياد التي راح ضحيتها الكثير من أبناء الوطن من تلاميذ مدارس وأساتذة جامعات ورجال شرطة وغيرهم. وأخيرا كانت محاولة لاعتقال الأديب العالمي مجهب محفوف. فلا يحق لأي إنسان الاعتداء بأي شكل على الآخرين لجرد الاختلاف في الرأي. فلا هذا تصحيح وضع ولا هذا من صميم الدين. وإن دينا السح لا يبيح دم الأبرياء. لقول الله تعالى "ولكن في القصاص حياة يا أولي الألباب" البقرة ١٧٩.

ومن قتل نفساً بغير نفس كأنما قتل الناس جميعاً. ومن هنا فالجماعة المتحلة قد أغشت عليها سحابة الظلام فضلت وتريد أن تضل الآخرين وهي جماعات مأجورة ومعرضة ضد الوطن والمواطنين وبرنامجها الذي أجبرست من أجله ليس بالاصلاح وإنما الهدم والتدمير لوقف عجلة التقدم وترويع الأمنين وهذا مايريد لنا أعداء الوطن. ونظرا لانتشار الإرهاب في العديد من محافظات مصر وإحساننا بالأضرار فلند من مواجهة الإرهاب الشاملة على كافة المستويات الشفافية والعلمية والتعليمية كي يتحقق الأمن والأمان في بلد الإسلام

عبد الله توفيق  
عاصي

المصري الحاكم من جهة وإسرائيل وأمريكا من جهة أخرى والتأش عن تعرض الدور المصري في المنطقة للتقليص وسعى إسرائيل للقيام بدور مصر في قيادة المنطقة والهيمنة عليها سياسيا واقتصاديا .. يمكن أن يدق بالنظام المصري بعيدا عن طريق التبعية لهو وأهم وهما كبيرا لأن ذلك يتطلب ببساطة أن تكف البرجوازية عن أن تكون برجوازية ...

إن مصالح الطبقات الشعبية والوطنية في مصر صارت متعارضة مع إسرائيل وأمريكا وكذلك مع البرجوازية الكبيرة والتابعة التي انتقلت نهائيا وبلا عودة إلى معسكر الأعداء.

ونقول ذلك حتى لا تتورط بعض أقسام المعارضة في تأييد النظام الحاكم فيما قد ينشأ بينه وبين إسرائيل وأمريكا من خلافات حول سعي النظام المصري لوقف التطهير الذي أصاب مكانته ودوره في المنطقة ، فهذا السعي هو من أجل مصالح الطبقة الحاكمة فقط ولا يندفع في ذلك أية مصلحة وطنية أو قومية.

إن إزاحة واستقاط البرجوازية التابعة عن الحكم هو الطريق الوحيد لإعادة الصراع العربي الإسرائيلي - إلى مرقع الصحيح ليعود صراع مبادئ من أجل الوجود - وليس صراع مصالح من أجل الحدود والتفوق.

أحمد طاهر  
الحامى

## لا للإرهاب

إن ثقة البكى والضلال حاولت كثيرا وكثيرا استهداف أمن السلا وترويع الأمنين . باستخدام الأسلحة المهرية ضد

البروليتاريا" بل يلتمز التزاما دقيقا بالديمقراطية السياسية والتعددية السياسية والتداول السلس للسلطة.

المحرد

## صراع المصالح ..

## و صراع المبادئ !!

اندعشت حين لاحظت أن بعض أوساط المعارضة المصرية قد رحت يفرح مكبر بربود أزمة الخلاف بين النظام المصري من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى. ناسين أن هناك نوعين من أنواع الصراع أو الخلاف. فهناك صراع المبادئ وهو الذي حكم الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل وحتى توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومابعدها ، بغض النظر عن الكيفية التي أدارت بها البرجوازيات المصرية الحاكمة هذا الصراع. وصراع المصالح الذي يمكن أن ينشأ داخل المعسكر الواحد والذي نرى مثله على الساحة الدولية أشكالا عدة مثل أمريكا واليابان - مع الفارق - ومثل صراع المصالح الذي استمر عقودا عديدة بين إنجلترا وفرنسا على سيطرة القارة الأوربية والمصالح الاقتصادية والمستعمرات. إن من يعتقد أن الخلاف بين النظام

إن العنف والإرهاب هو سلاح الطبقات المالكة أولا يستعمله الكادحون للدفاع عن أنفسهم.

وقد تعرض متفهمون دكتاتورية البروليتاريا كما صاغه ماركس ومن بعده لينين وستالين وماأصابه في التطبيق في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين للشره وتحولوا إلى دكتاتورية الحزب الواحد وإخضاعه كل مؤسسات المجتمع المدني لسيطرة الحزب الشيوعي وقيادته المركزية .. تعرض إلى نقد عنيف من عدد من المفكرين الماركسيين ، وقامت الأحزاب الشيوعية الأوربية في بداية السبعينيات بإسقاط ورفض مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، وأعلنوا الالتزام بالديمقراطية السياسية كما عرفها العالم الغربي بإعتبارها تراثا للإنسانية كلها . فالبرجوازية الغربية تسكت بالمصالح الاقتصادية للبرالية ورفضت جانبها السياسي ، ولم تلجأ إلى تطبيقه إلا تحت ضغط وتضال الطبقة العاملة والأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوروبا الغربية وخلال المنافسة مع الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي.

وبرامج المنظمات الشيوعية المصرية وأهمها الحزب الشيوعي المصري لاتتبنى " دكتاتورية

كلبتون



مبارك



## القرار الخطأ.. في الزمن الذي لا يحتمل إلا الصواب

صعدني القرار الذي أصدرته السلطات العراقية ، باسقاط الجنسية عن الشاعرين الكبيرين " محمد مهدي الجواهري " و " عبد الوهاب البياتي " وبدا لي غرذجا مثاقلا للقرار الخطأ ، الذي لا يحتمل أي صواب ، يصدر في الزمان الذي لا يحتمل إلا الصواب .  
وأسوأ ما في القرار أن العقوبة لا تتناسب مع " الجريمة " المنسوبة إلى المتهمين ، فاسقاط الجنسية أقسى من الحكم بالاعدام ، لذلك حظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات والعهد الدولي المترتبة عليه ، والساتير الحديثة المأخوذة عنه ، النفي الإداري ، ونصت جميعها على أن الجنسية حق أساسي من حقوق المواطنة ، لا يجوز اسقاطه ، ومع ذلك فقد أسقطت الجنسية عن " الجواهري " و " البياتي " لسبب تافه للغاية ، هو أنهم حضروا في " الرياض الدورة الأخيرة لـ " مهرجان الجنادرية " ، وهو واحد من عشرات المهرجانات والمؤتمرات الثقافية والفنية ، التي كانت وما تزال تقام في كل الأقطار العربية ، ويدعى إليها فنانون ومثقفون من كافة أنحاء الأمة ، يستجيبون للدعوة ، انطلاقا من إيمانهم بأن التنقل بين الحدود القطرية هو حق لكل عربي ، لا يجوز لأحد أن يصادره أو أن يعترض عليه ، ومن إدراكهم بأن العلاقات بين الأقطار العربية هي مجرد سحبات صيف ، تزول مهما طال الزمن ، فلا يجوز أن تكون مبررا لقطعتهما فيما بينهما .. بل قد تكون مبررا للعكس .

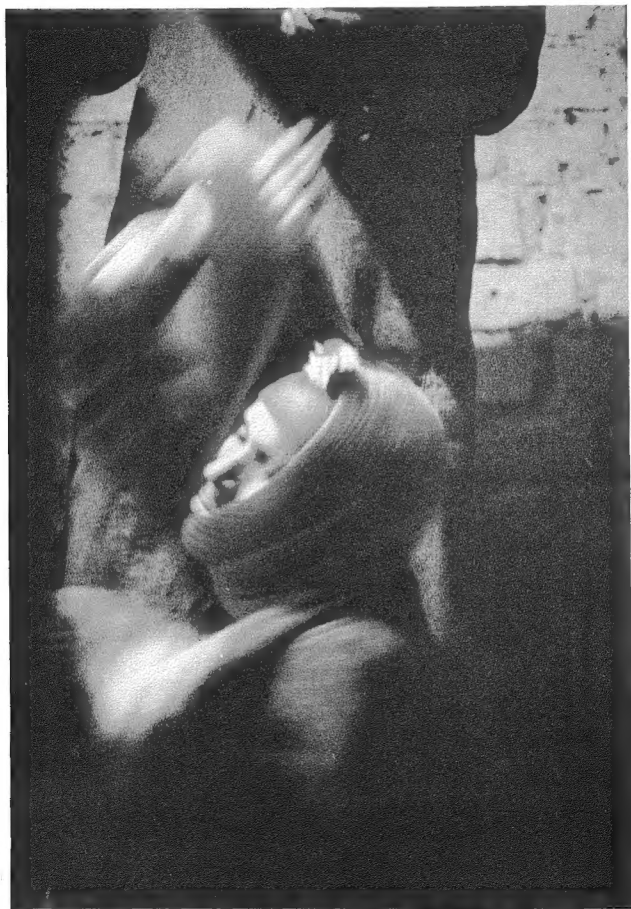
وقد أتبع لي - خلال الأعوام العشرين السابقة - أن أشارك في كثير من هذه اللقاءات ، ولولاها لما سئحت للنخبة العربية المثقفة القرقعة لكي تلتقي ، أو تتحاور ، أو يتعرف كل منها على الآخر بشكل مباشر ، وأشهد أن كل الذين كانوا يشاركون فيها ، كانوا يتناولون كل ما يطرح عليها من قضايا بروح عالية من المسؤولية القومية ، تقوم على الصراحة المطلقة ، ويسعون - عبر الحوار العام أو اللقاءات الجانبية فيما بينهم أو أثناء اللقاءات المغلقة مع المستولين في القطر المضيف - إلى إثابة مآخذ يكون قد تراكم من تلوج على العلاقات بين الأقطار العربية ، بسبب الحساسيات أو الخلاف في الاجتهادات بين الأنظمة السياسية .

وإلى هذه اللقاءات وأشبابها ، يعود الفضل في الاحتفاظ بشعرة معاوية بين الحكومات العربية ، حتى في تلك الفترات التي كانت تتصاعد فيها الخلافات والحملات الإعلامية ، حتى يسود الظن بأن العلاقات فيما بينها ، قد وصلت إلى طريق اللاعودة ، بل إن النظام الحاكم الآن في بغداد - كان - قبل الحصار المفروض عليه - مركز الأنظمة العربية ، حماسا لتلك الأنشطة ، وأكثرها توسعا في تنظيمها ، ولم يكن يمضي شهر من العام ، دون أن ينظم مؤتمرا أو مهرجانا أدبيا أو ثقافيا ، وقد تعود المثقفون العرب أن يستجيبوا لدعوته ، وشهدوا مؤتمراته ، على الرغم مما قد يكون بينه وبين حكومات أقطارهم من خلافات ، فلا يحاسبهم أحد عندما يعودون إلى بلادهم ، ولا تسقط حكوماتهم عنهم الجنسية ، ولا تصادر حقهم في السفر أو التنقل .

وقد لا يترتب على هذا القرار - على الرغم من خلافته ولا منطقيته - أي مشاكل اضافية للشاعرين الكبيرين ، ليس فقط لأن الجنسية العراقية ، كانت قد أسقطت عنهما في مراحل سابقة ، ثم أعيدت إليهما عندما تغيرت الظروف السياسية و أن كلا منهما يعيش بالفعل خارج العراق منذ سنوات طويلة ، ولكن - كذلك - لأن أحدا ، أيا كان لا يستطيع أن يمنعهما - إلى الأبد - من العودة للعراق أو يسقط عنهما شرف الالتصاق بالأرض التي ولدا فيها وتغنيا بها ودافعا عن قضاياها ، وأصبحا من معالمها ، ومن دواعي الحب لها والفخر بها والرفقة في الالتصاق إليها .

أما المؤكد فهو أن النظام العراقي ، هو الخاسر الوحيد من هذا القرار ، الذي صدر بطريقة عصبية غير مدروسة ، وفي الوقت الذي كانت الصحف العراقية تتخمن فيه على " الجواهري " أن يعود إلى " بغداد " ولو لمجرد يوم واحد يتسلم فيه وساما رفيع الشأن ، ويجهل الذين أصدروه تلك الحقيقة التي تقول إن المثقفين العرب ، ومن بينهم الأدباء ، والفنانين ، هم أكثر الفئات تعاطفا مع الأوضاع السيئة التي يعيش في ظلها الشعب العراقي ، وأنهم أعلى الأصوات حجما للمطالبة بتخفيف المعاناة التي يتعرض لها نتيجة للحصار المفروض عليه ، وتعتز على تحميله مسؤولية خطأ - خطر - القرارات السياسية التي اتخذتها حكومته ، وصدور قرار يمثل تلك القسوة ، بحق علين بارزين من أعلام الشعراء العرب ، لمجرد أنهم زارا دولة عربية أخرى ، لا يلقى فحسب دلوا من الماء المثلج على هذا الحماس ، بل هو يشير - كذلك - إلى أنها ما تزال تمشي في ظل الوهم الذي يدمج بين الوطن ومن يحكمونه ، وتعتبر الخلاف مع الحاكمين مبررا للحكم بالخيانة بلا محاكمة و ذريعة لاسقاط الجنسية بلا دفاع ، وهي كلها دلائل تدل على أن السلطات العراقية لم تستوعب بعد درس المسألة التي قادت إليها شعبها ، بل وقادت إليها الأمة جميعها .

إنه القرار الخطأ في الزمن الذي لا يحتمل إلا الصواب .!





33